المقتطف

(أخبـــار ـ تقـاريـر ـ مقـالات)

الثلاثاء ـ ٢٠١٨/١٢/١٨م

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

استمرار الاتصالات المصرية الأردنية الرامية لتهدئة الضفة والقيادة غاضبة من التطبيع	القدس العربي	٣
وفد فلسطيني يجتمع مع رئيس "الشاباك".. وحماس تعلق	عربي ٢١	٤

شؤون عربية:

«طائرة التطبيع» الروسية حملت البشير إلى دمشق	الشرق الأوسط	٥
بعد البشير.. دمشق لا تستبعد زيارة رؤساء عرب لسورية	الحياة اللندنية	٧
سفير السودان في سوريا: زيارة البشير ضربة قاضية أمام أي حديث عن تقارب إسرائيلي ـ سوداني	الأناضول التركية	٨
مبعوث أميركي: هدفنا ليس "التخلّص من الأسد"	فرانس برس	٩
إقرار اللجنة الدستورية السورية: مقدمة لحل سياسي أم معركة جديدة؟	العربي الجديد	١٠
اتفاق الحديدة تحت الاختبار: نحو وقف شامل للعمليات العسكرية؟	الأخبار اللبنانية	١٢
«الجزيرة» تكشف: خطة سعودية إماراتية بحرينية لغزو دمويّ لقطر عام ٩٦	القدس العربي	١٥

شؤون إسرائيلية:

نتنياهو: لدينا صواريخ تصل أي مكان في الشرق الأوسط	وكالة معا	١٦
تنسيق أمني؟ "يديعوت أحرونوت" تدعي الكشف عن مسؤول العمليات الأخيرة	عرب ٤٨	١٧

شؤون دولية:

استقالة صهر روحاني تحت وطأة الانتقادات والاتهام بالمحسوبية	وكالات أنباء	١٨

المقالات والدراسات

من تمكين إسرائيل إلى الشراكة الإستراتيجية دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية (٣.١)	د. سامي العريان	١٩
الانتفاضة الثالثة وحل السلطة	هاني المصري	٢٥
تصاعد العنف الثوري في الضفة: رد فعل أم خطة عمل؟	محمد العبدالله	٢٩
"الصفقة" الأميركية استنساخ منقوص من خطة كيري	د. أحمد جميل عزم	٣٢
المسألة الفلسطينية وتعقيدات الصراع	د. يوسف مكي	٣٤
الأخبار ضد إسرائيل جيدة جداً	جهاد الخازن	٣٦
لاءات إيهود باراك ومستقبل إسرائيل	د.محمد السعيد إدريس	٣٨
هل بدأت سياسة ترامب الرافضة لتواجد القوات الإيرانية في سوريا بالتبلور	صموئيل أوكفورد	٣٩
Impeachment: هل يُعزل الرئيس "ترامب" في عام ٢٠١٩؟	حسام إبراهيم	٤٣
تركيا: التوازن الصعب بين شريك محدود الموثوقية وحليف خصم	محمود الرنتيسي	٤٧
القارة المضطربة... انتهاء نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا؟	د. دينا شحاتة	٥٤
القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله: ثنائية عسكرية في لبنان ما بعد الحرب	آرام نركيزيان	٥٧

استمرار الاتصالات المصرية الأردنية الرامية لتهدئة الضفة والقيادة غاضبة من التطبيع

القدس العربي - ٢٠١٨/١٢/١٨

علمت «القدس العربي» من مصادر مطلعة، أن هناك اتصالات لا تزال تجريها كل من مصر والأردن، من أجل «وقف التصعيد الإسرائيلي» الحاصل حاليا في الضفة الغربية، تقوم على أساس الطلب من حكومة تل أبيب وقف اقتحامات المناطق الفلسطينية، فيما أكدت في الوقت ذاته انزعاج القيادة الفلسطينية من «عمليات التطبيع» التي تجري بين دول عربية وإسرائيل.

وقال مصدر سياسي فضل عدم ذكر اسمه لـ «القدس العربي»، إن هناك اتصالات تجرى بشكل متواصل من قبل مصر والأردن مع القيادة الفلسطينية من أجل «وقف التصعيد الإسرائيلي»، لافتا إلى أن هذه الاتصالات بدأت منذ نهاية الأسبوع الماضي.

وأضاف أن القيادة الفلسطينية طلبت من الدول العربية التي بادرت بالتدخل، ضرورة إلزام الاحتلال بوقف عمليات اقتحام مدن وقرى ومخيمات الضفة، ووقف التصعيد وعمليات الإعدام الميداني، ونصب الحواجز، كونها تعتبر «فتيل البارود» الذي يفجر الأوضاع الميدانية في الضفة الغربية.وحسب المصادر فإن الأطراف العربية «مصر والأردن» تجري اتصالات مع الجانب الإسرائيلي، لوقف تنامي التصعيد، ومنع انفجار الأمور على نحو غير متوقع.

وكان وفد أمني مصري قد زار الضفة الغربية والتقى الرئيس محمود عباس ليل الخميس الماضي، في اليوم الأول لانفجار الأوضاع، ونقل إليه رسالة من الرئيس عبد الفتاح السيسي ومدير المخابرات المصرية اللواء عباس كامل، أكدا فيها قيام مصر ببذل كافة الجهود لدعم الاستقرار والهدوء في المناطق الفلسطينية كافة، للحفاظ على السلطة الفلسطينية ومكتسبات ومقدرات الشعب الفلسطيني.

ومن المقرر أن تركز القمة بين الرئيس محمود عباس، والملك الأردني عبد الله الثاني، على آخر التطورات التي شهدتها الضفة الغربية منذ الخميس الماضي، حين أقدمت قوات الاحتلال على إعدام ثلاثة شبان، وحصار مدينة رام الله، مقر حكم السلطة، وتنفيذ عمليات مداهمة واعتقال طالت مئات السكان، بالتزامن مع اعتداءات للمستوطنين، وهو ما فجر موجة غضب شعبية عارمة.وقال مجدي الخالدي المستشار الدبلوماسي للرئيس عباس، في حديث للإذاعة الفلسطينية، إن الرئيس سيضع الملك الأردني خلال القمة في صورة التطورات، وسيجري معه مشاورات حول الأوضاع الخطيرة في الأراضي الفلسطينية جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي، ليتم اتخاذ ما يمكن من خطوات وإجراءات في وقت لاحق.

وعلمت «القدس العربي» أن هناك «حالة ضجر كبيرة» لدى القيادة الفلسطينية من «عمليات التطبيع» القائمة بين دول عربية وإسرائيل، بالرغم من عدم وجود أي علاقات دبلوماسية فيما بينها، وأن هذا الملف سيكون على طاولة البحث خلال القمة التي تعقد اليوم بين الرئيس عباس والملك الأردني.

وفي هذا السياق قال الدكتور واصل أبو يوسف عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير إن «التطبيع العلني الحالي، لا يخدم القضية الفلسطينية».

وأضاف في تصريحات لـ «القدس العربي»: «التطبيع الحالي يقدم أوراقا مجانية لحكومة الاحتلال، على حساب الحقوق الفلسطينية»، مشددا على ضرورة وقف كل أشكال التطبيع القائمة.

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير انتقدت بشكل صريح عمليات التطبيع، ودعت في بيان لها عقب اجتماعها الماضي، الدول العربية الى «وقف سياسة التطبيع المجاني الذي يأتي لصالح محاولة تكريس الاحتلال واستمرار جرائمه».

يشار إلى أن القيادة الفلسطينية التي تضم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير واللجنة المركزية لحركة فتح، وعددا من الوزراء، ومسؤولي الفصائل، ستعقد اجتماعا عقب عودة الرئيس عباس من العاصمة الأردنية، لبحث الخطوات التي ستتخذها القيادة الفلسطينية بالتنسيق مع القوى والفصائل لمواجهة التصعيد الإسرائيلي الحاصل.

وفد فلسطيني يجتمع مع رئيس "الشاباك".. وحماس تعلق

عربي ٢١ ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

عقد وزير الشؤون المدنية في السلطة الفلسطينية، حسين الشيخ، الاثنين، اجتماعا مع رئيس جهاز الشاباك ناداف أرغمان، ومسؤولين في الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بالتزامن مع التصعيد المتواصل في الضفة الغربية المحتلة.

وأوضح الشيخ، في لقاء على تلفزيون فلسطين، أنه أبلغ الاحتلال برسالة مفادها أنه "طالما أن الاتفاقيات بدأت تذبح وتقتل يوميا على الأرض بسلوك المستوطنين والجيش، فإننا سنعيد النظر بكل الاتفاقات الموقعة بيننا وبينهم، وإن هذا الموضوع الآن مطروح على طاولة البحث على كل المستويات".

وأشار إلى أن الاجتماع الطارئ جاء بتكليف من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس.

وأكد أن "الاختبار الجدي في الميدان"، مضيفا أن "الأردن من خلال اتصالات مباشرة تمت معهم من خلال مسؤولين فلسطينيين، وأشقاءنا المصريين الذين زاروا قبل أيام الرئيس، وتباحثهم معنا ومع الجانب الإسرائيلي في كل هذه التطورات الخطيرة، لعبوا دورا مميزا وهاما في الضغط على حكومة الاحتلال لوقف كل إجراءاتها".

في السياق ذاته، علقت حركة المقاومة الإسلامية حماس، على الاجتماع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقال الناطق باسم حركة حماس، سامي أبو زهري، في تصريح وصل "عربي٢١"، إن "لقاءات حسين الشيخ المستمرة مع رئيس الشاباك الصهيوني دليل على عدم مصداقية موقف السلطة، وأنها ماضية في التنسيق الأمني مع الاحتلال".

وتابع: "إن عنتريتها (السلطة) موجهة فقط تجاه المقاومة وأهل غزة".

يشار إلى أن هذا اللقاء، سبقه آخر سري، بين وفد فلسطيني، مع وزير الحرب الإسرائيلي المستقيل أفيغدور ليبرمان، شارك فيه الشيخ ومدير المخابرات الفلسطينية ماجد فرج، بطلب من ليبرمان.

«طائرة التطبيع» الروسية حملت البشير إلى دمشق

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٨/١٢/١٨

حملت طائرة روسية الرئيس السوداني عمر البشير إلى دمشق، للقاء الرئيس بشار الأسد، ضمن جهود روسية لإعادة الحكومة السورية إلى الجامعة العربية، قبل القمة الاقتصادية المتوقعة في بيروت بداية العام المقبل.

استبقت زيارة البشير زيارات غير علنية قام بها مسؤولون سوريون، بينهم رئيس مكتب الأمن الوطني اللواء علي مملوك، إلى دول عربية وأوروبية، بينها إيطاليا، ورجل الأعمال خالد الأحمر الذي زار دولاً عدة بصفته «مبعوثاً خاصاً للأسد»، إضافة إلى لقاء وزير الخارجية وليد المعلم نظيره البحريني على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في سبتمبر (أيلول) الماضي وزيارته العاصمة العمانية في مارس (آذار) الماضي.

عوامل عدة ساهمت في حصول زيارة أول زعيم عربي إلى العاصمة السورية منذ ٢٠١١، بينها ضغط الرئيس فلاديمير بوتين لـ«التطبيع مع حكومة الجمهورية العربية»، وإعادة الشرعية لها، ورهان دول عربية على أن إعادة فتح أقنية مع دمشق يخفف من «التوغل الإيراني» و«النفوذ التركي» شمال سوريا، إضافة إلى تغيير الميزان العسكري والتوازنات الدولية.

وكان لافتاً أن زيارة البشير، التي حضرها مملوك نفسه، على متن «طائرة التطبيع الروسية»، «tu - 154» ذات الرقم «RA85155»، تزامنت مع إعلان وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، استعداد بلاده للتعامل مع الأسد إذا فاز بانتخابات ديمقراطية (خفف من وقع التصريح امس)، وهجوم روسيا وتركيا وإيران لتقديم قائمة ثالثة للمجتمع المدني لتشكيل اللجنة الدستورية السورية إلى المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا.

وإذ قُوبلت خطوة الرئيس السوداني بصمت عربي وغربي، فإن الخارجية الروسية «رحبت» بأول زيارة لرئيس دولة عربية «منذ تجميد العضوية السورية في جامعة الدول العربية في نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠١١»، وأملت في «الاستئناف الكامل للعلاقات بين الدول العربية وسوريا».

وهنا بعض المحطات إزاء الموقف من دمشق والأزمة السورية:

– في ٩ ديسمبر (كانون الأول)، أكد البيان الختامي لقمة مجلس التعاون الخليجي «على مواقفه وقراراته الثابتة بشأن الأزمة السورية، والحل السياسي القائم على مبادئ بيان جنيف ١، وقرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤، الذي ينص على تشكيل هيئة انتقالية للحكم تتولى إدارة شؤون البلاد، وصياغة دستور جديد لسوريا، والتحضير للانتخابات لرسم مستقبل جديد لسوريا يترجم تطلعات الشعب السوري الشقيق».

وأكد المجلس الأعلى على «دعم جهود الأمم المتحدة للعمل على إعادة اللاجئين والنازحين السوريين إلى مدنهم وقراهم بإشراف دولي وفق المعايير الدولية، وتقديم الدعم لهم في دول اللجوء، ورفض أي محاولات لإحداث

تغييرات ديمغرافية في سوريا». وأعرب «عن إدانته للوجود الإيراني في الأراضي السورية وتدخلات إيران في الشأن السوري، وطالب بخروج جميع القوات الإيرانية وميلشيات (حزب الله) وكل الميلشيات الطائفية التي جندتها إيران للعمل في سوريا».

– في منتصف الشهر الحالي، ذكرت وكالة أنباء الشرق الأوسط الرسمية المصرية، أن «البرلمان العربي، وجه دعوة إلى جامعة الدول العربية من أجل إعادة سوريا برئاسة الرئيس الأسد إلى العمل العربي المشترك، بعد سبع سنوات من قرار الجامعة تعليق أنشطة سوريا في مختلف مؤسساتها». وحض على «إنهاء تعليق الأنشطة السورية في الجامعة العربية واللجان المعنية وكل الهيئات والمؤسسات العربية».

– في ١٠ ديسمبر (كانون الأول)، أعلن وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، في عمّان، بعد لقائه المبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، أن «ثمة غياباً غير مقبول للدور العربي في جهود حل الأزمة. نرى اجتماعات متعددة ودولاً كثيرة منخرطة في جهود هذا الحل، وهناك غياب لهذا الدور العربي». ودعا إلى «الحل من منطلقات واقعية وعبر مقاربات جديدة تأخذ بعين الاعتبار الحقائق على الأرض». وأضاف: «لا بد من دور عربي إيجابي يساعد في التوصل إلى حل سياسي يقبله السوريون من أجل إنهاء هذه الكارثة التي أدت إلى دمار كبير وكوارث كثيرة لا تزال سوريا الشقيقة والمنطقة والعالم يتعامل مع تبعاتها».

– في ١١ ديسمبر (كانون الأول)، قال رئيس مركز الدفاع الوطني الروسي ميخائيل ميزينتسيف، إن «استعادة سوريا لعضويتها في الجامعة العربية سيساعد على التسوية السياسية للأزمة ويشجع اللاجئين على العودة». وأكد ميزينتسيف «أهمية استعادة المواقع السورية في الساحة السياسية الخارجية، خصوصاً عضويتها في الجامعة العربية».

– في ١٥ أكتوبر (تشرين الأول)، أعيد فتح معبر نصيب الحدودي بين سوريا والأردن، بعدما استعادت القوات الحكومية في يوليو (تموز) ٢٠١٨ السيطرة على معبر نصيب وكامل الحدود الأردنية بعد عملية عسكرية، ثم اتفاقات تسوية مع الفصائل المعارضة في محافظة درعا الجنوبية. أعقبت ذلك زيارات لوفود نقابية وبرلمانية إلى دمشق. وباتت الحكومة تسيطر على أكثر من نصف المعابر الحدودية وعلى ٦٥ في المائة من مساحة سوريا مقابل ٣٠ في المائة لحلفاء أميركا و١٠ في المائة لحلفاء تركيا.

– في ٣٠ سبتمبر (أيلول)، نقل موقع وزارة الخارجية البحرينية عن وزير الخارجية الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بعد لقائه المعلم في نيويورك، أن الحكومة السورية هي «حكومة سوريا». وأشار إلى أن «البحرين تعمل مع الدول، وإن اختلفت معها، لا مع من يسقطها»، لافتاً إلى أن اللقاء مع المعلم تم في فترة يشهد فيها العالم «تحولات إيجابية» بشأن الدور العربي الفاعل في الأزمة السورية.

ونقل عن المعلم قوله إن الحكومة السورية «تنظر إلى الأمام» وليس إلى الوراء والسنوات الماضية.

– في ٢٣ نوفمبر، دعا وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى «إعادة سوريا عضواً في جامعة الدول العربية»، مشيراً إلى أن سحب مقعدها من المنظمة «خطأ فادح». وقال في مؤتمر «حوار المتوسط» الدولي في روما إن «جامعة الدول العربية يمكن أن تلعب دوراً مهماً جداً في دعم جهود التسوية السورية. أعتقد أن سحب

تلك المنظمة لعضوية سوريا كان خطأ كبيراً، ويبدو أن العالم العربي بات يعي الآن أهمية إعادة سوريا إلى أسرة الدول العربية».

– في ١١ سبتمبر (أيلول)، اعتبر وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، أن جامعة الدول العربية «فقدت أهميتها السابقة». وقال «إن هذه المنظمة فقدت الشكل الذي تم التخطيط له في عام ١٩٤٥. ففي الوقت الراهن لم تعد نشاطات الجامعة ذات أهمية بسبب انسحاب سوريا منها».

بالتزامن مع زيارة البشير، يجري حديث عن احتمال عقد قمة روسية – عراقية – إيرانية – سورية، انطلاقاً من اللجنة الأمنية الرباعية الخاصة بمكافحة الإرهاب، أو قيام الأسد بزيارة إلى دولة عربية، إضافة إلى زيارات إلى دول أوسيتيا أو أبخازيا أو القرم، كانت موسكو دعمت انفصالها.

ويعتقد أن مسيرة ذلك ستتمظهر خلال القمة العربية المقبلة، علماً بأن أربع دول لم تتجح في القمة السابقة في ضمان إعادة دمشق إلى الجامعة.

بعد البشير.. دمشق لا تستبعد زيارة رؤساء عرب لسورية

الحياة - ٢٠١٨/١٢/١٨

فيما قوبلت زيارة الرئيس السوداني عمر البشير المفاجئة لسورية أول من أمس ولقاؤه بالرئيس بشار الأسد بصمت وتجاهل رسمي إقليمي ومن جامعة الدول العربية، لم يستبعد مسؤول سوري أن يزور رؤساء عرب آخرون بلاده في المستقبل، قائلاً: «الأمر وارد حقيقة، لأن هناك بعض الدول العربية تدرس إعادة فتح سفاراتها في دمشق، ونحن بدورنا ننتظر أن يعود العرب إلى سورية».

ووصف سفير دمشق لدى الخرطوم حبيب عباس، زيارة الرئيس البشير إلى سورية بـ «المهمة»، «باعتباره أول رئيس عربي أو رئيس في المنطقة يزور سورية منذ بداية الأزمة عام٢٠١١».

وقال عباس، في مقابلة مع وكالة «سبوتنيك» الروسية، إن أهم ما جاء في زيارة الرئيس البشير إلى سورية هو البحث في إعادة المقاربة للعلاقات العربية – العربية.

وكانت الرئاسة السودانية أعلنت عقب عودة الرئيس البشير من زيارته إلى دمشق التي استمرت بضع ساعات، أن الرئيسين السوداني والسوري «أكدا على أن الأزمات التي تعاني منها المنطقة العربية تتطلب إيجاد مقاربات جديدة للعمل العربي، تقوم على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية».

في المقابل، أوضحت الرئاسة السورية أن البشير أوضح أن «سورية هي دولة مواجهة، وإضعافها هو إضعاف للقضايا العربية». وشدد على «وقوف بلاده إلى جانب سورية وأمنها، وأنها على استعداد لتقديم ما يمكنها لدعم وحدة أراضي سورية».

في شأن آخر، كشف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن بلاده قد تبدأ عملية عسكرية في سورية في أي وقت، مشيراً إلى أن الشراكة الاستراتيجية مع أميركا تتطلب «طرد الجماعات الإرهابية» من شرق الفرات في شمال سورية، مؤكداً أن الرئيس الأميركي دونالد ترمب «رد بإيجابية على عمليتنا شرق الفرات».

وشدد أردوغان، خلال كلمة في إقليم قونيه أمس، على أن درع الفرات عملية في شمال سورية «ستستمر حتى القضاء على آخر إرهابي»، في إشارة إلى مقاتلي وحدات حماية الشعب الكردية المنضوية ضمن قوات سورية الديمقراطية، حليفة الولايات المتحدة في الحرب على «داعش» في سورية.

سفير السودان لدى سوريا: زيارة البشير لدمشق ضربة قاضية أمام أي حديث عن تقارب إسرائيلي–سوداني

الأناضول التركية ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

شدد سفير السودان لدى سوريا، خالد أحمد محمد، الإثنين، على أن زيارة الرئيس، عمر البشير إلى دمشق " تحرك سوداني خالص"، وليس بمبادرة من أي دولة أخرى.

جاء ذلك في تصريحات للسفير السوداني بقناة سودانية ٢٤ (خاصة).

وحول سؤال عن أن الزيارة تمت بمبادرة من دول مثل "روسيا و السعودية"، رد السفير قائلاً إن "السودان دولة ذات سيادة، ولها قيادة سياسة تعلم ما تفعل، ولا تحرك بالريموت كنترول من هنا وهناك".

وأضاف: "القيادة السودانية تتخذ القرار الذي تراه مناسبا لمصلحتها ومصلحة العالم العربي".

وأكد أن زيارة الرئيس السوداني لسوريا "سودانية خالصة".

وأشار أحمد إلى أن زيارة البشير لسوريا "ضربة قاضية أمام أي حديث إعلامي عن تقارب إسرائيلي–سوداني".

وأضاف: "السودان دولة ضد اسرائيل، ولم تغير موقفها في يوم من الأيام منها".

واعتبر الدبلوماسي السوداني أن سفر البشير إلى دمشق بطائرة روسية "أمر طبيعي".

وزاد: "ليس هناك ما يمنع التعاون مع دولة صديقة مثل روسيا في استخدام طائرتها في سفر الرئيس البشير إلى سوريا".

وكانت وسائل الإعلام تناولت سفر الرئيس البشير الأحد إلى سوريا بطائرة روسية.

بدوره قال سفير النظام السوري لدى السودان، حبيب علي عيسى، إن "هذا التحرك لا يمثل محور جديد أو إعادة تمحور".

وأضاف حسب ذات المصدر "أن زيارة البشير بعيدة كل البعد عن هذا المفهوم أو أي اصطفاف جديد".

وأشار إلى أن الزيارة كانت واضحة النتائج والأهداف.

وفي وقت سابق، قال مساعد الرئيس السوداني، فيصل حسن إبراهيم، إن" زيارة الرئيس عمر البشير لسوريا أتت مواصلة لقيادته لمبادرات جمع الصف العربي".

والأحد، عاد البشير، إلى الخرطوم، في ختام زيارة مفاجئة إلى دمشق لم تكن معلنة مسبقا، حيث عقد خلالها مباحثات مع رئيس النظام، بشار الأسد.

وتعتبر هذه أول زيارة لرئيس عربي إلى سوريا منذ اندلاع الثورة السورية، قبل نحو ٨ سنوات.

ووفق بيان صادر عن رئاسة الجمهورية السودانية، اعتبر البشير، خلال مباحثات أجراها مع الأسد بدمشق أن "سوريا دولة مواجهة وإضعافها إضعاف للقضايا العربية".

مبعوث أميركي: هدفنا ليس "التخلّص من الأسد"

فرانس برس ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

أعلن المبعوث الأمريكي إلى سوريا، جيمس جيفري، الإثنين، أنّ بلاده لا تسعى إلى "التخلّص" من الرئيس بشّار الأسد لكنّها بالمقابل لن تموّل إعادة إعمار هذا البلد إذا لم يتغيّر نظامه "جوهرياً".

وقال جيفري إنّ نظام الأسد يجب أن يوافق على "تسوية" إذ إنّه لم يحقّق انتصاراً تامّاً بعد سبع سنوات من الحرب في ظلّ وجود ١٠٠ ألف مسلّح مناهض لنظامه على الأراضي السورية.

وأضاف خلال مؤتمر في مركز "أتلانتيك كاونسل" للأبحاث في واشنطن "نريد أن نرى نظاماً مختلفاً جوهرياً، وأنا لا أتحدّث عن تغيير النظام. نحن لا نحاول التخلّص من الأسد".

وإذ لفت المسؤول الأمريكي إلى أنّ كلفة إعادة إعمار سوريا تتراوح بحسب تقديراته بين ٣٠٠ و٤٠٠ مليار دولار، جدّد التحذير الغربي المعتاد لدمشق ومفاده أنّ الدول الغربية لن تساهم في تمويل إعادة الإعمار إذا لم يتمّ التوصّل إلى حلّ سياسي يقبله الجميع ويترافق مع تغيير في سلوك النظام.

وقال جيفري إنّ "الدول الغربية مصمّمة على عدم دفع أية أموال لهذه الكارثة طالما ليس لدينا شعور بأنّ الحكومة مستعدّة لتسوية، لتجنّب فتح الباب أمام أهوال جديدة في السنوات المقبلة".

وفي السنوات الأولى للحرب في سوريا دأبت إدارة الرئيس الديمقراطي السابق، باراك أوباما، على مطالبة الرئيس السوري بشّار الأسد بالرحيل عن السلطة، لكن مع مرور الوقت واشتداد الحرب تغيّر هذا الموقف بعض الشيء، أقلّه في الشكل، إذ بدا أنّ واشنطن وضعت هذه الأولوية جانباً.

ولكنّ التغيّر في الموقف الأمريكي بدا جلياً مع تولّي الرئيس الجمهوري، دونالد ترامب، السلطة في مطلع ٢٠١٧ إذ لم يعد رحيل الرئيس السوري أولوية لواشنطن التي باتت تقول إن مصير الأسد يجب أن يقرّره "الشعب السوري".

غير أنّ واشنطن لم تخفِ يوماً، ولا سيّما في الأشهر الأخيرة، أنّها تفضّل رحيل الرئيس السوري، ملمّحةً إلى أنّ تنظيم انتخابات رئاسية حرّة حقّاً، يشارك فيها كلّ ناخبي الشتات السوري، ستكون نتيجتها حتماً رحيل الأسد إذا ما جرت في نهاية عملية سلام ترعاها الأمم المتحدة.

ولإدارة ترامب مطلب رئيسي آخر في سوريا هو رحيل الإيرانيين الذين يدعمون الرئيس الأسد.

إقرار اللجنة الدستورية السورية: مقدمة لحل سياسي أم معركة جديدة؟

العربي الجديد ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

توصلت القوى الإقليمية والدولية المنخرطة في الصراع على سورية، أخيراً، إلى تفاهمات سياسية ينتظر أن تترجم بالإعلان عن تشكيل لجنة دستورية مؤلفة من النظام والمعارضة، منوط بها وضع دستور جديد للبلاد. وستتضح الصيغة النهائية لهذه اللجنة بعد اللقاء المنتظر أن يستضيفه، اليوم الثلاثاء، المبعوث الدولي الخاص إلى سورية، ستيفان دي ميستورا، ويضم وزراء خارجية الثلاثي الضامن لمسار أستانة (تركيا، إيران، روسيا)، من أجل إقرار اللجنة الدستورية قبيل التقييم الذي سيقدمه دي ميستورا إلى مجلس الأمن في العشرين من الشهر الحالي "حول إمكانية إنشاء لجنة دستورية ذات مصداقية، متوازنة وشاملة"، وفق تصريح صدر عن المبعوث الدولي وعمم على الصحافيين.

وفيما أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس الاثنين، أن وزراء الخارجية الروسي سيرغي لافروف، والتركي مولود جاووش أوغلو، الإيراني محمد جواد ظريف، سيبحثون تشكيل اللجنة الدستورية في جنيف، اليوم، أكّد المتحدث باسم هيئة التفاوض التابعة للمعارضة السورية، يحيى العريضي، في حديث مع "العربي الجديد"، أن "اللجنة الدستورية ستقرّ"، لافتاً إلى أنّ هذا الإقرار يأتي بعد ضغط أميركي، في إشارة إلى التهديد بإلغاء مسار أستانة ما لم يحرز أي تقدم في ما يتعلق باللجنة والدستور السوري.

وتأمل المعارضة أن يكون تشكيل اللجنة بداية لحلّ سياسي طال انتظاره. أمّا المبعوث الأممي، الذي حمّل النظام السوري مسؤولية تأخير اللجنة، ما جعله يتعرّض لانتقادات عدة من وسائل إعلام النظام قبل النهاية المرتقبة لمهمته، فحرص على التأكيد على أنّ اللجنة ليست ضمن القرار الأممي ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وإنْ أشار إلى أنّ المشاورات تجري وفقاً لهذا القرار، بالإضافة إلى البيان الختامي لمؤتمر سوتشي الذي عقد في نهاية يناير/ كانون الثاني ٢٠١٨، مع الأخذ بالاعتبار الحيز الزمني المشار إليه في البيان المشترك في اسطنبول لقادة فرنسا وألمانيا والاتحاد الروسي وتركيا.

ويعدّ مبدأ اللجنة الدستورية نتاج مؤتمر "سوتشي" أو ما سمي بـ"مؤتمر الحوار الوطني السوري" الذي عقد مطلع ٢٠١٨ بحضور وفد موسّع يمثّل النظام والموالين له والبعض من قادة المعارضة المتباينة المواقف. وكان دي ميستورا قد أقرّ في الجولة الرابعة من مفاوضات جنيف، التي عقدت في بدايات العام الفائت، وذلك بالاتفاق مع المعارضة والنظام، مبدأ التفاوض على أربع سلال، هي: الحكم، الدستور، الانتخابات، ومحاربة الإرهاب.

ويُفترض أن تتألّف اللجنة الدستورية المنوط بها وضع دستور سوري جديد، من ١٥٠ عضواً، ثلثهم من المعارضة التي تمثّلها الهيئة العليا للتفاوض، وثلث آخر من النظام السوري، والثلث الأخير ممن يختارهم دي ميستورا، على أن يتم اختيار ١٥ عضواً منهم لصياغة دستور دائم للبلاد. وكانت المعارضة قد قدّمت، في يوليو/ تموز الماضي، قائمة بمرشحيها إلى اللجنة الدستورية، وضمت ممثلين عن مكوّنات الهيئة العليا

للتفاوض، من "الائتلاف الوطني السوري"، و"هيئة التنسيق الوطنية" التي ينظر إليها باعتبارها ممثلة لمعارضة الداخل السوري، ومنصتي "موسكو" و"القاهرة"، والفصائل العسكرية، ومستقلين.

بدوره، قدّم نظام بشار الأسد تحت ضغط روسي، في أواخر مايو/ أيار، قائمته إلى المبعوث الدولي التي ضمّت أعضاء وفد النظام التفاوضي إلى جنيف، ما عدا رئيس الوفد بشار الجعفري، بالإضافة إلى عدد كبير من أعضاء حزب "البعث" الحاكم للبلاد منذ عام ١٩٦٣. وبقي الثلث الأخير من اللجنة الدستورية مثار جدل طيلة أشهر، إذ رفض النظام أي تدخّل من المبعوث الدولي في وضع أسماء مرشحي المجتمع المدني، في محاولة منه لتعطيل تشكيل اللجنة، فيما حاول الروس ترشيح أسماء تميل للنظام لضمان نسبة أكبر موالية للأخير في اللجنة، وهو ما عرقل تشكيل اللجنة لأشهر عدة.

ويعزّز مسار التعطيل الطويل الذي مارسه النظام وحلفاؤه لعرقلة تشكيل اللجنة كي لا تكون مقدمة لحل يقوم على انتقال سياسي يرفضه النظام الذي كان يصرّ على دستور وضعه عام ٢٠١٢، الشكوك في إمكانية تحقيقها اختراقات كبيرة على هذا الصعيد، وسط توقعات بأن تشهد الاجتماعات خلافات جوهرية، إذ تسعى المعارضة إلى وضع دستور جديد يسحب صلاحيات الرئيس المطلقة، ويقلّل من فرص استمرار بشار الأسد في السلطة.

كذلك تطالب المعارضة السورية بأن تكون أعمال اللجنة الدستورية، التي ترعاها الأمم المتحدة، جزءاً لا يتجزأ من العملية الدستورية المتكاملة، على أن تصب نتائجها في صالح المسار التفاوضي من العملية السياسية في مسار جنيف، والمتوقفة حالياً بانتظار تشكيل اللجنة الدستورية.

وكانت المعارضة السورية تبحث عن إنجاز مبدأ الانتقال السياسي قبل العملية الدستورية، وفق قرارات دولية، منها بيان "جنيف ١" والقرار ٢٢٥٤، واللذان يؤكدان على إنشاء هيئة حكم انتقالية تضع دستوراً للبلاد خلال المرحلة الانتقالية، لكن محاولتها باءت بالفشل، واضطرت للقبول بمناقشة الدستور الدائم تحت ضغوط إقليمية ودولية.

ومن المتوقّع أن تشهد أعمال اللجنة خلافات جوهرية وعميقة، إذ يصرّ النظام على إجراء تعديلات طفيفة على دستور وضعه في العام ٢٠١٢ يمنح الرئيس سلطات مطلقة. فيما تصرّ المعارضة في المقابل، على وضع دستور جديد يقلّل من صلاحيات الرئيس، ويحدّد الجهات المخولة بالسيطرة على الجيش والأجهزة الأمنية التي هي اليوم أدوات قمع بيد رئيس الجمهورية، في ظلّ غياب أي صلاحية للحكومة والبرلمان في ذلك. كما تسعى المعارضة إلى تقليص فرص مشاركة رئيس النظام بشار الأسد في أي انتخابات مقبلة، وفق الدستور الجديد، الذي ترى أنه "لا بدّ من طرحه للاستفتاء الشعبي"، وأن تجري مفاوضات حول الانتقال السياسي بالتوازي مع أعمال اللجنة الدستورية.

وفي السياق، قال رئيس منصة "القاهرة"، فراس الخالدي، في حديث مع "العربي الجديد"، إنه "حتى اللحظة لم تنجز هذه الخطوة (إقرار اللجنة الدستورية)، والأمر لم يحسم"، مضيفاً "لكن هناك القرار ٢٢٥٤ وعلى الجميع تطبيقه والالتزام به وبما نصّ عليه من خطوات، لتطبيق عملية الانتقال السياسي". ورداً على سؤال حول أهمية تشكيل اللجنة الدستورية وهل ستكون بوابة لحلّ سياسي دائم، رأى الخالدي أنه "في حال تم إنجازه (الدستور)

بطريقة صحيحة ومتوازنة لا تكون فيها الغلبة لأحد، وكانت بوصلة النظام والقادمين جميعاً هي سورية، نعم سيكون الدستور اللبنة الأولى لبداية الحل".

من جانبه، أشار عضو هيئة التفاوض، أحمد العسراوي، في حديث مع "العربي الجديد"، إلى أنّ النظام "عطّل لمدة عام تقريباً، بدعم من حلفائه، التنفيذ الفعلي لمخرجات سوتشي التي وافق عليها، ونظرت هيئة التفاوض السورية إليها بإيجابية وموضوعية". وأعرب العسراوي عن اعتقاده بأنّ "التصعيد الأخير للمجموعة المصغرة حول سورية، وتصريح المبعوث الأميركي الجديد، جيمس جيفري، بانتهاء دور مساري أستانة وسوتشي، دفعا للاتفاق وتنشيط مخرجات سوتشي بعد خمول متعمّد لما يقارب العام"، مشيراً إلى أنّ "التغيرات في المواقف والتوازنات الدولية دفعت بهذا الاتجاه".

وحول الخطوات اللاحقة لإقرار اللجنة الدستورية، قال العسراوي "من المفترض أن تكون الخطوات متزامنة، وهي أن يتم إقرار تشكيل اللجنة الدستورية من مجلس الأمن الدولي بعد اطلاع المبعوث الدولي على مقترح الثلاثية، بالتزامن مع إقرار القضايا الإجرائية لعمل اللجنة الدستورية".

ويعدّ إقرار اللجنة الدستورية المهمة الأخيرة للمبعوث الدولي الذي حمّل النظام السوري مسؤولية تعثّر جهوده طيلة أعوام توليه مهمته، وهو ما أثار حفيظة النظام الذي شنّ هجوماً عليه، أمس الاثنين، عبر صحيفة "الوطن" الموالية له، والتي رأت في مقال لها أنّ دي ميستورا "شخص مهزوم سياسياً وأخلاقياً"، وأنه "يرحل وهو يشنّ آخر هجماته على سورية، مردداً السخافات ذاتها التي دأبت قوى الإرهاب على ترديدها".

وقال دي ميستورا، في حلقة نقاشية في منتدى الدوحة الثامن عشر، يوم الأحد الماضي، إنّ "الدستور هو نقطة الانطلاق، وتقسيم السلطات هو شيء مهم وكبير، لكن اللجنة ليست ضمن القرار الأممي ٢٢٤٥"، مضيفاً "مهما تكن الدول كبيرة ومهمة، فإنّ القرار في النهاية هو للأمم المتحدة، وإن لم تعط موافقتها على هذه اللجنة (الدستورية)، فإنها ستكون غير شرعية". وأشار إلى أنّه "يجب على الجميع أن يدركوا أنه لا يمكن الفوز ببساطة... وإن وجد حلّ في سورية لا يتضمن كلمة إشراك، ولم يتحقق من خلال دستور قوي وشامل، فستحصل مشكلات كبيرة"، مضيفاً "السوريون هم الذين يجب أن يقرروا. الأمم المتحدة مهمتها إطلاق عملية شاملة وقابلة للحياة".

اتفاق الحديدة تحت الاختبار: نحو وقف شامل للعمليات العسكرية؟

الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

بعدما دفعتها الضغوط المكثّفة إلى القبول باتفاق الحديدة على مضض، تحاول الحكومة الموالية للرياض تصدير تفسيرات «غير واقعية» تلائم مصالحها. تساندها في ذلك قيادة «التحالف» التي تحاول تجميل «الهزيمة» التي آلت إليها مشاورات السويد. محاولات لن تحول على الأرجح دون تنفيذ الاتفاق، خصوصاً في ظلّ وجود معلومات عن أن المفاوضات غير المعلنة تخطّت «مسألة الحديدة».

دخل اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة حيّز التنفيذ ليل الاثنين ـ الثلاثاء، بعد أيام من اشتباكات عنيفة أعقبت إعلان الاتفاق في ختام مشاورات السويد. وعلى رغم أن إنهاء القتال كان يُفترض أن يسري فور إعلانه، إلا أن الأمر تأخّر أربعة أيام، لأسباب تصفها الأمم المتحدة بـ«الفنية»، فيما يضفي عليها طرفا النزاع طابعاً عسكرياً ـ سياسياً. وبمعزل عن حقيقة هذا التأخير، يبقى واضحاً أن تنفيذ تفاهمات استوكهولم سيواجه عقبات عدة، من دون أن يعني ذلك انتفاء إمكانية تحقّقه كاملاً في نهاية المطاف، على اعتبار أن الجولة التشاورية الأخيرة أظهرت وجود ضغط دولي كافٍ لدفع السعودية والإمارات إلى تقديم تنازلات.

واجتمعت التصريحات الصادرة، أمس، من الأطراف كافة، على تحديد الساعة الأولى من يوم الثلاثاء موعداً لسريان الهدنة. موعد ثبّته مصدر في الأمم المتحدة، عازياً التأخير إلى أسباب «مرتبطة بالعمليات» على الأرض. وهو ما ذهب إليه أيضاً عضو الوفد الوطني التفاوضي حميد عاصم، الذي أشار إلى أنه «في الحروب لن تتمكن من وقف القتال فور الاتفاق مباشرة، إذ إن مسرح العمليات العسكرية يكون مختلفاً عمّا يدور بين المفاوضين». مع ذلك، فإن تلقّي سلطات صنعاء، السبت، رسالة من المبعوث الأممي، مارتن غريفيث، تحمل تاريخاً جديداً لبدء تنفيذ الاتفاق يُعدّ دليلاً على «فشل غريفيث في إلزام الطرف الآخر بوقف إطلاق النار بدءاً من الخميس الماضي»، بحسب ما لفت إليه عاصم، داعياً مندوب المنظمة الدولية إلى ضمان التزام «التحالف» والقوى الموالية له «وقف التصعيد». وفي الاتجاه نفسه، رأى عضو وفد صنعاء التفاوضي، سليم المغلس، أن «تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار في الحديدة من مسؤولية الأمم المتحدة حالياً»، معتبراً في حديث إلى «الأخبار» أن «على المجتمع الدولي أن يضغط على السعودية والإمارات لتنفيذ ما جرى التوصل إليه، كذلك ضغط عليهما لتوجيه مرتزقتهما بالموافقة على الاتفاق في السويد».

على المقلب المضاد، أكد مصدر في تحالف العدوان أن وقف إطلاق النار في الحديدة سيبدأ «الثلاثاء... عند الساعة الثانية عشرة ليلاً»، لكنه أبقى الباب مواراباً أمام إمكانية حدوث خروقات إضافية، بقوله إن «آلية التطبيق لم تكن واضحة في البداية، وليست واضحة بشكل كامل حتى الآن». وعلى رغم تأكيده أن «لا نية لدى التحالف لخرق الاتفاق»، وأن السعودية والإمارات «ستقومان بكل ما في وسعهما لاحترامه»، إلا أن المصدر نفسه توقع أن «يقوم المتمردون بنشاطات تهدف إلى استدراج ردود فعل»، في تبرير مسبق لأي مواجهات يمكن أن تعقب الموعد الجديد لسريان الهدنة، علماً أن التصعيد الذي تلا ختام المشاورات، والذي بلغ ذروته السبت الماضي، إنما كان محاولات من قِبَل القوات الموالية لـ«التحالف» للتقدم على غير جبهة، وخصوصاً في مديرية الدريهمي.

إزاء ذلك، يبدو أن تنفيذ اتفاق الحديدة بشكل كامل سيستغرق وقتاً لا يقلّ عن المدة التي تطلّبها إبرام الاتفاق نفسُه في مشاورات السويد. في هذا الإطار، يتوقع خبراء حضروا المشاورات أن يشكل مطلع شهر كانون الثاني/ يناير المقبل موعداً فاصلاً في عملية إرساء وقف شامل لإطلاق النار، على اعتبار أن تلك العملية قد تحتاج إلى أسبوعين على الأقل «لأنها ليست سهلة التنفيذ». يفسّر بعض من الصعوبات المشار إليها حقيقة أن جزءاً من الميليشيات المقاتلة تحت لواء «التحالف» على جبهة الساحل الغربي رفضت تفاهمات استوكهولم، مثلما هو حال «المقاومة التهامية» التي أعلنت أنها «لن توقف عملياتها العسكرية». موقف لا يستبعد مراقبون أن تعمد

الرياض وأبو ظبي إلى استغلاله في المناورة وتأخير ترجمة التفاهمات، أملاً في حصول تبدلات ميدانية لمصلحتهما، خصوصاً أن عمليات التحشيد العسكري التي تقودها الإمارات تواصلت خلال الأيام القليلة الماضية.

وعلى رغم أن احتمال المراوغة بالاتكاء على عصا «الشرعية» لا يزال قائماً، إلا أن المسار الذي سلكته مشاورات السويد، وإسفارها عن اتفاق مفاجئ على تسوية الوضع في الحديدة، يشيران إلى أن السعودية والإمارات لن تجدا بداً في نهاية المطاف من حمل القوى الموالية لهما على الانصياع للتفاهمات، خصوصاً إذا ما بادر مجلس الأمن في اتخاذ قرار داعم لها. وفقاً لمعطيات متعددة، فإن وفد الحكومة الموالية للرياض كان حتى اللحظات الأخيرة متشدداً في رفض أي اتفاق بخصوص الحديدة، لكن الضغوط المُكثّفة التي مورست عليه عشية اختتام المشاورات دفعته إلى القبول بالاتفاق على مضض، وهو ما يؤكده أيضاً خبراء حضروا المشاورات، بحديثهم عن أن «المجتمع الدولي مارس ضغوطاً كبيرة، خصوصاً على الوفد الحكومي»، متوقعين تكرار السيناريو نفسه في مرحلة التنفيذ.

بناءً على ما تقدم، تَظهر تعليقات قيادة «التحالف» والحكومة التابعة له على إعلان استوكهولم، والتي توحي للوهلة الأولى بأن ثمة تبايناً بين طرفي النزاع في تفسير الإعلان، بأنها أشبه ما تكون بمحاولة لتجميل «الهزيمة»، مثلما فعل أمس المتحدث باسم «التحالف» تركي المالكي، بقوله إن «الحكومة اليمنية الشرعية ستتسلّم موانئ الحديدة قريباً»، علماً أن اتفاق الحديدة لا ينصّ على شيء من هذا القبيل. هكذا، يستمرّ الضخّ الإعلامي في اتجاه التهليل لنتائج مفترضة لـ«الضغط العسكري»، في وقت يبدو فيه أن المفاوضات تجاوزت مسألة التنازل عن «تحرير الحديدة»، إلى التباحث في كيفية ترتيب الوضع الحدودي بين السعودية واليمن. تجاوز مفترض غير معلن يعزّزه تأكيد مصادر «أنصار الله» أن «العِبرة الحقيقية» هي في ما يدور وراء الكواليس، وأن المشاورات أو المفاوضات العلنية ليست أكثر من «إخراج شكلي مطلوب» لوضع حدّ للحرب.

لا قوات أممية في الحديدة

أعلنت الأمم المتحدة، مساء أمس، رسمياً، بدء سريان وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة منتصف ليل الاثنين ـ الثلاثاء. وقال المتحدث باسم الأمين العام للمنظمة، ستيفان دوجاريك، إن «لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وهي اللجنة المشتركة المسؤولة عن تنفيذ اتفاق الحديدة، ستبدأ مباشَرةَ عملها في التوّ، لتحويل الزخم الناتج من مشاورات السويد إلى واقع ملموس على الأرض»، موضحاً أن اللجنة المذكورة ليست «قوات أممية لحفظ السلام». وأفاد الناطق باسم «أنصار الله»، رئيس وفدها التفاوضي محمد عبد السلام، من جهته، بـ«(أننا) سلّمنا أسماء ممثلينا الثلاثة في لجنة التنسيق»، مؤكداً «التزامنا (تنفيذ) اتفاق استوكهولم». وتتألف اللجنة الأممية من ستة أشخاص موزّعين مناصفة بين الطرفين، ويشرف عليها خبير عسكري من المنظمة الدولية يُفترض أن يكون الجنرال الهولندي المتقاعد باتريك كاميرت. ويأتي التوضيح الأممي بشأن «لجنة التنسيق» ليدحض «ما يشيعه إعلام العدوان عن تسليم الميناء»، والذي يندرج في سياق «البروباغندا الإعلامية» وفقاً لعضو وفد صنعاء التفاوضي عبد الملك العجري، الذي شدد على أن اتفاق الحديدة «واضح ولا يحتاج إلى تفسير».

«الجزيرة» تكشف: خطة سعودية إماراتية بحرينية لغزو دمويّ لقطر عام ٩٦

الجزيرة نت . ٢٠١٨/١٢/١٨

كشف بول باريل، وهو زعيم جماعات مرتزقة فرنسية، الأحد، عن تفاصيل ما قال إنها خطة سعودية إماراتية بحرينية لم تنفذ «لاحتلال» قطر عام ١٩٩٦.

جاء ذلك خلال فيلم وثائقي مدته ٥٢ دقيقة، بثته قناة الجزيرة القطرية، مساء الأحد، في برنامجها «ما خفي أعظم».

وكشف باريل، حسب ما أورده الموقع الإلكتروني لـ«الجزيرة»، عن تفاصيل الخطة، التي قال إنه أشرف على قيادتها بدعم مباشر من الإمارات والسعودية والبحرين عام ١٩٩٦، بعد فشل محاولة الانقلاب على نظام الحكم في قطر في ذلك العام.

قال باريل إن «الإمارات وفرت له دعما كبيرا لتنفيذ العملية، إذ استضافته مع فريقه في فندق في أبوظبي حيث تم تخزين أسلحة كثيرة فيه».

كما «مُنح باريل وفريقه جوازات سفر رسمية إماراتية لتسهيل تحركاتهم بعيدا عن الأنظار».

وأكد أن «ولي عهد أبوظبي الحالي محمد بن زايد، وكان يشغل حينها منصب رئيس الأركان، هو من منحهم هذه الجوازات».

وبين أنه «اصطحب ٤٠ شخصا من فريقه المدربين على درجة عالية في مجالات عسكرية مختلفة للاستعداد لتنفيذ الهجوم»، مشيرا إلى أن له علاقات سابقة مع المسؤولين في كل من الإمارات والسعودية.

وعن خطة الغزو، أوضح أنه «تم تدريب قوات مشاركة، بينها ضباط وعسكريون قطريون هاربون إلى الإمارات، وبينما تكفلت السعودية بإعداد ميليشيات قَبَلية، كانت البحرين محطة باريل وفريقه لإدارة الاتصال والتنصت على كل ما يجري في الدوحة».

وكشف عن «مهمة استطلاعية خاصة وسرية قام بها هو شخصيا بدايات عام ١٩٩٦، حيث تسلل عبر البحر إلى الدوحة وقام بعمليات تصوير للمناطق التي كانت من بين الأهداف، مثل بيت الأمير ومبنى التلفزيون الرسمي ومقرات الأمن».

وذكر أنه «نجح في جلب ٣ آلاف عسكري سابق من تشاد، مقابل ٢٠ مليون دولار للمشاركة في عملية الهجوم على قطر».

وبين أن عملية الإعداد للهجوم كلفت في مجملها حوالى ١٠٠ مليون دولار، وفق «الجزيرة».

وأوضح باريل أن «ما أثر على سير تنفيذ العملية هو اتصال الرئيس الفرنسي (الأسبق) جاك شيراك به شخصيا لإبلاغه بضرورة وقف أي حماقة». وقال باريل إن «الخطة لو تم تنفيذها لحصلت مجزرة».

إلى ذلك، كشف وزير خارجية قطر، محمد آل ثاني، عن وجود مباحثات سعودية كويتية حول سبل حل الأزمة الخليجية، مشيرا إلى أن الدول التي تقاطع الدوحة تعطل النقاش حول الحل.

وأضاف آل ثاني في مقابلة لقناة سي.أن.بي.سي الأمريكية، نقلها الإعلام القطري أمس الإثنين «قطر لم تتغيب أبدا عن المشاركة في أنشطة وفعاليات مجلس التعاون الخليجي.»

وأوضح أنه «لا يوجد تقدم بعد لحل الحصار المفروض على قطر، وأنه في الاجتماع الأخير لمجلس التعاون، دعا أمير الكويت إلى تجاوز الأزمة والجلوس إلى طاولة الحوار، غير أن المؤكد أن دول الحصار تعطل النقاش الذي يهدف إلى حل الأزمة الخليجية.»

وفيما يخص السعودية قال «نحن اختلفنا في الماضي مع السعودية بخصوص عدد من سياساتها، واليوم نحن نختلف معها في عدد من توجهاتها السياسية، عندما يحاصرون قطر، عندما يواصلون الحرب على اليمن بدون سبب، والطريقة التي احتجزوا بها رئيس الوزراء اللبناني».

وتابع «نحن نختلف أيضا مع سياسة الإماراتيين عندما يذهبون ويدعمون الأنظمة الوحشية من خلال دعم الانقلاب العسكري في ليبيا، ودعم زعزعة الاستقرار في الصومال، ودعم انقسام اليمن، وهذه السياسات تساهم في زعزعة الاستقرار في المنطقة.»

نتنياهو: لدينا صواريخ تصل أي مكان في الشرق الأوسط

وكالة معا . ٢٠١٨/١٢/١٨

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، إن إسرائيل تطوّر "صواريخ دقيقة، يمكنها الوصول إلى أي مكان في الشرق الأوسط"، مشيرا إلى أن "هذه القوة مهمة جدا لنا".

وقال نتنياهو خلال زيارته معمل للصناعات الجوية العسكرية، إن "خبراء المعمل يطورون أنظمة أسلحة ذات قدرات خاصة، لا يمتلكها أي بلد آخر".

وأضاف "يوجد هنا مجموعة من الخبراء الموهوبين، الذين يقومون بتطوير الجبهة الدفاعية للدفاع عن إسرائيل".

وتطرق نتنياهو إلى صفقة الطائرات مع كرواتيا، مشيرا إلى أنه يشرف على ذلك شخصيا، وأضاف "من السابق لأوانه أن نكون أكثر وضوحاً، ونحن نعمل على ذلك".

ووافق مجلس الدفاع الكرواتي في مارس/ آذار الفائت، على عرض إسرائيلي لبيع سرب مقاتلات من طراز إف-١٦، من أجل تحديث الطيران الكرواتي، في قرار وصفه وزير الدفاع الكرواتي بأنه تاريخي.

وكان نتنياهو قد توصل إلى هذه الصفقة في لقاء جمعه مع نظيره الكرواتي على هامش منتدى دافوس الاقتصادي.

وقام نتنياهو بجولة في المعرض، واطلع على الوسائل والقدرات التكنولوجية التي ينتجها، كما استمع إلى "سبل تعزيز صناعات الطائرات الإسرائيلية"، من هارئيل لوكر، رئيس مجلس إدارة الشركة، ورئيسها نمرود شيفر، وغيرهم من كبار المسؤولين.

من جانبه علّق رئيس مجلس إدارة الشركة لوكر، مخاطبا الصحافيين "لقد رأيتم وسمعتم بعضا من قدراتنا، وهذا هو ما حققته العبقرية اليهودية. الصناعات الجوية تعرف كيف تصل إلى أي مكان، من أجل مصلحة الشعب الإسرائيلي، السماء هي الحدود".

تنسيق أمني؟ "يديعوت أحرونوت" تدعي الكشف عن مسؤول العمليات الأخيرة

عرب ٤٨ . ٢٠١٨/١٢/١٧

نقل موقع صحيفة "يديعوت أحرونوت"، اليوم الإثنين، عن مصادر وصفها بـ"مسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية"، قولها إن الأسير المحرر جاسر البرغوثي هو الذي يقف وراء مجموعة حركة حماس التي نفذت عمليتي إطلاق النار في مستوطنتي "عوفرا" و"غفعات أساف"، الأمر الذي يثير مجددا مسألة التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وبين قوات الاحتلال.

وبحسب مصادر الصحيفة، فإن برغوثي يتبع لـ"قيادة الضفة الغربية" التي تعمل من قطاع غزة على توجيه عمليات في الضفة بقيادة صالح العاروري وماهر عبيد.

يذكر أن العمليتين أسفرتا عن مقتل ثلاثة إسرائيليين، بينهم اثنان من جنود الاحتلال، وأصيب جندي ثالث بإصابة وصفت بالخطيرة.

وأشارت الصحيفة إلى أن جاسر البرغوثي هو عم الشهيد صالح البرغوثي، الذي ينتمي إلى المجموعة التي نفذت عملية إطلاق النار في مستوطنة "عوفرا".

كما لفتت إلى أن جاسر البرغوثي، وهو من قرية كوبر قرب رام الله، كان أحد قادة الجناح العسكري لحركة حماس في الضفة خلال الانتفاضة الثانية، ونفذ عملية إطلاق نار في عين يبرود، قرب رام الله، في العام ٢٠٠٣، والتي قتل فيها ثلاثة من جنود الاحتلال.

ونسبت الصحيفة للمصادر ذاتها قولها إن جاسر البرغوثي كان المسؤول عن تشكيل وتوجيه مجموعة تابعة لحركة حماس في قرى بير زيت وكوبر ومزرعة الغربية، بحكم معرفته بالمنطقة وسكانها.

ونسبت إلى المصادر، التي وصفتها بالمطلعة جيدا على صورة الوضع الأمنية، قولها إن التقديرات تشير إلى أن البرغوثي كان المسؤول عن تشكيل المجموعة التي نفذت عمليتي إطلاق النار، وتجنيد آخرين فيها من خلال القرابة العائلية بينه وبين صالح البرغوثي، ووعد البرغوثي الذي أصيب ولا يزال معتقلا لدى قوات الاحتلال.

وكتبت الصحيفة أن جاسر البرغوثي يتحمل المسؤولية عن توجيه عمليات أخرى قتل فيها إسرائيليون، اعتقل في أعقابها وحكم عليه بالسجن المؤبد تسع مرات، وأطلق سراحه خلال صفقة تبادل الأسرى عام ٢٠١١.

وفي حينه، اشترطت قوات الاحتلال إطلاق سراحه بإبعاده فورا إلى قطاع غزة مع أسرى آخرين، أمثال مازن فقها الذي استشهد عام ٢٠١٧، وعبد الرحمن غنيمات وعبد الله عرار.

وتابعت الصحيفة، أن البرغوثي انضم إلى "قيادة الضفة" التي أسسها صالح العاروري، والتي تعتمد على المعرفة الشخصية للأسرى المحررين بالسكان المحليين في مناطق سكناهم الأصلية في الضفة.

يشار إلى أن الصحيفة نشرت مجموعة من الصور لجاسر البرغوثي، تجمعه في إحداها مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، وأخرى مع قائد الحركة، يحيى السنوار، بينما يؤدي له الأخير التحية العسكرية.

استقالة صهر روحاني تحت وطأة الانتقادات والاتهام بالمحسوبية

وكالات أنباء . ٢٠١٨/١٢/١٨

استقال صهر الرئيس الإيراني حسن روحاني اليوم (الاثنين)، بعد يومين من تعيينه رئيسا لهيئة المسح الجيولوجي في إيران في ضوء اتهامات بالمحسوبية، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا).

وتم تعيين كامبيز مهدي زاده، وهو في مطلع الثلاثينات وتردد أنه تزوج ابنة روحاني في حفل زفاف بعيدا عن الأضواء في أغسطس (آب) الماضي، في المنصب البارز في وزارة الصناعات والتعدين أول من أمس (السبت).

وأثارت هذه الخطوة انتقادات على مواقع التواصل الاجتماعي ومن بعض أعضاء البرلمان.

وقال مهدي زاده في رسالة استقالته «أشكركم على ثقتكم بي واستدعائي للعمل إلى جانبكم في هذه الوزارة، ولكنني أطلب منكم إعفائي من الخدمة حتى أواصل نشاطاتي العلمية والبحثية»، بحسب الوكالة.

ومهدي زاده طالب في برنامج الدكتوراه في هندسة النفط، وعمل مستشارا لوزارة النفط الإيرانية واتحاد تايكوندو ومنظمة الشباب الوطنية، بحسب وكالة «تسنيم» للأنباء.

ودافع رضا رحماني، الوزير الذي عينه، عن تعيينه قبل ساعات من استقالته، وقال إنه تم اختياره «بناء على كفاءته ولا علاقة لكونه صهر الرئيس بذلك»، وفق «إرنا».

وجدد الإيرانيون على وسائل التواصل الاجتماعي انتقاداتهم للمحسوبية التي انتشرت العام الماضي تحت وسم «الجينات الجيدة»، في إشارة إلى ابن سياسي إصلاحي بارز قال إن نجاحه في الأعمال سببها أنه ورث «جينات جيدة» من والديه.

من تمكين إسرائيل إلى الشراكة الإستراتيجية... دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية

د. سامي العريان(*) . مجلة رؤية . العدد (٤) . السنة السابعة . شتاء/ ٢٠١٨

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور الولايات المتحدة في إدامة المأساة الفلسطينية في ظل تعتيم «اسرائيل الحقائق الأساسية حول طبيعة الصراع وتاريخه في المحافل السياسية والإعلامية، وتحاول الدراسة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، منها: هل تستطيع الولايات المتحدة ان تؤدي دور الوسيط النزيه بين الطرفين كما تقوم بترويج نفسها في المنطقة في ظل ان الولايات المتحدة كانت على الدوام المصدر الرئيس لكل المعدات العسكرية الواردة الى «اسرائيل» بما في ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية والفنية، حتى تلك التي حجبت أحياناً عن حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الاطلسي، كما تزود الولايات المتحدة «اسرائيل» مجاناً بسائر الذخائر المتطورة، مثل القنابل العنقودية والفسفورية، التي تستخدم ضد المدنيين العزل.

في رواية جورج أرويل التي عنوانها «١٩٨٤» يروج الأخ الاكبر لعبارته المضللة التي تقول: «الحرب سلام، والحرية عبودية، والجهل قوة»، وفي دوائر السياسة الغربية والتغطيات الاعلامية للصراع الفلسطيني–الاسرائيلي، يمكن للمرء ان يضيف المزيد من العبارات المشابهة Oewellian Newspeak، التي تعطي وصفاً دقيقاً للمشهد من قبيل: العنصرية ديمقراطية، المقاومة إرهاب، والاحتلال هو النعيم.

اذا كان الافراد يعتمدون على القادة السياسيين الغربيين أو منصات الاعلام مصدراً حصرياً لمعلوماتهم حول الوضع المتفجر في الاراضي الفلسطينية المحتلة، ولاسيما في القدس–فإنهم لن يكونوا مشوشين فقط في تحديد الضحية والجلاد فحسب، إنما أيضاً في إدراك تاريخ وطبيعة الصراع بحد ذاته، وعلى سبيل المثال، من الصعوبة ان تتضمن الوثائق الحكومية الرسمية أو تغطيات وسائل الإعلام عبارات من قبيل «الاحتلال الاسرائيلي» أو المستوطنات الاسرائيلية غير الشرعية، ومن النادر ما يذكر بأن القدس تخضع للسيطرة الاسرائيلية غير القانونية منذ أكثر من خمسين عاماً، أو أن يشار الى كون معظم المواجهات التي تقع بالمدينة المقدسة تثيرها محاولات اسرائيلية لتغيير الوضع الراهن للمدينة، وفرض التهويد، وطمس المعالم الاسلامية والمسيحية داخل أسوار البلدة القديمة للقدس.

كثيراً ما تسعى «اسرائيل» وداعموها الى تعتيم الحقائق الاساسية حول طبيعة وتاريخ الصراع في المحافل السياسية والاعلامية، وعلى الرغم من هذه المحاولات، فإن الصراع ليس معقداً أو موجوداً منذ قرون، فبالعودة الى عام ١٩٤٨، الذي شهد تأسيس دولة «اسرائيل»، يبدو الصراع ظاهرة حديثة برزت قبل قرن من الزمان، نتيجة مباشرة للصهيونية السياسية، التي أسست على يد الصحافي العلماني ثيودور هيرتزل، اواخر القرن التاسع عشر، حيث حاولت الصهيونية باستمرار تحويل اليهودية من واحدة من الديانات العظيمة في العالم الى حركة عرقية قومية استعمارية تهدف الى ترحيل يهود العالم الى فلسطين، وممارسة التطهير العرقي ضد السكان

الفلسطينيين الأصليين في موطن أسلافهم، وهذا هو جوهر الصراع الذي لا يمكن فهم السياسات والممارسات الاسرائيلية دون الإقرار بحقيقته.

وعلى الرغم من فظاعة هذا الأمر إلا أنه قد يكون القيام بتعتيم الأساطير والتوصيفات المضللة للتاريخ مفهوماً اذ مارسته اسرائيل والصهاينة المدافعون عنها من أجل تعزيز اجندتهم السياسية، لكن من غير المفهوم، بل مما يستحق الشجب، ان يقع الذين يزعمون الدفاع عن حكم القانون، ويؤمنون بمبدأ تقرير المصير، وينادون بالحرية والعدالة–في فخ الدعاية الصهيونية، ويتحولوا الى شركاء متواطئين معها، فعند متابعة خطاب الكثير من القادة السياسيين في الولايات المتحدة، أو مراقبة التغطيات الإعلامية للصراع، يمكن ملاحظة تغييب السياق التاريخي، وتجاهل الحقائق التجريبية، واستبعاد البناءات والسوابق القانونية الراسخة، كما ان هناك مجموعة من الأسئلة التأسيسية التي تفتقر الى الاجابات، من قبيل:

* هل الأراضي الفلسطينية محتلة أم متنازع عليها؟

* هل يملك الفلسطينيون الحق–في القانون الدولي–بمقاومة الاحتلال بما في ذلك استخدام الكفاح المسلح؟ أم أن كل أشكال المقاومة تعد إرهاباً؟

* هل تمتلك «اسرائيل» الحق في البلدة القديمة بالقدس وضواحيها الأثرية والدينية وفقاً لما أعلنه الرئيس دونالد ترامب مؤخراً؟

* هل إطالة ما يسمى بـ «دورة العنف» ينبع فعلاً بصورة متساوية من كلا طرفي النزاع؟

* هل «اسرائيل» ديمقراطية؟

* هل تجب معاملة الصهيونية السياسية بوصفها حركة تحرر قومي مشروعة مع تجاهل مظاهر العنصرية على نحو واسع؟

* هل «اسرائيل» صادقة في سعيها نحو حل سلمي للصراع؟

* هل تستطيع الولايات المتحدة ان تؤدي دور الوسيط النزيه بين الطرفين كما تروج لنفسها في المنطقة؟

ان الاجابات الواقعية عن هذه الأسئلة بإمكانها تبديد الالتباس، وتمكين المراقبين الموضوعيين، لا من تطوير فهم متكامل للصراع فقط، بل من التواصل الى تقدير عميق للسياسات والممارسات الكفيلة بإنهائه أيضاً.

التستر السياسي والدبلوماسي على جرائم «اسرائيل»

في سعيها لتحقيق اهدافها الاستراتيجية في العالم، شرعت الولايات المتحدة في تبني مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الكبرى، لكن أياً منها ليس بوسعه شرح الشراكة الاستراتيجية الخاصة مع اسرائيل، يحاجج مير شايمر ووولت بأن (اسرائيل) اصبحت شأناً داخلياً في السياسة الاميركية، حيث لا يمكن فهم نفوذها الضخم اذا حلل في اطار السياسة الخارجية التي تخضع لنظرية المصالح الأمنية الكلاسيكية للدول وحتى الامبراطوريات، فمنذ تأسيس (اسرائيل)، ومع استثناءات قليلة للغاية، شهدت علاقاتها مع الولايات المتحدة عدة تطورات ومحطات، فقد بدأت الولايات المتحدة بوصفها داعماً سياسياً لاسرائيل ولم تصبح المصدر الرئيس للهبات

الاقتصادية والدعم العسكرية فقط، بل اصبحت في نهاية المطاف شريكاً كاملاً ومتواطئاً في سياساتها التوسعية، وأعمالها العدوانية، وسلوكها الاجرامي.

ودبلوماسياً عكفت الولايات المتحدة على حماية (اسرائيل) على المسرح الدولي على حساب العديد من الدول، وبعد تمرير القرار الأممي رقم٣٣٧٩ لعام ١٩٧٥ الذي ينص على اعتبار الصهيونية «شكلا» من أشكال العنصرية والتفرقة على أساس عنصري «بسبب أيديولوجيتها الاقصائية، عملت الولايات المتحدة بلا هوادة على الغاء هذا القرار، وبالفعل، أبطل بعد ١٦ عاماً تحت الضغط الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة في أعقاب حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١، وفي السنوات التي اعقبت ذلك بقيت الولايات المتحدة تحمي (اسرائيل) من أي فعل او نقد بناء في مجلس حقوق الانسان الدولي التابع للأمم المتحدة، وكذلك في منظمة يونسكو، الى حد حجب الولايات المتحدة تعهداتها المالية، وسحب عضويتها من منظمة يونسكو، بسبب قبولها الرمزي للسلطة الفلسطينية عضواً في كيان ثقافي تابع للأمم المتحدة.

اضافة الى ذلك، وعلى النقيض من غالبية الأمم في العالم، دافعت الولايات المتحدة على الدوام عن سلوك (اسرائيل) التدميري، وفي حالات عديدة، وقفت وحيدة تماماً في دعمها الشرس لممارساتها العدوانية وغير القانونية الموثقة بالكامل، ومنذ عام ١٩٧٣، استعملت حق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ثلاثاً وأربعين مرة لحماية (اسرائيل) من أي ادانة او انفاذ للقانون الدولي او تحميلها مسؤولية مواقفها العدوانية وفق ما تمليه المعايير القانونية الدولية، وقد أعطى هذا الدعم المفتوح الضوء الأخضر للدولة الصهيونية لاستخدام القوة العسكرية لاحتلال الأراضي ونهبها، واعلان الحرب على جيرانها، وارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان المريعة ضد المدنيين في فلسطين ولبنان وغيرهما من دول الجوار، الى جانب التحدي الصارخ للقانون الدولي وعشرات المعاهدات الدولية، كاتفاقيات جنيف التي صممت لتوفير الحماية للأشخاص الخاضعين للاحتلال العسكري، ووفقاً لنائب مستشار الأمن القومي الاسرائيلي السابق، شارلز فريليتش فإن «علاقة (اسرائيل) بالولايات المتحدة تمثل دعامة أساسية لأمنها القومي،حيث يشكل الدعم العسكري والدبلوماسي والاقتصادي الاميركي (لاسرائيل) منذ عقود عنصراً استراتيجياً وحيوياً (لإسرائيل)، لكن هذا الدعم يتجاوز سياسات الاحزاب في الولايات المتحدة، فمنذ عام ١٩٧٣، استخدم جميع الرؤساء الجمهوريين والديمقراطيين حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن لصالح اسرائيل.

ان نطاق الجرائم الاسرائيلية التي غطتها الولايات المتحدة باستخدام حق النقض (فيتو)، والدرجة التي كانت مستعدة للذهاب اليها في سبيل منع محاسبة (اسرائيل) وامتثالها للقانون – يبدو محيراً، فمن خلال الاستخدام المتكرر لحق النقض شجعت الولايات المتحدة الدولة الصهيونية على مزيد من التجاهل لإرادة العالم، وبفضل الغطاء السياسي الاميركي، سمح (لإسرائيل) بتنفيذ الاغتيالات، وقتل المدنيين حتى من النساء والأطفال، مع الافلات من العقاب، كما منحها ذلك وسيلة لتغطية جرائمها ضد الإنسانية، والشروع في جرائم الابادة الجماعية، والانتهاكات التي لا حصر لها لقرارات الأمم المتحدة، واتفاقيات حقوق الإنسان، وقد كان من الممكن ان يمرر جميع تلك الادانات للجانب الاسرائيلي لولا الاعتراضات والفيتو الاميركي.

لقد أحبط الفيتو الأميركي قرارات تتضمن:

* مطالبة اسرائيل بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال، الى جانب الالتزام بمعاهدات حقوقية اخرى " ١٩٦٧، ١٩٨٤، ١٩٨٥، ١٩٨٩ (٤)".

* مطالبة اسرائيل بانهاء احتلالها وحكمها العسكري، واحترام حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني "١٩٧٣،١٩٧٦،(٢) ١٩٨٠، ١٩٨٢، ٢٠٠١، ٢٠١٤".

* المطالبة بانهاء العدوان أو الاجتياح الاسرائيلي لقطاع غزة او الضفة الغربية او لبنان " ١٩٨٢،(٣)، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨ (٣)، ٢٠٠٤".

* إدانة قتل المدنيين الفلسطينيين، وموظفي الأمم المتحدة "١٩٨٧،٢٠٠٢".

* إدانة مجزرة مخيمي صبرا وشاتيلا للاجئين الفلسطينيين التي راح ضحيتها أكثر من الفي مدني، حيث حمّلت لجنة اسرائيلية المسؤولية الجزئية عن المجزرة وكان وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك ارئيل شارون "١٩٨٣".

* ادانة اختطاف طائرة مدنية (١٩٨٦".

* ادانة اغتيال او ادانة حماية المتورطين في اغتيال قادة فلسطينيين "١٩٨٢، ١٩٨٨ (٢) ،٢٠٠١، ٢٠٠٣، ٢٠٠٤".

* المطالبة باطلاق سراح أسرى مدنيين، او انهاء الحصار المفروض على غزة "٢٠٠٦".

* ادانة بناء جدار الفصل الذي اعتبرته فتوى محكمة العدل الدولية غير شرعي "٢٠٠٣".

*المطالبة بانهاء ضمّ الأراضي الفلسطينية والعربية، وانهاء الانشطة الاستيطانية (١٩٨٢، ١٩٩٧،١٩٩٥ (٢)".

* مطالبة اسرائيل بالكف عن تغيير معالم مدينة القدس، وتحدي تطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس والمسجد الأقصى (١٩٨٢، ٢٠١٧،١٩٨٦".

كما عارضت الولايات المتحدة ايضا تعيين لجنة تقصي للحقائق بشأن السياسات العسكرية الوحشية التي اتخذتها اسرائيل خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى "١٩٩٠" كما عرقلت ادانة اغتيال متظاهرين فلسطينيين عزّل على حدود قطاع غزة "٢٠١٨".

دعم أميركا السياسات الاستعمارية لاسرائيل وتحريضها

ان توفير الدعم السياسي والدبلوماسي الكامل لسلوك اسرائيل العدواني وسياساتها الوحشية يتضاءل أمام المساعدات المالية والعكسرية التي تلقتها الدولة الصهيونية من الولايات المتحدة ، فعلى مدار عقود كانت اسرائيل ولا تزال المتلقّي الأول للمساعدات الأميركية، ووفقا للتقرير الرسمي لمكتب بحوث الكونغرس فان الولايات المتحدة قدمت الى اسرائيل مساعدات مباشرة بما يزيد على ١٣٥ مليار دولار منذ عام ١٩٧٣، جاء قرابة ٧٠٪ منها على شكل ضمانات قروض، او مساعدات خاصة اخرى، الى جانب الإذن باستخدام معدات عسكرية اميركية متقدمة مخزّنة في اسرائيل، من خلال إتاحتها فوراً في حالات الطوارىء وفي عام ٢٠٠٦ قدّر ميرشايمر وولت وصول المساعدات الى مبلغ ١٥٠ مليار دولار وهو رقم مرشح للزيادة الى حدّ ١٩٠ مليار دولار في عام ٢٠١٨.

وقبل أكثر من عقدين وضعت الولايات المتحدة برنامجاً طويل الأمد يضمن توفير المساعدة العسكرية والاقتصادية للدولة الصهيونية مقدّماً ولمدة عشر سنوات، وذلك من أجل تفادي ضغوط الميزانية السنوية، وفي عام ١٩٩٧ وقّع الرئيس بيل كلينتون حزمة مساعدات عسكرية واقتصادية لمدة عشر سنوات لاسرائيل تتجاوز قيمتها ٢١ مليار دولار، في حين وقع الرئيس جورج بوش الابن في وقت لاحق حزمة مساعدات لمدة عشر سنوات اخرى عام ٢٠٠٦ بقيمة ٣٠ مليار دولار، وبالمثل وقّع الرئيس باراك أوباما حزمة بقيمة ٣٨ مليار دولار ولمدة ١٠ سنوات اخرى عام ٢٠١٦، على الرغم من عدائه المعلن مع رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو، ومن الجدير بالذكر بان اسرائيل هي الدولة الوحيدة الذي تتلقى مساعداتها في بداية السنة المالية في تشرين اول وذلك بغرض كسب الفائدة قبل أن يتم تخصيصها، في حين أن الخزانة الأميركية تدفع مليارات الدولارات بصفة فوائد للأموال التي تقرضها بغرض تغطية العجز في الميزانية.

علاوة على ذلك، فان الولايات المتحدة كانت على الدوام المصدر الرئيس لكل المعدات العسكرية الواردة لاسرائيل، ومن ذلك أحدث التقنيات التكنولوجية والفنية، حتى تلك التي حُجبت احياناً عن حلفاء الولايات المتحدة في حلف شمال الأطلسي، مثل مقاتلات" F35"، كما تزود الولايات المتحدة اسرائيل مجاناً بسائر الذخائر المتطورة، مثل القنابل العنقودية والفسفورية، والغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي اللذين يستعملان ضد المدنيين العزّل ، اضافة الى الجرافات وغيرها من المعدات الثقيلة التي تدمّر منازل الفلسطينيين وأشجار الزيتون وغيرها من مصادر رزقهم، وبذا تكون الولايات المتحدة قد حوّلت نفسها الى مسهم مباشر في النزاع، وشريك نشط لاسرائيل في التسبب بألم الفلسطينيين، وإطالة أمد معاناتهم، وخلافا لمزاعمها المتكرّرة، لم تكن الولايات المتحدة يوماً وسيطاً نزيهاً لتحقيق السلام العادل في الصراع العربي – الاسرائيلي.

الاحتلال وحق تقرير المصري والقانون الدولي

لا ينبغي أن يكون هناك خلاف على كون الأراضي التي نهبتها اسرائيل في حزيران ١٩٦٧ ومنها شرقي القدس، أراضي محتلة، فعشرات القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ تشرين الثاني ١٩٦٧ ومنها القرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن ، تطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة، بينما ترفض اسرائيل بعناد الامتثال لذلك، وفي الحقيقة ان كانت هناك أراض متنازع عليها فيجب أن تكون تلك الأراضي الفلسطينية التي صادرتها اسرائيل عام ١٩٤٨ عبر حملة من الترهيب والمجازر والغزو العسكري، والتي نتج عنها طرد اكثر من ٨٠٠ ألف فلسطيني من بيوتهم ومدنهم وقراهم بصورة غير قانونية لافساح المجال أمام استيطان الاف اليهود القادمين من أوروبا وأرجاء العالم كافة، ونتيجة لذلك، كانت الأمم المتحدة قد أصدرت قرارها رقم ١٩٤ الذي ينصّ على أن اللاجئين الفلسطينيين الراغبين بالعودة الى منازلهم..يجب ان يسمح لهم بالعودة، وقد بقي هذا القرار الأممي بدون تطبيق منذ سبعة عقود، كما أنه لا خلاف ، وفق القانون الدولي ، على كون اسرائيل دولة احتلال عسكري، وهذا يقود الى تطبيق جمع اتفاقيات جنيف ذات العلاقة على النزاع، حيث إنّ الشعب الفلسطيني لا يزال يرزح تحت الاحتلال ما دامت "أراضيه تخضع فعلياً لسلطة جيش معاد".

إضافة الى ذلك، فإن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وحقه في مقاومة الاحتلال بالوسائل كافة هما حقّان راسخان في القانون الدولي، ففي عام ١٩٦٠، اعتمد قرار الأمم المتحدة الذي يحمل رقم ١٥١٤ حول إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وقد نصّ الإعلان على أن "لكل الشعوب الحقّ في تقرير مصيرها" وأن "إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية، ويناقض ميثاق الأمم المتحدة، وبعد عشر سنوات، اعتمدت الأمم المتحدة القرار رقم ٢٦٢٥، الذي يدعو الدول الأعضاء الى دعم الشعوب الواقعة تحت الاستعمار او الاحتلال ضد مستعمريهم ومحتليهم، وفي عام ١٩٧٤ أعاد القرار رقم (٣٢٤٦) تأكيد «شرعية كفاح الشعوب في سبيل التحرر من السيطرة الاستعمارية والهيمنة والقهر الأجنبي بكافة الوسائل المتاحة، بما في ذلك الكفاح المسلح، وبعد أربع سنوات، نص القرار الأممي رقم (٣٣/ ٢٤) بوضوح على «شرعية كفاح الشعوب في سبيل الاستقلال والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية والتحرر من الاستعمار والسيطرة الأجنبية والاحتلال، بجميع ما أتيح لهذه الشعوب من وسائل، ولا سيما الكفاح المسلح، كما يدين القرار بقوة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

وبخصوص القدس المحتلة، فقد تبنى مجلس الأمن الدولي عام ١٩٨٠ قرارين ملزمين يحملان الرقم: (٤٧٦) والرقم (٤٧٨) بواقع ١٤ صوتاً مؤيدين من دون معارضة (مع امتناع الولايات المتحدة عن التصويت، وعدم استخدامها للفتيو)، ينصان على ادانة محاولات (اسرائيل) تغيير الطابع العمراني، والتكوين الديموغرافي، والهيكل المؤسسي، ووضع مدينة القدس الشريف، كما أعاد القرار تأكيد الضرورة الملحة لإنهاء الاحتلال المطول للأراضي العربية التي تحتلها (اسرائيل) منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ووصف القرار (اسرائيل) بكونها «قوة احتلال»، معتبراً أن أي تغييرات تجريها في مدينة القدس تعد «انتهاكاً للقانون الدولي».

الانتفاضة الثالثة وحل السلطة

هاني المصري . مركز مسارات . ٢٠١٨/١٢/١٨

قراءات متعددة وبعضها على طرفي نقيض لتفسير ما شهدته الضفة.

هناك من يقول إنّ ما يجري أمر عادي، حيث قامت قوات الاحتلال بملاحقة الفدائيين الذين نفذوا عمليات ضد أهداف إسرائيلية في الأماكن التي اختبأوا فيها داخل المدن الفلسطينية، تأكيدًا للحقيقة التي كرستها منذ الانتفاضة الثانية بشكل قاطع بأن لا التزامات إسرائيلية مترتبة على اتفاق أوسلو، فأنهت التمييز ما بين الأراضي المحتلة المصنفة (أ) و(ب) و(ج)، إذ إنّ من المفترض أن منطقة (أ) تحت السيطرة الأمنية والمدنية للسلطة الفلسطينية، ومفترض ألا تدخلها قوات الاحتلال إلا في حالة "المطاردة الساخنة"، أي أثناء ملاحقة مجموعة نفذت عملية عسكرية، فمن حق قوات الاحتلال وفق "أوسلو" مطاردتها حتى داخل المدن الفلسطينية، ولكن هذا نادر ما حدث قبل العام ٢٠٠٠.

ومنذ انتفاضة الأقصى وما سميت عملية "السور الواقي"، تستبيح قوات الاحتلال المدن الفلسطينية أينما وكيفما شاءت، وتقوم باعتقال من تريد، وهدم منازل، وإغلاق مؤسسات، ونصب حواجز، وفرضت معادلة أن الأمن الإسرائيلي هو المرجعية.

الغريب في الأمر تعايش السلطة مع هذا الواقع، لدرجة بدا كأنه أمر طبيعي. ففي كل مرة تقتحم قوات الاحتلال مناطق السلطة تتوارى عناصر الشرطة والأجهزة الأمنية إلى حين انتهاء عملها، وإلى حد عدم إثارة السلطة ردة فعل تذكر. الجديد في هذه الأيام ليس أكثر من أن قوات الاحتلال مكثت فترة طويلة داخل مدينتي رام الله والبيرة.

كان من المفترض قبل الموافقة على استئناف المفاوضات بعد "مؤتمر أنابوليس" في أواخر العام ٢٠٠٧، أو على الأقل في "العصر الذهبي" للمفاوضات في عهد إيهود أولمرت؛ إثارة هذه النقطة بقوة، ولكن السياسة الفلسطينية التي اعتمدت في عهد ما بعد ياسر عرفات آثرت "عدم التوقف أمام التفاصيل والتركيز على الجوهر"، أي على التوصل إلى اتفاق على القضايا الجوهرية وتجاهل كل ما تقوم به قوات الاحتلال، تحت تأثير وهم "أن ما لا نحصل عليه بالمفرق أثناء المرحلة الانتقالية سنحصل عليه بالجملة في الاتفاق النهائي". ففي تلك الفترة تحطم آخر ما تبقى من وهم حول إمكانية التوصل إلى تجسيد الدولة عبر المفاوضات وإثبات الجدارة وبناء المؤسسات، والمساهمة في توفير الأمن والاستقرار للاحتلال والمنطقة والعالم.

هناك أسباب أخرى دفعت السلطة لتجنب طرح موضوع استباحة مناطقها بقوة، مثل خشيتها من الرفض الإسرائيلي، وحينها سيترتب عليها اتخاذ موقف، في حين أنها ترى أن العلاقة مع إسرائيل، ولو كانت بالتزامات من طرف واحد تصب في مصلحة الطرفين. وزادت هذه القناعة بقوة بعد "الانقلاب" الذي نفذته حركة حماس في قطاع غزة، لدرجة أن حكومة الاحتلال "عيّرت" السلطة عندما أخذت تهدد بحل السلطة وتسليم مفاتيحها

للاحتلال بعد العام ٢٠١٠، وقالت لها على لسان رئيس الحكومة ووزرائها بأنها لا تجرؤ على ذلك، لأن الاحتلال هو الذي يحمي السلطة من انقلاب آخر عليها في الضفة.

بالفعل، إذا أرادت السلطة تغيير هذا الواقع عليها تغيير شكلها ووظائفها والتزاماتها وموازنتها، أي تغيير المقاربة التي اعتمدت عليها عشية وغداة توقيع اتفاق أوسلو، فهي بدلًا من ذلك تحاول إجراء تغييرات جزئية وتكتيكية، مع استمرار التعلق ببقايا أوسلو رغم تهديدها بانتهاء الفترة الانتقالية، ووقف التنسيق الأمني إلى آخر المعزوفة المعروفة والقرارات التي لم تنفذ، ولن تنفذ – على الأرجح – إذا استمر الاعتماد على مقاربة فشلت وساهمت في وصولنا إلى الكارثة التي نعيشها.

هناك من يجزم بأن الانتفاضة الثالثة قد اندلعت أو على وشك الاندلاع، وهناك من ذهب أبعد من ذلك، وقال إنها اندلعت منذ الأول من تشرين الأول ٢٠١٥ وما زالت مستمرة، وهناك من استبعد اندلاع الانتفاضة، لأن شروطها لم تنضج بعد، فهي بحاجة إلى أمل وهدف قابل للتحقيق ووحدة وطنية في إطار مؤسسة جامعة وأشكال نضال متفق عليها، فالسلطة لا تريد انتفاضة رغم الضغوط الشعبية ومن داخل فصائل المنظمة، بما فيها من داخل "فتح"، و"حماس" كذلك لا تريد تصعيدًا كبيرًا ولا انتفاضة الآن، لأنها تريد الحفاظ على سلطتها مع احتفاظها بسلاحها، وكونها حققت إنجازات سياسية وجماهيرية وعسكرية مؤخرًا في قطاع غزة، أهمها الشروع في تطبيق معادلة "هدوء مقابل تخفيف الحصار"، ولا تريد أن تخسرها، فهي تدرك أن غزة لن تنعم بالهدوء إذا شهدت الضفة تصعيدًا، وهذا بالضبط ما صرح به بنيامين نتنياهو، إضافة إلى ممارسة ضغوط عليه من وزرائه والمستوطنين بالعودة إلى سياسة الاغتيالات لقادة "حماس".

وهنا، على "حماس" أن تحذر من استمرار هذه السياسة، وعليها أن تجيب عن سؤال: هل سلاح المقاومة لحماية السلطة أم العكس؟

كما أن إسرائيل لا تريد التصعيد على عكس ما تدعي الكثير من المصادر والأوساط الفلسطينية، لأنها تخشى من الثمن الذي يمكن أن تدفعه جراء المقاومة، خصوصًا إذا فُتحت أكثر من جبهة عليها في وقت واحد، ولكي تحافظ على الانقسام الفلسطيني، وكونها تتقدم على الأرض على طريق إقامة "إسرائيل الكبرى"، وتطبيع علاقاتها مع الدول العربية، وتحسين مكانتها الدولية، لدرجة وجود معلومات غير مؤكدة حتى الآن عن إمكانية عقد لقاء ثلاثي أميركي سعودي إسرائيلي على مستوى القمة كجزء من إيجاد مخرج لولي العهد السعودي بعد مأزقه جراء جريمة قتل جمال خاشقجي.

منذ الانتفاضة الثانية وحتى الآن، تأخذ "الانتفاضة الثالثة" شكل الهبات والموجات التي تتحرك بين مد وجزر: مرة في القدس، وأخرى في غزة، وثالثة دفاعًا عن الأسرى، أو لمواجهة الاستعمار الاستيطاني والاعتداءات على الأرض والسكان والمقدسات والعنصرية الإسرائيلية التي غدت دستورًا في إسرائيل بعد إقرار "قانون القومية"، إضافة إلى حملات المقاطعة ولجان حق العودة.

وهناك من اعتبر أن التصعيد الإسرائيلي واستباحة أراضي السلطة، وخصوصًا في رام الله والبيرة، تستهدف إزاحة السلطة ووضع الإدارة المدنية أداة الاحتلال بديلًا منها، التي وصلت إلى مقربة من بيت الرئيس محمود عباس

ومقر عمله، واقتحام مقر وكالة وفا الرسمية، وتعليق مجموعة متطرفة من المستوطنين ملصقات تطالب بإعدام الرئيس، ولدرجة أن عضو كنيست من حزب الليكود الحاكم دعا إلى إعدام الرئيس ونائبه في حركة فتح محمود العالول.

هذا يمكن تفسيره بأن هناك أوساطًا أكثر تطرفًا من رئيس الحكومة تطرح هذه المطالب، ولكن اعتبار أنها موقف رسمي يفتقد إلى الدقة، لأن وجود السلطة بشكلها الحالي يستجيب لمصلحة إسرائيل، كونها جعلت احتلالها احتلال "خمس نجوم"، وهذا لا يمنع إسرائيل من الاستعداد لسيناريو حل السلطة أو انهيارها – مع أنه مستبعد على المدى القريب – من خلال وضع خطط، مثل خطة الإمارات السبع، وإعادة الانتشار و"الانفصال" من جانب واحد مع بقاء السيطرة الأمنية في كل الحالات. كما قد يكون من باب الضغوط على السلطة لتتجاوب أكثر مع ما تريده إسرائيل، كما طالبها نتنياهو بعد الأحداث الأخيرة. ويبدو أن ما قامت به أجهزة السلطة من قمع مظاهرتي "حماس" في نابلس والخليل ومظاهرة "فتح الجلزون" في رام الله محاولة لإثبات أنها لا تزال قوية وقادرة على السيطرة .

وهناك رأي غريب جدًا يتغنى بفوائد الانقسام وأن كل الانتصارات التي حققتها المقاومة أُنجزت رغم الانقسام، من دون أن يتوقف صاحبه بأن هذه الانتصارات صحيح أنها تحققت، ولكن لا يجب المبالغة فيها، فهي تشبه تحسين شروط المعتقلين داخل السجن، أي تحسين الحياة والصمود والمقاومة تحت الاحتلال المباشر بالضفة وغير المباشر عبر الحصار والعدوان في القطاع.

ويتجاهل صاحب هذا الرأي أن هذه الانتصارات يجب ألا تطمس الإنجازات الكبرى التي تحققها إسرائيل في ظل التوسع الاستيطاني الرهيب، ووجود إدارة أميركية شريكة بالكامل للاحتلال، وهي ستبقى مهددة في ظل الانقسام، وستكون أكبر وأعظم في ظل الوحدة، ويتجاهل الانتصارات الملموسة التي يحققها الاحتلال على الأرض وعلى مختلف المستويات العربية والدولية.

إنهاء الانقسام أولوية وضرورة وطنية، ولكن هذا لا يعني عدم فعل شيء إلى حين إنهاء الانقسام، ضمن فهم أن الوحدة ستتحقق في ميدان النضال ضد الاحتلال وعلى أساس وطني وشراكة حقيقية أكثر من الحوار الثنائي بين حركتي فتح وحماس، واتفاقات المصالحة التي لا تنتهي ولا تطبق.

كل رأي له حيثيات، ولكن صاحبه يركز عليها ويتجاهل الحيثيات الأخرى، لذلك يجانبه الصواب كليًا أو جزئيًا.

نعم، هناك مجموعات متطرفة في إسرائيل تحمّل السلطة والرئيس المسؤولية عما وصفوه بـ"الإرهاب" الديبلوماسي، ويبرهنون على ذلك بتمويل وتمجيد السلطة وحركة فتح للأسرى وعائلات الشهداء، كما يصفون "حماس" بـ"الإرهاب" العسكري، وهناك في إسرائيل من يعتبر أن سياسة الحكومة تضعف السلطة والرئيس وتقوي "حماس" من خلال كسر هيبة السلطة وتسهيل نقل الوقود وأموال الرواتب إلى غزة، الأمر الذي من شأنه مساعدة "حماس" ومنع سلطتها من الانهيار، وهناك من يرى العكس، وهناك في إسرائيل من يراهما أعداء لإسرائيل، والفرق بين "فتح" و"حماس" في درجة العداء لإسرائيل .

نعم، تريد إسرائيل أن تبقى السلطة ضعيفة حتى تبقى بحاجة إليها، ولكنها تريدها قوية في وجه "حماس"، مثلما تريد إضعاف سلطة "حماس" في غزة، ولكن ليس لدرجة إسقاطها، حتى لا يحدث الانهيار والانفجار، وحتى يبقى الانقسام الدجاجة التي تبيض ذهبًا لإسرائيل، والذي اعتبره شمعون بيرس واحد من أهم ثلاثة إنجازات حققتها إسرائيل، والمتمثلة بإقامة إسرائيل وهزيمة حزيران والانقسام. فإسرائيل تعمل على أن يبقى الفلسطينيون (وخصوصًا فتح وحماس) ضعفاء وبحاجة إليها، لأنهم إذا شعروا بالقوة فسيوجهونها ضدها.

تصاعد العنف الثوري في الضفة: رد فعل أم خطة عمل؟

محمد العبد الله ـ الأخبار ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

الرصاص الذي أطلقته الخلية الفدائية التي نفذت العملية البطولية، مساء يوم ٩ كانون الأول/ ديسمبر الجاري، مقابل مستعمرة عوفرا الواقعة شرق مدينة رام الله في الضفة الغربية المحتلة (أنشئت هذه المستعمرة عام ١٩٧٥ على أراضٍ مسجّلة في الطابو على اسم مواطنين فلسطينيين من سكان قرى عين يبرود وسلواد) على تجمع يضم ما يقارب ألف مستعمر، بينهم عسكريون، يحملون المشاعل حول نصب أحد قتلى العمليات الفدائية التي تم تنفيذها سابقاً، هز بعنف شديد البنى السياسية والعسكرية والأمنية داخل التجمع الاستعماري الصهيوني. هذه البنى التي تعيش على وقع ارتدادات العملية البطولية التي نفذها الفدائي الشهيد أشرف نعالوة (الشبح، كما تحدثت عنه وسائل إعلام العدو) في المدينة الصناعية «بركان» قرب مدينة سلفيت داخل الضفة المحتلة. وقد أحدثت عملية «عوفرا» صدمة عنيفة داخل دوائر صنع القرار، وفي التجمع الاستعماري – الاستيطاني، ظهرت تداعياتها المُركبة: المؤلمة، والمُرعبة من حيث هروب العسكريين الموجودين مع المتجمعين حول النُصب، وعدم تعاملهم بالسلاح مع المجموعة التي كانت ضمن السيارة التي استُخدمت بالعملية.

لم تخرج عملية «عوفرا» عن النهج الذي مارسه الفدائيون في عملياتهم الأخيرة، خصوصاً، في المدينة الصناعية «بركان»، من حيث دقة الاستطلاع والرصد في تحديد الهدف، وتوقيت لحظة التنفيذ لإيقاع أكبر عدد من الخسائر، والأهم، سرعة الانسحاب من دون خسائر. وعلى رغم الإجراءات الاستباقية التي يلجأ إليها العدو في الملاحقة والاعتقالات، كما كشف رئيس «جهاز الأمن الداخلي/ الشاباك» نداف أرغمان (عن نجاح أجهزة الأمن من إحباط نحو ٤٨٠ عملية واعتقال ٢٩٠ خلية) فإن نجاح عشرات العمليات خلال الأشهر الأخيرة، على رغم العمل الاستخباري والأمني الذي تتحمل جزءاً منه سلطة التنسيق الأمني، قد أكد أن إرادة المقاومة وعلى رغم كل محاولات التضييق عليها وتطويقها لن تنكسر ولن تموت. وهذا ما أكده التقرير الذي نشرته صحيفة «هآرتس» قبل بضعة أيام، وجاء فيه: «شهد النصف الأول من العام الجاري تنفيذ ٧ عمليات إطلاق نار في منطقة رام الله ومحيط القدس. كما شهد شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وحده ٤ عمليات ومحاولات لتنفيذ عمليات، حيث أصيب ٣ جنود في عملية دهس، إضافة إلى إطلاق النار تجاه حاجز الجلمة وإطلاق النار تجاه باص للمستوطنين قرب مستوطنة بيت إيل، ومحاولة تنفيذ عملية طعن قرب مفرق إلياس في بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر، أيضاً».

كشفت العمليتان الأخيرتان («بركان وعوفرا») عن هشاشة البنية الأمنية المعادية التي تتوهم أنها تحكم المناطق المحتلة بقبضة عسكرية واستخباراتية لا مثيل لها. وأن من يقود تلك الأجهزة، جنرالات عسكريون مجربون قادوا عمليات الملاحقة والاعتقال والتصفية للفدائيين على مر السنوات السابقة. وهؤلاء يعملون في ظل نهج فاشي لحكومة يتزعمها أحد غلاة المستعمرين الذي يحاول الهروب من أزمة طاحنة في حكومته الائتلافية، نحو مغامرات استعراضية عسكرية على أكثر من جَبهَةِ مواجهة، من أجل تحسين وتمتين أوضاعه، في حزبه وتحالفه

الوزاري. على الجانب الآخر، أضاءت نتائج العمليتين الأخيرتين بشكل خاص، ومعظم العمليات الفردية التي شهدتها السنوات الأخيرة منذ نهاية شهر تشرين الأول/ أكتوبر عام ٢٠١٥ وحتى الآن، على حالة شعبية وفّرت للفدائي المُطارد أشرف نعالوة البيئة الصديقة والحامية ومظلة الأمان، على رغم استنفار عشرات الآلاف من الجنود وعناصر الأمن ومئات الآليات العسكرية التي ترافقت مع إجراءات القمع والاعتقال والقهر التي لم تتوقف عند عائلة وأقارب أشرف بل امتدت لتشمل أبناء بلدته والقرى المجاورة، قبل أن يستشهد قبل أيام. وقد أشار غيورا آيلند، رئيس مجلس الأمن القومي السابق وأحد كبار المخططين الاستراتيجيين، «كل عملية لا ننجح فيها بالقبض على المنفذ، كما حصل في عملية بركان يتصاعد الشعور لدى الشباب بالرغبة لتنفيذ عمليات كهذه – يقصد عوفرا). أما آفي ديختر، رئيس لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، فقد تحدث عن تلك العملية واصفاً آثارها على التجمع الاستعماري/ الاستيطاني: «هي واحدة من أقسى العمليات التي خبرناها بالضفة». وهذا ما أكده المراسل العسكري في قناة «كان» الصهيونية، روعي شارون، بالقول: «لقد استخدموا بهذه العملية – عوفرا – سلاحاً تقنياً غير بدائي وباهظ الثمن، ونادر الانتشار بالضفة... هناك أرجحية كبيرة من خلال الحديث المتداول داخل الدوائر الأمنية، بأن هناك مجموعة مُدربة ومهنية، حصلت على توجيه من أعلى». ويمكننا، استناداً على ما يدور داخل المراكز الأمنية والسياسية والإعلامية، استخلاص بعض النتائج من تحليلات أولئك القادة، صُناع الرأي العام وأصحاب الرؤى الاستراتيجية:

ـ التصعيد المتتالي في العنف الثوري المُسلح كخطوة متطورة على أشكال العنف الأخرى: السلاح الأبيض والدهس في الضفة المحتلة، يؤكد أن هناك برنامجاً للعمل بدأ تنفيذه بعد توفير واستكمال كل التجهيزات لانطلاقه، من تهيئة العمق البشري الصديق والجغرافي كمعرفة طبوغرافيا المكان، وتأمين السلاح، وتجهيز أماكن الاختفاء.

ـ امتلاك الفدائيين جرأة غير عادية في المواجهة كما لاحظنا في السنوات الأخيرة، سواء باستخدام السلاح الأبيض والناري (الفدائيان غسان وعدي أبو جمل، والسلاح الأبيض/ مهند الحلبي)، والمسدس والبندقية كما في عمليات الفدائيين الأبطال نشأت ملحم وباسل الأعرج وأحمد نصر.

ـ الاهتزاز المستمر والثقوب الواسعة في ما أطلق عليه «مظلة أمن وسلامة المستوطنين» مما سيؤثر في تراجع استباحة أراضي الضفة على يد قطعان المستعمرين الفاشيين، ويهدد بالتالي ليس الاستقرار في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧، بل سيتعداه ليؤثر في معدلات الهجرة للكيان والتي تشكو من التراجع في السنوات الأخيرة.

ـ ارتفاع بعض الأصوات التي تُشير إلى أزمة ثقة بالمستوى القيادي داخل الكيان، كما عبَّر عن ذلك المعلق العسكري في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أليكس فيشمان: «عملية عوفرا هي قطعة من لغز مبهم... لدى شخص ما في المستوى السياسي مصلحة في إبقاء عين الجمهور على غزة وإبقاء أذنيه على ما يحدث في سوريا ولبنان... هناك يأخذون لأنفسهم صوراً مع الجنود ولا يتعاملون مع القضايا الأيديولوجية، إنهم يفضلون إبقاء التعامل مع الانفجار الأمني الذي يختمر ويزداد في الضفة الغربية بعيداً من الأضواء، وقد نجحوا».

لقد أكدت العمليات المسلحة الأخيرة، واتساع حجم المواجهات الشعبية التي يواجه بها الشباب الاقتحامات المتتالية للمدن والقرى الفلسطينية، مخاوف رئيس «الشاباك» أردغان حينما تحدث قبل أسابيع أمام لجنة الشؤون الخارجية والأمن عن الوضع في الضفة بأنه «حالة من الهدوء النسبي على وجه الأرض، إنه هدوء خادع ومعقد ومغاير تماماً لما يبدو عليه... إنما تحت السطح التوتر يتصاعد».

تأتي هذه الإنجازات الميدانية في الضفة وداخل قطاع غزة في الحشد الشعبي الكبير في مسيرات العودة وكسر الحصار، وفي المواجهة العسكرية مؤخراً، وفي تشكيل غرفة العمليات المشتركة. وكذلك في الإقليم: الانتصارات المتتالية لمحور المقاومة ولقوى التغيير. كل ذلك يأتي ليعيد رص الصفوف في مواجهة الهجمة الإمبريالية القائمة على الهيمنة والاستحواذ على ثروات الأمة، وعلى تواطؤ الرجعية العربية الحاكمة في تنفيذ الخطة الأميركية للتطبيع مع كيان العدو واعتباره «كياناً شرعياً ويجب الاعتراف به» بما يعني التنكر للشعب الفلسطيني بحقه بوطنه، والذهاب بعيداً في المشاركة بالمذبحة التي تُهيّأ للقضية والشعب.

إن مواجهة تلك الهجمة والمؤامرة والمذبحة، تتطلب العمل على تحقيق وحدة وطنية حقيقية تلتزم ببرنامج المقاومة وتُسقط كل أشكال الرهان على المفاوضات العبثية و«السلام» مع العدو، استناداً إلى صمود الشعب الفلسطيني وبطولات أبنائه وبناته، وبعيداً من نهج التنسيق الأمني، وإسقاطاً لمنطق «تجريم البندقية والصاروخ» في معركة التحرر الوطني.

"الصفقة" الأميركية استنساخ منقوص من خطة كيري

د.أحمد جميل عزم . الغد الأردنية . ٢٠١٨/١٢/١٨

في يوم ٢٦ آيار (مايو) ٢٠١٣، تحدث جون كيري، وزير الخارجية الأميركية، حينها، بحماسة شديدة في المنتدى الاقتصادي العالمي، في البحر الميت من الجهة الأردنية، عن الحياة الأفضل التي ستقدم للفلسطينيين عبر خطة استثمارية أعدها مجموعة من أصدقائه من رجال الأعمال الأميركيين، والإسرائيليين، والفلسطينيين، وتحدث عن أربعة مليارات دولار، سترصد لهذا الغرض.

لم يتمخض عن تلك الخطة شيء. والتدقيق فيما يعده فريق "التسوية" الأميركية الحالي في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، أو ما يسميه الإعلام العربي صفقة القرن، لا يعدو أنه نسخة ناقصة مما طرحه كيري يومها، ويتوقع أن يطرح الأميركيون الخطة الشهر المقبل.

في ذلك الاجتماع، أشار كيري لأسماء رجال أعمال أميركيين وإسرائيليين وفلسطينيين قال إنهم عملوا على حفز لثلاثمائة رجل أعمال ومجتمع مدني، ليعملوا معاً، وأن الخطة ستؤدي لخفض البطالة بين الفلسطينيين، بمقدار الثلثين، متوقعاً زيادة الدخل القومي الفلسطيني، بمقدار ٥٠ بالمائة خلال ثلاث سنوات.

يختلف كيري بشكل أساسي، عما يجري الآن، أنّه شدد، بغض النظر عن مصداقية ما قاله، على أن الاقتصاد لا يلغي الحاجة لحل سياسي. هذا تغير بقدوم إدارة ترامب، ويجري الترويج علناً أنّ الاقتصاد له الأولوية، والحل السياسي، أقل إلحاحاً.

مثلا يقول جاريد كوشنير، مبعوث الرئيس الأميركي للعملية السلمية، في مقابلة صحفية، "الشعب الفلسطيني أقل اكتراثا في الحوار بين السياسيين، وأكثر اهتماما ليرى كيف ستوفر هذه الصفقة له وللأجيال المستقبلية فرصاجديدة، والمزيد من الوظائف ذات الأجور الأفضل وآفاق الوصول الى حياة أفضل."

بدوره كتب ممثل الرئيس الأميركي لشؤون المفاوضات الدولية، جيسون غرينبلات، مقالاً، في ١ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٨، في صحيفة The National، يتهم فيه القيادة الفلسطينية، أنها تريد "منع الفلسطينيين أن يرتاحوا اقتصادياً جداً، لئلا يفقدوا اهتمامهم بالقضية الفلسطينية". ويقول إنّ الفلسطينيين "بحاجة لمساعدة اقتصادية سواء تم التوصل لاتفاق أم لا".

يريد وضعا مفتوحا، على الحل أو عدم الحل، ولكن في الحالتين يريد الفلسطينيين جزءا من العجلة الاقتصادية الإسرائيلية، ليس كشريك، أو قائد محتمل، بل كموظفين وعمّال. ويركز كثيراً على قطاع التكنولوجيا. ويوضّح غرينبلات أنه أشرف على برنامج شارك فيه رجال أعمال أميركيون، وإسرائيليون، وفلسطينيون، بهدف تأمين مئات فرص العمل، عبر تأسيس برامج تدريبية لطلاب السنة الرابعة في تخصصات التكنولوجيا من الفلسطينيين، وقال إنّ "رجال الأعمال والفلسطينيين العاديين أحبوا الفكرة". وبزعمه فإنّ "فلسطينيين موهوبين متاحون وتوّاقون للعمل مع مستثمرين إسرائيليين، وربما مستثمرين وشركات خليجية". ويقول إنّ نتيجة رفض القيادة الفلسطينية

للمشروع، أنّ "الفرص للفلسطينيين العاديين ضاعت (..). وأعطى قطاع الأعمال الإسرائيلي، الوظائف لمواهب في أماكن أخرى".

ما يطرحه غرينبلات، هو جعل الحل سياسيا في عالم الغيب، وخاضعا للمفاوضات، وليس مطروحا أن يحصل الفلسطينيون على استقلال اقتصادي واستثماري، ونمو اقتصادي، إلا عن طريق فرص عمل يشتغلون فيها عند الإسرائيليين. يقول "إنّ ١٣٦ ألف فلسطيني يَسرون للعمل في إسرائيل كل يوم (...). ولكن هؤلاء عُمّال. كم الذين يمكنهم العمل في مايكروسوفت، وغوغل وفي شركات التكنولوجيا الإسرائيلية الآن وفورا؟".

جزء من هذا المشروع إقامة "مركز تجاري وصناعي" في مستوطنة إسرائيلية في الخليل. وأوضح وزير المالية الإسرائيلي موشيه كحلون، أنّ الخطة جزء من مشروع هدفه تقوية الاقتصاد الإسرائيلي والمساهمة في الأمن الإسرائيلي". وأنّ المشروع سيكون "مجمعا حديثا، صناعيا وفي قطاع التكنولوجيا المتقدمة hi-tech، ومكانا للتدريب، والتجارة والسياحة". وسيشتغل فيه ١٥ ألفا بحلول عام ٢٠٢٠. وأنّ هذا "نموذج من مشروع السلام الأميركي المتوقع طرحه".

في مؤتمر في تل أبيب، مطلع تموز (يوليو) ٢٠١٨، قال مدير شركة تكنولوجيا إسرائيلية كبرى "بإمكانك تعيين ثلاثة مهندسين فلسطينيين (من نابلس أو رام الله أو الخليل) بأجر مهندس إسرائيلي واحد".

ليس هناك حديث أميركي حقيقي أو مفصل، عن عملية سلام، أو دولة فلسطينية، أو استقلال، بل فرص عمل وبضائع. غالبا ستطرح هذه الخطة تحت اسم "حياة أفضل" في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، ٢٢ – ٢٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٩، وستجري حملة ضد القيادة الفلسطينية باعتبارها تعرقل مصالح شعبها.

المسألة الفلسطينية وتعقيدات الصراع

د. يوسف مكي . الخليج . ٢٠١٨/١٢/١٨

حدثان أخذا مكانهما بالأراضي الفلسطينية المحتلة، في الأسبوعين الأخيرين، حرضا على كتابة هذا المقال. الأول، هو مشهد احتفال حركة فتح بذكرى رحيل عرفات، ورفع صوره في مسيرات شقت شوارع غزة، وتعرضت للقمع من قبل أجهزة الأمن الفلسطيني في قطاع غزة، بقيادة حركة حماس. والثاني، حدث في الجمعة الفائتة، برام الله، حين احتفل أنصار حماس، بالذكرى الثلاثين لتأسيس حركتهم، وقاموا بمسيرة شقت شوارع رام الله، حاملين أعلام حركتهم، وتعرضت لها قوات السلطة الفلسطينية، وحالت دون استمرارها.

الغريب أنه في كلا الحالتين، كان هناك عدوان «إسرائيلي» في المرة الأولى على قطاع غزة، ورغم ذلك وجدت حماس متسعاً من الوقت للحيلولة دون استمرار مظاهرة سلمية تحتفي بالراحل الرئيس ياسر عرفات. وفي الجمعة الأخيرة، كانت غزة ورام الله تتعرضان لعدوان «إسرائيلي» في آن معاً، واستحقاقات التصدي لمواجهة العدوان، لم تفرض على التنظيمين، فتح وحماس، الاحتكام، للغة الوحدة الوطنية والنضال المشترك، ومواجهة لحظة التحدي، بشكل يرتقي فوق النزعات الإقصائية، والتصفوية.

إن قراءة ما جرى، تعيد إلى الذاكرة، تعقيدات القضية الفلسطينية وتشابكها، وارتباطاتها الإقليمية والدولية، وطول أمدها، وغياب استراتيجية فلسطينية كفاحية موحدة، بما جعل منها مسألة مستعصية على الحل. فقد تلازمت قضية تحرير فلسطين، بقضية النهضة.

لقد تزامن الكفاح العربي لتحقيق الاستقلال عن الهيمنة العثمانية مع حراك «إسرائيلي» واسع لحيازة فلسطين. وكما كان التدخل الاستعماري فاضحاً، للحيلولة دون تحقيق وحدة المشرق العربي، من خلال فرض اتفاقية سايكس- بيكو كأمر واقع، كان التدخل أيضاً صارخاً في مسألة اغتصاب فلسطين، من خلال فرض وعد بلفور كأمر واقع أيضاً. ولهذا يغدو اعتبار المسألة الفلسطينية، كقضية العرب المركزية، مسألة جوهرية، بسبب التلازم الحاد بين المسألتين: المسألة العربية والمسألة الفلسطينية.

وهكذا ساد شعور لدى غالبية النخب العربية والقوى الشعبية، إن نجاح العرب في حل معضلة أي من المسألتين، يعني بداهة قدرتهم على حل المعضلة الأخرى. ومن هنا تم رفض الفصل بين القضيتين، فالعلاقة جدلية، لا تسمح مطلقاً بين الوطني والقومي، أمناً ومصلحة وتاريخاً، ومستقبلاً أيضاً.

إن النزعة القطرية في التعامل مع المسألة الفلسطينية لم تجعلها تتقدم قيد أنملة، ولم تسعفها بأي اعتبار، بل أسهمت في تشظيها، وأعفت النظام العربي الرسمي، في كثير من الأحوال، منذ منتصف السبعينات، من مسؤوليته تجاهها، تحت ذريعة أن أهل مكة أدرى بشعابها، وأن القضية بالدرجة الأولى هي شأن فلسطيني.

لقد أسهم الضعف العربي، وعدم إمساك العرب بناصية المبادرة لحسم الصراع، والقدسية التي تحظى بها مسألة فلسطين بالنسبة للمسلمين جميعاً، في مضاعفة التدخلات الإقليمية، بحيث أصبحت لاحقاً تمثل عبئاً على الأمن

القومي العربي، وتهدد سلامته. وتتعاظم المسألة، حين ندرك البون الشاسع بين الدماء المسفوحة، والتضحيات الجسيمة التي قدمها الشعب الفلسطيني، بشجاعة وبسالة، والنتائج السياسية لتلك التضحيات.

فخلال العقود الخمسة المنصرمة، سادت مقولة، رددها الإعلام العربي كثيراً، خلاصتها أن العرب عاجزون عن مواجهة العدو عسكرياً، وبسبب عدم قدرتهم على المواجهة العسكرية، خضعوا للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وبشكل خاص القراران ٢٤٢ و٣٣٨ وكلا القرارين تعاملا مع المسألة الفلسطينية كقضية أراضٍ متنازع عليها بين «إسرائيل» والعرب، وليس حق شعب في تقرير مصيره، وإعادة ما اغتصب من أراضيه.

ومع قبول العرب ب«الشرعية الدولية»، بدأت حقوقهم بالتآكل، وأخذ العدو يتراجع حتى عن شروطه الأصلية لتحقيق سلام مع العرب. ومنذ توقيع كامب ديفيد، أول معاهدة «سلام» رسمية بين نظام عربي و«إسرائيل»، أصبح مألوفاً وطبيعياً، أن يتراجع «الإسرائيليون» عن المعاهدات والمواثيق التي قطعوها على أنفسهم، لصالح التسوية مع العرب.

القراءة الأمينة والدقيقة لواقع صراعنا مع «إسرائيل»، توضح بشكل لا يقبل الجدل، زيف مقولة قدرة «إسرائيل» على حسم معاركها عسكرياً مع العرب، وتؤكد أن العجز العربي، كان دائماً ولا يزال هو في إدارة المعركة سياسياً، وأن الفشل لم يكن في ساحات المواجهة العسكرية.

لقد حدثت نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، ومعظم البلدان العربية تحت الهيمنة الاستعمارية المباشرة. وقيادة الجيوش العربية تحت إمرة ضابط بريطاني. وقد كشفت وثائق تلك الحرب، أن الفشل لم يكن عسكرياً، فحسب، بل كان فشلاً في مواجهة حضارية. وبصيغة أكثر تشاؤماً يمكننا القول إن بعض القيادات العربية كانت ضالعة في تفاصيل المخطط الصهيوني.

في مواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ كان الأداء رائعاً على الصعيدين العسكري والسياسي، وكانت النتيجة نصراً عظيماً احتفل به العرب جميعاً.

وتكاد تكون نكسة يونيو/ حزيران عام ١٩٦٧ هي حالة المواجهة الوحيدة، التي كانت الهزيمة العسكرية العربية فيها واضحة وكاملة. لم يحارب العرب أبداً في تلك المواجهة، والنتائج تقررت منذ الضربة العسكرية الأولى للمطارات والقواعد العسكرية المصرية.

منذ النكسة حتى تاريخه، لم يتمكن الكيان الصهيوني من حسم أي مواجهة مع العرب، بالخيار العسكري وحده. بل ربما أمكننا القول إنه في مجمل المعارك التي دارت بين العرب والعدو لم يتمكن الصهاينة، من حسم معركة واحدة، بالحل العسكري لصالحهم.

الأخبار ضد إسرائيل جيدة جداً

جهاد الخازن ـ الحياة ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

أظهر استطلاع أجراه شبلي تلحمي، وهو من جامعة ماريلاند، أن عدد الاميركيين الذين يؤيدون دولة مستقلة (اسرائيل– فلسطين) يساوي تقريباً عدد الذين يؤيدون حل الدولتين جنباً الى جنب.

الاستفتاء أظهر أن ٢٥ في المئة من الاميركيين يريدون دولة ديموقراطية واحدة وأن ٣٦ في المئة لا يزالون يؤيدون حل الدولتين و١١ في المئة يؤيدون بقاء الاحتلال وثمانية في المئة يؤيدون ضم اسرائيل الأراضي المحتلة.

الاستفتاء سأل عن أمور كثيرة و٢٦ في المئة من الذين شاركوا فيه قالوا إنهم يؤيدون يهودية اسرائيل أكثر من الديمقراطية، إلا أن ٦٤ في المئة قالوا إنهم يؤيدون الديموقراطية أكثر من يهودية الدولة.

في خبر آخر قرأت أن العضو الجديدة في مجلس النواب الاميركي رشيدة طليب صرحت بأنها سترتدي الثوب الفلسطيني وهي تقسم اليمين لدخول المجلس. الثوب يختلف من بلدة الى أخرى في فلسطين.

أبوا رشيدة طليب من جوار القدس ورام الله وهي حققت إنجازاً تاريخياً بفوزها في الدائرة ١٣ في ولاية ميشيغان لتصبح أول إمرأة مسلمة تدخل الكونغرس.

كانت طليب قبل الانتخابات تؤيد حل الدولتين إلا أنها أخيراً قالت إنها تقبل دولة ديموقراطية واحدة ما جعل لوبي جي ستريت يسحب تأييده لها. هي قالت إنها ستقود وفداً من أعضاء الكونغرس في زيارة الى الضفة الغربية للحديث عن الجانب الإنساني للقضية الفلسطينية بعد أن صدق اميركيون كثيرون كلام لوبي اسرائيل على رغم التناقض فيه واحتلال الأراضي الفلسطينية.

هذه السيدة لا أعرف عنها سوى ما أقرأ في الميديا وأؤيدها ضد اسرائيل وأنصارها في بلادنا والولايات المتحدة.

الضفة الغربية شهدت أحداث عنف الأسبوع الماضي إلا أن ما كان أسوأ كثيراً هو قتل قوات الاحتلال عدة شباب فلسطينيين في مواجهات متفرقة. وقتِل جنديان اسرائيليان إلا أن قاتلهما اختفى.

الإرهابي بنيامين نتانياهو رد على ما زعم أنه «العنف» الفلسطيني بأن حكومته ستسمح ببناء ألوف البيوت للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية. أقول إن اسرائيل كلها أرض فلسطينية مسروقة من أصحابها الشرعيين.

نتانياهو قال إن البناء سيرافقه بنى تحتية مثل مدارس ودور عبادة يهودية. نتانياهو لم يحدد عدد بيوت المستوطنين التي ستبنى إلا أن وزيرة العدل ايلات شاكيد تحدثت عن ألفي بيت.

الإرهابي الآخر نفتالي بنيت، وهو وزير التعليم ويرأس الحزب المتطرف «بيت يهودي»، قال إنه سيقدم اقتراحاً الى الكنيست لطرد أسر الذين يقومون بأعمال إرهابية ضد الاسرائيليين.

مَن يطرد المستوطنين جنود جيش الاحتلال الذين يقومون بأعمال إرهابية ضد الفلسطينيين في بلادهم؟ هذا لن يكون الولايات المتحدة التي تحالف رئيسها دونالد ترامب مع الإرهابي نتانياهو علناً.

أجمل ما قرأت في الأيام الأخيرة هو أن المحكمة العليا في جنوب افريقيا برأت نقابات البلاد وسكرتير العلاقات الدولية فيها من تهمة اللاساميّة وخطاب الكره.

هذا انتصار لحرية الكلام ولحقوق الفلسطينيين فأهنئ منظمات تنتصر للفلسطينيين في جنوب افريقيا وتؤيد حملة مقاطعة وسحب استثمارات وعقوبات ضد اسرائيل. الأرض هي فلسطين وأهلها أحق بها من مشردين يهود يريد الغرب إبعادهم.

لاءات إيهود باراك ومستقبل إسرائيل

د. محمد السعيد إدريس ـ الأهرام ـ ٢٠١٨/١٢/١٨

لم يصدر تعليق واحد من جانب أى فرد من أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة فى الكيان الصهيونى رداً على مقطع الفيديو الذى بثته قناة «حداشوت نيوز» الإسرائيلية تضمن تصريحات لـ «نيكى هايلي» رئيسة الوفد الأمريكى بالأمم المتحدة خلال حفل أقامته البعثة الإسرائيلية فى المنظمة الدولية الخميس (٢٠١٨/١٢/٦) ابتهاجاً بما اعتبره الإسرائيليون والأمريكيون انتصاراً تاريخياً لصالح الكيان الإسرائيلى بالحصول على تأييد ٨٧ دولة من أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة لمشروع قانون يدين «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس) بسبب إطلاقها صواريخ على دولة الاحتلال. فى هذه المقابلة قالت هايلي: «اتصل بى الرئيس وسألني: (نيكى ما الذى حدث؟!!)». وأكملت، بعد أن شرحت له ما حدث داخل الجمعية العامة وكيف أسقطت الجمعية العامة المشروع الأمريكى رغم حصوله على تأييد ٨٧ دولة، وكيف فلتت حركة «حماس» من هذه الإدانة الدولية، وقالت إن الرئيس قال لها: «ممن يجب أن ننزعج؟.. على من تريدينني أن أصرخ؟.. ومن هم الذين سنأخذ أموالهم؟!». كلام قبيح وفاضح لكنه مر دون أى تعليق إسرائيلي. المؤكد أن معظم هذه الطبقة السياسية الحاكمة فى إسرائيل من مدنيين وعسكريين استمعت إلى أقوال الرئيس الأمريكى التى يؤكد فيها ما سبق أن أفصح عنه من أن السبب الأساسى للوجود العسكرى الأمريكى فى الشرق الأوسط هو «حماية الوجود الإسرائيلي»، وأن سبب دفاعه (ترامب) عن ولى العهد السعودى محمد بن سلمان فى قضية اغتيال الصحفى السعودى جمال خاشقجى هو «حرصه على مصالح إسرائيل». عندما كشف الرئيس الأمريكى عن حقيقة «الحماية الأمريكية» لإسرائيل، التى تفضح عجز دولة الاحتلال الصهيونى عن حماية نفسها، ناهيك عن عدم قدرتها على تهديد الآخرين تفجر الغضب الإسرائيلى ولم يصمت حتى الآن، فهم يريدون أن يعيش العالم أكذوبة بذلوا جهوداً هائلة لترسيخها حول «التفوق العسكرى الإسرائيلى المطلق» على كل دول المنطقة مجتمعة وحول «الردع الإسرائيلى المتفوق»، فى محاولة لفرض إسرائيل «دولة مهيمنة» إقليمية، ولفرض الانكسار والانهزام فى الوعى السياسى والثقافى العربى للقبول بمشروع السلام الإسرائيلى الذى يعنى القضاء على كل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ما نقلته نيكى هايلى على لسان ترامب بقدر ما يفضح السياسة الأمريكية وأساليبها غير الأخلاقية فى التعامل مع الدول، بقدر ما يؤكد حقيقة العجز الإسرائيلى عن إقناع المجتمع الدولى لأن يصوت لصالح قرارات تريدها. فلولا الدعم الأمريكى كان من المستحيل أن يحصل مشروع القرار الذى أسقطته الجمعية العامة على كل تلك الأصوات التى حصل عليها.

هل بدأت سياسة ترامب الرافضة لتواجد القوات الإيرانية في سوريا بالتبلور

صموئيل أوكفورد . ذي أتلانتك . ٢٠١٨/١٢/١٧

من المرجح ألا يتخذ الكونغرس أي إجراءات للحد من الصلاحيات العسكرية التي مُنحت للرئيس بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، التي يبدو أن ترامب يستخدمها بهدف التصدي لإيران.

خلال هذا الخريف، كثفت قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة من هجماتها في سوريا مجددا، حيث شنت أكثر من ألف غارة جوية ودفاعية كانت كلها قريبة من الحدود المتاخمة للعراق نظرا لأن واشنطن تسعى لدحر تنظيم الدولة قبل نهاية السنة. وفي حديثه عن المقاتلين المتبقين، قال المتحدث باسم التحالف الكولونيل شون رايان إنهم "متواجدون إما للقتال حتى الموت أو سيقتلون نظرا لعدم وجود مكان آخر يلجؤون إليه".

بعد هزيمة تنظيم الدولة إقليميا، يبدو أن معرفة ما يحدث للجنود الأمريكيين البالغ عددهم حوالي ألفي جندي في سوريا يكتنفه الغموض، وهو هدف بات الآن حتميا. وقد قدم المسؤولون تبريرات جديدة تتعلق بالتصدي للنفوذ الإيراني للحفاظ على الوجود العسكري الأمريكي في سوريا، وهي حجة يعتقد النقاد أنها تفتقر لصفة القانونية وتترك المجال مفتوحا أمام إمكانية نشر الولايات المتحدة لقواتها في المنطقة دون نهاية. ومع استرداد الديمقراطيين لمجلس النواب في الانتخابات النصفية الأخيرة، ستتعرض إدارة دونالد ترامب قريباً للضغوط من أجل تبرير هذه الاستراتيجية بشكل أفضل، وهو أمر قد يكون أصعب بكثير من المتوقع.

أخبرني حسن حسن، وهو زميل باحث وعضو في برنامج التطرف في جامعة جورج واشنطن، أنه يجب رفع قضية حول استمرار نشاط بعض القوات الأمريكية على الأراضي السورية. فعلى سبيل المثال، ساعدت الوعود بتقديم دعم عسكري أمريكي موسع المقاتلين الأكراد على التقرب من نظام الأسد، كما شجعت المملكة العربية السعودية على التعهد بتقديم دعم مالي من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق التي تم السيطرة عليها واستعادتها من تنظيم الدولة. ويعتقد المسؤولون الأمريكيون أن نشر القوات العسكرية هناك من شأنه أن يقوّي موقف الولايات المتحدة في المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سياسية في سوريا.

لكن بغض النظر عن النفوذ السياسي الذي اكتسبته القوات الأمريكية على الأراضي السورية، فإن الحرب قد حُسمت بالفعل لصالح نظام الأسد. وفي حين يريد كثيرون في إدارة ترامب تجنب تكرار السيناريو العراقي، حيث ترك الانسحاب المبكر الساحة لتمرد المتطرفين، قدم البيت الأبيض سببا آخر لإبقاء القوات الأمريكية على الأراضي السورية؛ ألا وهو إيران. فقد ساهمت طهران في توفير دعم كبير لقوات الأسد على ساحة المعركة، الذي ساعد إلى جانب الدعم الروسي على تحويل مسار الصراع، وتغير السبب وراء إبقاء البيت الأبيض للقوات الأمريكية في سوريا ليصبح مرتكزا على التواجد الإيراني.

خلال شهر أيلول/ سبتمبر، صرح مستشار الأمن القومي جون بولتون بأن القوات الأمريكية ستبقى في سوريا "طالما أن القوات الإيرانية خارج الحدود الإيرانية، ويشمل ذلك الوكلاء والمليشيات الإيرانية". وخلال نفس الشهر، أشار جيمس جيفري، المبعوث الأمريكي إلى سوريا، إلى أن واشنطن "ستركز على الوجود الإيراني بعيد

المدى وسبل إخراج قواتها من المنطقة، بينما نعمل على حل مشكلة تنظيم الدولة". وعلى أرض الواقع، استخدمت قوات التحالف القوة المفرطة في العديد من الهجمات البارزة ضد القوات المدعومة من إيران أو الموالية للنظام السوري.

لا ينحصر ذلك على سوريا فقط، بل يشمل اليمن أيضا. فقد ردت الإدارة الأمريكية على تدقيق الكونغرس حول دعمها للتحالف بقيادة السعودية والإمارات العربية المتحدة من خلال الإشارة إلى الخطر الذي يمثله المتمردون الحوثيون المدعومين من قبل إيران، والتهديد الذي يفرضه كل من تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة. لكن محاولات إدارة ترامب المستمرة لإيجاد المبررات، التي أدت إلى انهيار الحواجز بين ما أذن به الكونغرس وما لم يأذن به، تعرضت لضربة قوية خلال الأسبوع الماضي عندما صوت مجلس الشيوخ بموافقة ٦٣ عضوا مقابل ٣٧ لمناقشة مشروع قانون من شأنه إيقاف الدعم الأمريكي الموجه لقوات الائتلاف التي تشن الحرب على اليمن.

يعتبر تشريع استمرار التواجد الأمريكي في سوريا بحجة التهديد الإيراني مبررا ضعيفا. فعندما أمر الرئيس السابق باراك أوباما بالتدخل ضد تنظيم الدولة سنة ٢٠١٤، برر ذلك من خلال ما يعرف بـ "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين" الصادر سنة ٢٠٠١، الذي لا يتجاوز طول أهم جزء فيه ٦٠ كلمة والذي تم توقيعه بعد أيام من وقوع أحداث ١١ من أيلول/ سبتمبر. وقد أصبح هذا الإذن منذ ذلك الحين المساند للعمليات العسكرية التي شنتها الولايات المتحدة بهدف مكافحة الإرهاب لمدة ١٧ سنة.

استخدم جورج دبليو بوش وترامب نفس الإذن كأساس لمجموعة من الأنشطة تتراوح بين هجمات الطائرات دون طيار في اليمن وباكستان، والضربات الجوية في ليبيا، ونشر القوات الأمريكية في جميع أنحاء أفريقيا. أما في سوريا، فقد استخدمت إدارة أوباما هذا التخويل لاستهداف تنظيم الدولة، وهي جماعة لم تكن موجودة عند حدوث هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر.

وصرح أستاذ القانون في جامعة تكساس الذي يركز عمله غالبا على مفهوم "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين" ستيف فلاديك، أنه لا يمكن لأحد "أن يجادل" أن هذا الإذن ينطبق على إيران، أو على الحكومة السورية. كذلك لدى أعضاء التحالف على غرار المملكة المتحدة وفرنسا أسبابهم الداخلية والقانونية والسياسية لتبرير تدخلهم لمحاربة تنظيم الدولة في سوريا. لكن قد يكون من الصعب دفعهم نحو اتخاذ موقف أكثر حدة تجاه إيران، ومن المحتمل أن يمتعضوا من واقع استغلال التحالف لهذا الغرض.

وأفاد مسؤولون من وزارة الدفاع الأمريكية أن القوات الأمريكية النشطة ضمن العمليات العسكرية على أرض المعركة ستساعد على تعزيز طموحات إيران وحماية إسرائيل. كذلك دافع البنتاغون بقوة عن حقه في الدفاع عن نفسه ليشمل الأمر شركاء مثل قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، الحليف الأبرز للولايات المتحدة في سوريا. ووصف البنتاغون والبيت الأبيض المواجهات الدامية السابقة ضد الميليشيات الموالية للنظام، وإسقاط الطائرات دون طيار الإيرانية والقتل المزعوم لعدد من المرتزقة الروس كدفاع عن النفس.

لقد اعتبر بعض الأشخاص فقط من خارج الحكومة أن هذه التفسيرات كافية. وفي هذا الإطار، صرحت مديرة مشروع الأمن القومي في الاتحاد الأميركي للحريات المدنية، هينا شمسي، أن "السلطة التنفيذية قد فشلت في

تأمين الشفافية الضرورية للكشف عن الطرف الذي يدعي أنه يمتلك النفوذ ليشارك في القتال، ولأي غرض، وما هي حقوق الإنسان التي أخذت بعين الاعتبار في خضم هذا القتال والعواقب الإستراتيجية لذلك. وقد فشل كذلك الكونغرس إلى حد كبير في تجسيد رؤية ذات معنى وغاية ترتكز على طرح الأسئلة الصعبة وفرض قيود على المطالبات المتزمتة المزعجة المطالبة بالسلطة بالاستناد إلى الحرب القائمة".

في الوقت الذي يوجد فيه احتمال ضئيل أن يتغير "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين" في حد ذاته، فإن نجاحات الديمقراطيين في الانتخابات النصفية يمكن أن تعني أن الكونغرس سيعمل على التدقيق في بعض المسائل بشكل أكثر فعالية. وأفاد الزعماء الديمقراطيون مثل آدم سميث، وهو الرئيس التالي المحتمل للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب، أن "الإشراف على العمليات العسكرية بالغة الأهمية" سيكون أولوية قصوى. وحتى قبل الانتخابات النصفية، كان هؤلاء الزعماء يطالبون بدهم بالمزيد من التوضيحات حول الاستراتيجية العسكرية الأمريكية في سوريا.

خلال جلسة استماع للجنة القوات المسلحة في مجلس النواب في تشرين الأول / أكتوبر، قام النائب الديمقراطي سيث مولتون من ماساتشوستس بالتحقيق مع مساعد وزير الدفاع روبرت كارم حول تصريحات بولتون بشأن إيران. وصرح مولتون الذي خدم عدة جولات في العراق قبل أن يتم انتخابه في الكونغرس، أن "مثل هذه التصريحات لا تعكس أحكاما تستند إلى تحليلات، فإن كان ابنك أو ابنتك في سوريا في الوقت الحالي، في حين أن مستشار الأمن القومي يصرح أن ابنتك يمكن أن تعود إلى وطنها عندما تغادر إيران، يبدو الأمر بالنسبة لي أنه يعتمد إلى حد كبير على إيران".

ووفقا لمساعد في الكونغرس رفض الكشف عن هويته خوفا من الإضرار بجهود مكتبه في الحصول على المزيد من المعلومات، يعمل المحامون في البنتاغون على طرح المزيد من الأسئلة الصعبة على المشرعين القانونين الديمقراطيين حول الأسس المنطقية التي تبرر الانتشار العسكري. في الأثناء، يستعد أعضاء آخرون في لجنة القوات المسلحة في مجلس النواب لمواجهة مثل هذه الأسئلة. وأورد النائب الديمقراطي جيمي بانيتا من كاليفورنيا في بيان لصالح مجلة الأتلانتيك خلال الأسبوع الماضي أن "قرار تمديد المهمة العسكرية الأمريكية في سوريا إلى ما بعد هزيمة تنظيم الدولة أمر قانوني جدا، كما أن الكونغرس لم يأذن باستخدام القوة ضد إيران".

ويتوقع، ابتداءً من الشهر المقبل، استدعاء المزيد من مسؤولي البيت الأبيض والبنتاغون إلى الكونغرس لتقديم شرح يتعلق بسياسة الإدارة الأمريكية في سوريا. وتعتبر الجلسة التي ظهر فيها روبرت كارم في تشرين الأول / أكتوبر الماضي هي أول جلسة استماع من هذا القبيل تعقد منذ شهور. وقال بيتر بيلرباك، أحد كبار مستشاري وزارة الدفاع، ومستشار سيث مولتون فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، إن " إدارة ترامب لم تقدم سوى توضيحات مبهمة ومحدودة فيما يتعلق باستراتيجية الولايات المتحدة في سوريا".

وعلى الرغم من أن الديمقراطيين لم يستعيدوا سيطرتهم على مجلس الشيوخ في الانتخابات النصفية الأمريكية، إلا أنهم ضغطوا أيضا ضمن المجلس من أجل الحصول على إجابات واضحة، ومن المرجح أن يستمروا في هذا التوجه بعد التصويت لصالح إنهاء الدعم العسكري الأمريكي للتحالف العربي، بقيادة السعودية، في اليمن. وانتقد

عضو مجلس الشيوخ، تيم كين، وهو ديمقراطي من ولاية فرجينيا، ادعاء البنتاغون بأن مبدأ "الدفاع عن النفس الجماعي" الأمريكي يجب أن يشمل جميع حلفاء الولايات المتحدة، بغض النظر عن هوية المهاجم. كما تساءل كين عما إذ كان الكونغرس قد أذن بالقيام بمثل هذه التحركات العسكرية.

وقدم كل من كين وبوب كوركر، وهو جمهوري من ولاية تينيسي، خلال السنة الحالية مشروع قانون بديل "للإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين". لكن النقاد القانونيين أكدوا أن البديل المطروح قد حاد عن الهدف الرئيسي، بل وسع من قدرة الفرع التنفيذي للحكومة الفدرالية على شن الحرب في المستقبل.

واقترح السيناتور جيف ميركلي، وهو ديمقراطي من ولاية أوريغون عرف عنه انتقاده المتشدد للوضع الراهن في سوريا، مشروع قانون خاص به يهدف إلى الحد من نطاق "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين" مستقبلا، ويتضمن بندا يستوجب ضرورة تجديد الإذن كل ثلاث سنوات. وقال ميركلي، في تصريح لمجلة الأتلانتيك، إن "الكونغرس لم يصوت على الإطلاق على إرسال قوات أمريكية إلى سوريا، كما أنه لم يأذن بوجود لا محدود لقواتنا في تلك المنطقة لمواجهة إيران. إن استخدام "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين" الحالي، لتبرير العمل العسكري الحالي ضد إيران أو إرسال جيل جديد من القوات العسكرية، من الرجال والنساء الأمريكيين، إلى مناطق النزاع في الشرق الأوسط، يعتبر أمرا لا يتفق مع دستور الولايات المتحدة".

ولكن، في سوريا وكما هو الحال في اليمن، لا يمكن حل الاضطرابات والتوتر القائم إلا من خلال العمل على إعادة النظر في قانون "الإذن باستخدام القوة العسكرية ضد الإرهابيين". ولكن لا يبدو أن الكونغرس على استعداد للتطرق أكثر لهذه المسألة في السنوات القادمة. ولا يوجد هناك إقبال كبير في مجلس الشيوخ على مشاريع القوانين المشابهة لمشروع قانون ميركلي، ناهيك عن مشروع سيوقع عليه رئيس جمهوري.

أما في مجلس النواب، يبدو أن أولويات الديمقراطيين بدأت تتنامى أكثر في حين أن تركيزهم بات منصبا على مسائل أخرى، على غرار التحقيق في الشؤون المالية للرئيس أو الاتصالات بين إدارته مع مسؤولين في روسيا. ومن المرجح أن تقع إدارة البنتاغون والبيت الأبيض بطريقة أفضل من قبل الكونغرس، ولكن في ظل القوانين الحالية فقط. وحتى في حال تشديد المراقبة بشأن السياسة الخارجية، يبقى الأمر دون ضمانات.

أظهرت أبحاث، أجرتها الأستاذة ليندا فاولر من كلية دارتموث، أن جلسات الاستماع في الكونغرس تراجعت بشكل متواصل تقريبا منذ السبعينيات. كتبت فاولر في تحليل تطرق إلى تراجع الرقابة على السياسة الخارجية، قائلة: "تمتد جلسات الاستماع، التي تجسد رقابة ناجعة، لأسابيع أو أشهر، مما يستدعي الكثير من الصبر والانضباط من أعضاء الكونغرس، الذين يجب أن يقاوموا الرغبة في الوقوف على كل المسائل البارزة". سيضطر الديمقراطيون إلى مقاومة هذه التوجهات، خاصة إذا أدى التدقيق في سياسة الولايات المتحدة في سوريا إلى إشراف حقيقي على الأطراف المتسببة في الحرب.

Impeachment: هل يُعزل الرئيس "ترامب" في عام ٢٠١٩؟

حسام إبراهيم ـ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

انشغلت الأوساط الأمريكية خلال الفترة الماضية بقضية عزل الرئيس "ترامب" من منصبه، ورغم أن القضية مثارة منذ فترة، إلا أن الجدل حول عزل الرئيس "ترامب" اكتسب أهمية خاصة في ظل التطورات الأخيرة في تحقيقات لجنة "مولر"، ونجاح الديمقراطيين في السيطرة على مجلس النواب في انتخابات التجديد النصفي التي جرت في شهر نوفمبر الماضي.

فهذه التطورات من المحتمل أن تمثل البداية لعملية الإجراءات القانونية لعزل الرئيس "ترامب" من منصبه في عام ٢٠١٩. ورغم أن تلك الإجراءات لن تسفر فعليًّا عن إقالة الرئيس "ترامب" من منصبه، فإن السيناريوهات المحتملة لعملية العزل لن تخرج عن السوابق التاريخية الثلاث لعزل الرؤساء "أندرو جونسون" في عام ١٨٦٨، والرئيس "ريتشارد نيكسون" في ١٩٧٤، والرئيس "بيل كلينتون" في عام ١٩٩٨.

حصاد عام ٢٠١٨:

ثمة مجموعة من التطورات التي حدثت في عام ٢٠١٨، خاصة في الشهور الأخيرة، من المحتمل أن تمثل نقطة الانطلاق لبداية عملية عزل الرئيس "ترامب" من منصبه في عام ٢٠١٩، وهذه التطورات تشمل:

١- **تحقيقات لجنة مولر:** في ١٧ مايو ٢٠١٧، شكلت وزارة العدل الأمريكية لجنة خاصة للتحقيق في مسألة التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٦ والتي أوصلت الرئيس "ترامب" للسلطة، وفحص كافة الجوانب المرتبطة بالانتخابات. ومنذ تكليف اللجنة وحتى مطلع عام ٢٠١٩ فسيكون قد مضى على تشكليها أكثر من عام ونصف، وخلال هذه الفترة قامت اللجنة بإجراء العديد من التحقيقات التي أسفرت عن إدانة عددٍ من الأشخاص في الحملة الانتخابية للرئيس "ترامب". وقد تمثّل آخر تطورات تحقيقات اللجنة، والتي حدثت في النصف الأول من شهر ديسمبر ٢٠١٨، في إدانة محامي "ترامب" ومدير حملته بممارسات تمثل انتهاكًا للقوانين، وبدء اللجنة في إجراء تحقيقات حول ممارسات لجنة تنصيب "ترامب" في المنصب الرئاسي، والتي يُثار تساؤلات بشأن الكيفية التي قامت بها اللجنة بجمع الأموال التي استُخدمت في تمويل إجراءات مراسم تنصيب "ترامب"، وكيفية إنفاق هذه الأموال، ووجود احتمالات بمخالفات تمثل انتهاكًا للقوانين أيضًا.

٢- **نتائج انتخابات التجديد النصفي للكونجرس:** أسفرت انتخابات التجديد النصفي للكونجرس التي جرت في شهر نوفمبر ٢٠١٨ عن فوز الديمقراطيين (الحزب المعارض للرئيس) بأغلبية مجلس النواب، مقابل استمرار سيطرة الجمهوريين (حزب الرئيس) على مجلس الشيوخ. ومع بدء الكونجرس الأمريكي الجديد دورته التشريعية في ٣ يناير ٢٠١٩، أصبح بمقدور الديمقراطيين التحرك للبدء في الإجراءات القانونية لعزل الرئيس في مجلس النواب، وضمان نجاح التصويت على توجيه اتهامات له بمخالفة القوانين وانتهاك الدستور.

٣- الموقف الداخلي من عزل الرئيس: رغم الشعبية التي يتمتع بها الرئيس "ترامب" في بعض الأوساط الأمريكية، إلا أن موقف النخبة المثقفة والإعلام منه يشكلان بُعدًا مهمًّا في الجدل حول عزله، فالإعلام الأمريكي يعمل بشكل مستمر على إظهار سلبيات "ترامب"، ومحاولة تعبئة الرأي العام ضده. وتُمثل قضية عزل الرئيس جزءًا رئيسيًّا من النقاشات المثارة في وسائل الإعلام الأمريكية، هذا بالإضافة إلى أن هناك تحركًا شعبيًّا محدودًا يتم من أجل دفع الكونجرس لعزل الرئيس، ويتمثل هذا التحرك في حركة Need to Impeach التي تأسست في أكتوبر ٢٠١٧ والتي تسعى لتعبئة المواطنين الأمريكيين للضغط على ممثليهم في الكونجرس للبدء في اتخاذ إجراءات لعزل الرئيس. وقد وضعت الحركة عريضة على موقعها الإلكتروني للمطالبة بعزل "ترامب"، ووقّع عليها حتى الآن أكثر من ستة ملايين أمريكي.

الإجراءات القانونية لعملية العزل:

يُشير مصطلح Impeachment في الثقافة السياسية الأمريكية إلى مجموعة الإجراءات التي يتم بموجبها عزل الرئيس من منصبه، وهذه الإجراءات هي بمثابة عملية طويلة Proces تجري داخل الكونجرس، وتتم وفقًا لخطوات يلعب فيها كل من مجلسي النواب والشيوخ دورًا. ولا يعني القيام بهذه الإجراءات أن يتم عزل الرئيس، فقد تتم إجراءات العزل، لكن قد تكون نتيجتها النهائية عدم الوصول إلى قرار بعزل الرئيس وإقصائه عن المنصب.

وقد حدد الدستور الأمريكي الأطر العامة لإجراءات عزل الرئيس، وذلك في المادة الأولى التي تتعرض للكونجرس وصلاحياته، وفي المادة الثانية التي تتناول الرئيس وصلاحياته. واستنادًا إلى ما جاء في المادتين، فإن إجراءات عزل الرئيس الأمريكي تتم على مرحلتين، وذلك على النحو التالي:

١- المرحلة الأولى: تجري داخل مجلس النواب، حيث يقوم المجلس بإجراء تحقيق وبحث اتهام للرئيس بارتكاب ما يستوجب الإقالة من المنصب. وقد حصر الدستور الأفعال التي تستوجب الإقالة في ثلاثة تشمل: الخيانة، وتلقي الرشوة، وارتكاب جرائم أو مخالفة سلوك من النوع الذي يمثل خطورة. وعقب إجراء التحقيق يتم التصويت على إدانة الرئيس، وتتطلب هذه الإدانة موافقة أغلبية بسيطة من أعضاء مجلس النواب على الاتهام ليصبح نافذًا، ويتم بعد ذلك الانتقال للمرحلة الثانية.

٢- المرحلة الثانية: تجري داخل مجلس الشيوخ، وفيها يقوم المجلس بإجراء محاكمة رسمية للرئيس، يمثل فيها أعضاء المجلس دور هيئة المحلفين، ويشرف رئيس قضاة المحكمة الدستورية العليا على عملية محاكمة الرئيس، وحتى يتم عزل الرئيس فعليًّا، يجب أن يوافق ثلثا أعضاء المجلس على صحة الاتهامات الموجهة للرئيس، وفي حال عدم موافقة ثلثي الأعضاء فإن ذلك يعني أنه لا يوجد توافق على اتهام الرئيس بارتكاب الأفعال التي تستوجب إقالته من المنصب، ومن ثم يستمر في منصبه بغض النظر عن كل الإجراءات السابقة التي تمت لمحاولة إقالته من المنصب.

السيناريوهات الثلاثة لعزل "ترامب":

في ظل احتمال وارد بأن تنتهي لجنة مولر من تحقيقاتها في النصف الأول من عام ٢٠١٩، وأن يخرج تقريرها النهائي بالتأكيد على وجود انتهاكات ارتكبتها حملة "ترامب" الانتخابية، وربما "ترامب" ذاته، ومع وجود توقعات بتحرك الديمقراطيين في مجلس النواب لبدء عملية عزل الرئيس؛ فإن إجراءات عملية العزل، إذا بدأت فعليًّا، لن تخرج عن سيناريوهات عزل الرؤساء "أندور جونسون" في عام ١٨٦٨، و"ريتشارد نيكسون" في عام ١٩٧٤، والرئيس "بيل كلينتون" في عام ١٩٩٨، وذلك على النحو التالي:

١- **سيناريو "أندرو جونسون"**: بدأت إجراءات عزل الرئيس "أندرو جونسون" في مجلس النواب الأمريكي في مارس عام ١٨٦٨، عندما أقر المجلس لائحة اتهام تتضمن ١١ مادة ضد "جونسون"، تشمل قيامه بتعيينات غير دستورية، وإساءة استخدام الأموال الفيدرالية، وانتهاك القانون الفيدرالي، والتقليل من احترام الكونجرس، لكن المجلس لم يوافق على لائحة الاتهام، فقد كانت نتيجة التصويت موافقة ٣٥ سيناتورًا مقابل ١٩ رفضوا، وهذه النتيجة كانت أقل من ثلثي أعضاء مجلس النواب بصوت واحد، فإقرار اللائحة يتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس.

ووفقًا لهذا السيناريو، من المحتمل أن يتحرك الديمقراطيون في مجلس النواب لتقديم لائحة لإدانة الرئيس "ترامب"، ومن المتوقع أن تكون لائحة الاتهام قريبة من مشروع القرار رقم ٦٢١ الذي قدمه النائب "ستيف كوهين" لمجلس النواب يوم ١٥ نوفمبر ٢٠١٧، وهو مشروع القرار رقم H.Res.621 لعزل الرئيس "ترامب" لارتكاب جرائم كبرى وإساءة استخدام السلطة، والذي لم يخرج من اللجنة القضائية إلى مجلس النواب حتى الآن. ووفقًا لما ورد في المشروع، من المتوقع أن تتضمن لائحة إدانة الرئيس "ترامب"، اتهامات بإعاقة العدالة، وسوء استغلال السلطة لتحقيق مصالح شخصية، وارتكاب مخالفات قانونية، وانتهاك الدستور الأمريكي. ووفقًا لهذا السيناريو، من غير المرجّح أن يوافق مجلس النواب على لائحة الاتهام.

٢- **سيناريو "ريتشارد نيكسون"**: بدأ مجلس النواب إجراءات اتهام الرئيس، وفي يوليو ١٩٧٤ وافق المجلس على لائحة اتهام للرئيس على خلفية قضية ووترجيت، تتضمن ثلاثة بنود، تشمل: إعاقة العدالة، وإساءة استخدام السلطة، واحتقار الكونجرس؛ لكن الرئيس "نيكسون" قرر الاستقالة من منصبه. ووفقًا لهذا السيناريو قد يقرر الرئيس "ترامب" الاستقالة إذا تحرك مجلس النواب ضده.

٣- **سيناريو "بيل كلينتون"**: تمت عملية إجراءات عزل الرئيس "كلينتون" بشكل كامل، فقد أقر مجلس النواب لائحة اتهام ضد "كلينتون" تشمل توجيه الاتهامات له بالحنث باليمين "الإخلال بالقسم"، وإعاقة العدالة، وذلك على خلفية قضية "مونيكا لوينسكي"، وبعد ذلك بدأت إجراءات محاكمته في مجلس الشيوخ بتلك التهم، لكن التصويت لم يُحقق النصاب القانوني المتمثل في موافقة ثلثي أعضاء الحاضرين من المجلس، حيث كانت نتيجة التصويت على الاتهام بالحنث بالقسم ٤٥ صوتًا بالموافقة ضد ٥٥ بالرفض، في حين تتمثل أغلبية الثلثين في ٦٧ صوتًا. أما تهمة إعاقة العدالة فكان التصويت فيها ٥٠ صوتًا بالموافقة مقابل ٥٠ بالرفض.

ووفقًا لهذا السيناريو، من المحتمل أن يقدّم مجلس النواب الذي يسيطر عليه الديمقراطيون لائحة اتهام ضد الرئيس "ترامب"، وأن يوافق المجلس على اللائحة، لينتقل الأمر إلى مجلس الشيوخ الذي يسيطر عليه

الجمهوريون، وفي هذه الحالة من المرجّح ألا يتم التصويت على إدانة الرئيس، لأن الموافقة على الإدانة تتطلب ثلثي أعضاء المجلس.

والخلاصة من المحتمل أن يشهد عام ٢٠١٩ بدء الإجراءات القانونية لعزل الرئيس "ترامب" من منصبه، لكنّ هذه الإجراءات إذا بدأت فعليًّا من غير المرجّح أن تؤدي إلى عزله من منصبه، ففي حال قرّر الديمقراطيون التحرك في مجلس النواب لإدانة الرئيس، فسيوافق المجلس على الإدانة، لكن حينما تنتقل الإجراءات إلى مجلس الشيوخ فسيصوت برفض الإدانة، كما حدث في إجراءات عزل الرئيس "كلينتون"، فرغم موافقة مجلس النواب فإن رفض مجلس الشيوخ إدانة الرئيس أدى إلى فشل الإجراءات القانونية لعزله.

تركيا: التوازن الصعب بين شريك محدود الموثوقية وحليف خصم

محمود سمير الرنتيسي ـ مركز الجزيرة للدراسات ـ ٢٠١٨/١٢/١٧

مقدمة

تحاول تركيا إقامة معادلة توازن حساسة في علاقاتها مع كل من روسيا والولايات المتحدة بحيث تراعي الحفاظ على سيادتها ومصالحها ومواجهة التهديدات التي تتربص بها دون أن تتعرض لضرر المواجهة مع قوة كبيرة، وتحاول – كما الجانب الآخر من العلاقة– إعادة تعريف العلاقة من خلال إدراك المعطيات والأولويات الجديدة. وفي هذا السياق –وعلى هامش قمة العشرين في مطلع ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨ في الأرجنتين– اعتبر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، تركيا "شريكًا موثوقًا" فيما وصف الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، بعد اللقاء الأخير مع دونالد ترامب، علاقات بلاده بالولايات المتحدة الأميركية بـ"التحالف الاستراتيجي"(١). ومما لا شك فيه أن هذه الأوصاف والاعتبارات من قبيل الشراكة الموثوقة والتحالف الاستراتيجي لا يمكن اعتمادها سواء في الوقت الحالي أو في المدى القريب إلا بعد الخضوع للاختبار مع ظروف الواقع. وبناء على الإدراك الجديد لحقيقة العلاقة، نجد أن الملفات الإقليمية سواء في سوريا أو على صعيد العلاقة مع إيران والسعودية ودول المنطقة سوف تتأثر بهذا الإدراك وسيكون سلوك السياسة الخارجية التركية الجديد متناسبًا معه وهو ما ستؤكده الخطوات العملية في تطورات المنطقة.

هل روسيا وتركيا شريكان موثوقان؟

توجد نظرة متبادلة معلنة بين روسيا وتركيا حول فكرة الشريك الموثوق عند الحديث عن بعضهما البعض ولكنها أكثر حضورًا عند الحديث عن مجال الطاقة أو التجارة منها في السياسة؛ فقد قال أردوغان أيضًا خلال اتفاق مشروع خط الغاز الطبيعي "السيل التركي"، لنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر تركيا، أن "تركيا تعتبر روسيا شريكًا موثوقًا"(٢). كما نجد أن هذه النظرة المعلن عنها والمتبادلة من الطرفين كانت حاضرة منذ عدة سنوات وحتى قبل إصلاح العلاقات على إثر إسقاط تركيا للطائرة الروسية، في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٥، فقد قال وزير الطاقة الروسي، ألكسندر نوفاك، في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٤، أن تركيا تعتبر شريكًا موثوقًا في عملية نقل الغاز الروسي إلى أوروبا مضيفًا: "لدينا علاقات جيدة جدًّا مع شركائنا الأتراك خصوصًا في قطاع الطاقة"(٣). وحتى في مجال الطاقة والغاز، فإن تركيا حريصة أيضًا على عدم الاعتماد على روسيا بشكل كبير بل على العكس تخطط تركيا للتقليل من الاعتماد على روسيا التي تستورد منها حاليًّا ٥٥% من احتياجاتها من الغاز؛ ولهذا لن تزيد تركيا حصتها من الغاز الروسي مع الخط الجديد "السيل التركي" المتجه عبرها من روسيا إلى أوروبا في نهاية ٢٠١٩، بل إنها ستزيد حصتها من الغاز الأذري المتجه إلى أوروبا عبرها في نهاية ٢٠١٩ أيضًا من خلال خط "TANAP" الذي تؤيده واشنطن. وبهذا، من المحتمل أن تقلِّل أنقرة اعتمادها على الغاز الروسي إلى ٤٠%(٤). وبخطِّيِّ الغاز تسعى تركيا أن تكون موزعًا محوريًّا للطاقة (Hup). وبالتالي، تجتذب بقية دول شرق المتوسط المرجح تصديرها للغاز – ويستدعي هذا تحسين العلاقات معها– وبهذا، يكون عملها مع روسيا في هذا المجال يتجاوز حدود العلاقات التركية–الروسية إلى إقامة محور توزيع عالمي للطاقة، وبتقليل اعتمادها على روسيا ترى أيضًا أن هذه خطوة جيدة أمام العواصم الغربية.

وعلى الصعيد السياسي وجدت روسيا –التي لا تخلو علاقاتها مع تركيا من الخلافات– في توتر علاقة تركيا بالغرب وبالولايات المتحدة على وجه الخصوص فرصة لإبعاد أنقرة عن العواصم الغربية فأعلنت عن التضامن مع تركيا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة، في ١٥ يوليو/تموز ٢٠١٦، وأعطت الضوء الأخضر لعمليتين عسكريتين تركيتين في شمال سوريا، ودخلت مع كل من تركيا وإيران في تفاهمات آستانة وسوتشي، واستطاعت التفاهم ولو مؤقتًا مع تركيا حول هدنة في إدلب، كما أنها استطاعت عقد صفقة منظومة إس ٤٠٠ الدفاعية بعد انحسار آمال تركيا في الحصول على نظام باتريوت من الولايات المتحدة بالرغم من أن هذا التقارب والتعاون أثار استياء واشنطن إلا أنه لا يكفي للقول: إن تركيا توجهت نحو روسيا.

وبينما ترى أنقرة أن المحافظة على التوازن هي الصيغة الأسلم نجد هنا أيضًا في سياق الحديث عن نظام باتريوت أن تركيا عبَّرت عن نغمة التوازن من جديد حيث صرح الناطق باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، وأثناء حديثه عن أن منظومة إس ٤٠٠ ستصل لتركيا نهاية عام ٢٠١٩، بأن تركيا لو جاءها عرض جيد من الولايات المتحدة حول نظام صواريخ باتريوت فسوف تقيِّمه بجدية (٥).

قد يبدو موضوع الشراكة التركية–الروسية، في مواضيع تتقاطع فيها وجهات النظر أو يمكن لطرف منهما أن يتجاوز فيها قليلًا نظير مصلحة ما، ممكنًا (اتفاق إدلب وعمليات تركيا العسكرية في شمال سوريا نموذجًا) ولكن درجة الموثوقية بين البلدين هي المعيار المهم، ففضلًا عن صعوبات انتقال العلاقة بين تركيا وروسيا إلى علاقة شراكة استراتيجية أو تحالف، وهو الأمر الذي يبدو أكثر صعوبة، فإن علاقة الثقة بين البلدين ترتبط بعدة تعقيدات، منها: صعود وهبوط علاقة تركيا مع الغرب وعدم وجود رغبة لتركيا في ترك الناتو حتى في ظل الاستياء الحالي، وملفات الخلاف الموجودة بين البلدين والتي يمكن أن تتفجر في أية لحظة ومنها الملف السوري (كان الأمر على شفا انهيار لو دعمت روسيا عملية للنظام السوري في إدلب وحاليًّا توجد ضغوط أميركية على تركيا للتراجع عن التوافق مع روسيا بموضوع إدلب وإنهاء مسار آستانة أساسًا)، ورغبة تركيا في تحسين العلاقات مع العواصم الأوروبية. وبمعنى آخر، إن كانت العلاقات جيدة حاليًّا بين تركيا وروسيا فليس هناك ضمانات قوية لاستمرارها بهذا الشكل مستقبلًا.

أما الأمر الآخر، فإن الأزمة الأخيرة مع الدول الغربية كشفت عن مشاكل اقتصادية لتركيا وهو الأمر الذي لا يوجد فيه الكثير لدى روسيا لتقدمه لتركيا لإقناعها بالتحول إليها، فروسيا أيضًا لديها مشاكل اقتصادية، ولعل الأمر الأكثر أهمية وخطورة هو ما طرحته جهات مقربة من الكرملين وهو أن الحالة الأفضل لروسيا هي اللعب على الخلاف بين أنقرة وواشنطن وأن بقاء تركيا "مهانة" في الناتو هو أفضل من انتهاء علاقتها بالحلف بالنسبة لموسكو (٦). وبالتالي، قد تفسَّر تصريحات الطرفين، أي تركيا وروسيا، حول وصف الشريك الموثوق بسعي كل طرف للاستفادة من الآخر من خلال مواصلة علاقة طبيعية معه والتركيز على مواضيع التعاون في قطاعات كالطاقة والصفقات العسكرية وإبداء حساسية تجاه التهديدات التي يتعرض لها كل طرف. ولعل هناك إدراكًا لمحدودية آفاق الشراكة ولكن رغم ذلك يحاول كل طرف العمل على زيادة أمد ومدى الشراكة قدر الإمكان. وتحديدًا تسعى تركيا للاستفادة مما تقدمها لها علاقة جيدة مع موسكو لتحقيق مصالحها وخاصة في المجالات التي تمنعها منها العواصم الغربية.

هل العلاقة بين أنقرة وواشنطن تعد تحالفًا استراتيجيًّا؟

لقد تأثرت العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا بالعديد من الخلافات والأزمات منذ عام ٢٠١٤ تقريبًا مما جعل وصف العلاقة بينهما على أنها علاقة تحالف وصفًا غير دقيق وحتى عندما كانت الخلافات أقل في فترة ما بعد الحرب الباردة أيضًا كانت العلاقة أقرب إلى التبعية منها إلى التحالف، ولكن وصول الأمور إلى حد تطبيق عقوبات ضد بعضهما البعض مؤخرًا، وتزايد الخلاف على ملفات محورية لم يُبق الكثير من معان التحالف المتعارف عليها بين الدول من قبيل الأهداف المشتركة والتهديدات المشتركة وتقديم الدعم اللازم خلال الأزمات، بل إن هناك حديثًا حاليًّا عن عدم وجود قيم مشتركة كالليبرالية، على سبيل المثال.

ويمكن القول: إن ما كتبه الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، في نيويورك تايمز حول العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة قد لخص ملامح العلاقة الحالية ومسارها المحتمل من وجهة نظر تركيا "كانت العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة على مدة ستة عقود ماضية علاقة بين شريكين استراتيجيين وحليفين في الناتو، ولكن بالرغم من مساعدة تركيا للولايات المتحدة في عدة مراحل خاصة بعد ١١ سبتمبر/أيلول؛ فإن الولايات المتحدة أخفقت مرارًا وتكرارًا في تفهم واحترام ما يشغل بال الشعب التركي من هموم"(٧).

ومن وجهة نظر تركيا، لم تتفهم الإدارة الأميركية التهديدات التي تواجه تركيا وعبَّرت عن سياسات لم تحترم سيادتها في عدة مواقف، ومن ذلك:

– عدم دعم تركيا أو التضامن معها ضد الانقلاب بشكل مباشر وواضح، وهو أمر لا يليق بحليف.

– رفض واشنطن لتسليم فتح الله غولن الذي تتهمه تركيا بالوقوف وراء محاولة الانقلاب بالرغم من وجود معاهدة ثنائية.

– تسليم أكثر من ٥ آلاف شاحنة سلاح لحزب الاتحاد الديمقراطي، الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني الذي يخوض حربًا مع تركيا منذ عقود.

– الضغط على تركيا من خلال التهديد بالعقوبات في قضية أندرو برانسون (٨).

وأمام هذه الحالة، وجدت تركيا أن شراكتها مع الولايات المتحدة أصبحت في "مهب الريح" وأنها لابد أن تنبِّه واشنطن لعواقب هذه الحالة من خلال التحدي الخطابي تارة والعملي المحدود تارة أخرى مع التلويح بالبدائل. وفي هذا السياق، قال الرئيس التركي: "وإزاء إخفاق الولايات المتحدة في وقف هذا التوجه من الأحادية وعدم الاحترام فإننا لن نجد مفرًّا من البحث عن أصدقاء وحلفاء جدد"(٩). كما تحدث أردوغان في سياق رفض مجلس الشيوخ تسليم طائرات إف ٣٥ لتركيا أن تركيا ستحصل على تلك المقاتلات من مكان آخر إذا لم تحصل عليها من الولايات المتحدة، مشيرًا إلى أنه في حال عدم تحقق ذلك فإن بلاده ستنتج مقاتلاتها بنفسها، وقال أردوغان: "يمكننا إيجاد البدائل لذلك، ولكن محاولة الولايات المتحدة ارتكاب مثل هذا الخطأ ضد تركيا شريكتها الاستراتيجية في حلف شمال الأطلسي يعود عليها بالخسارة"(١٠).

ويرى خبراء في العلاقة في الطرفين (١١) أن تحالف تركيا والولايات المتحدة هو تحالف بالاسم فقط بل إن العلاقة قد وُصفت بأوصاف مثل أنها "زواج بلا حب"، وأن "العلاقة الخاصة" بين البلدين لم تعد موجودة بل إن البعض اعتبر أن العلاقة تحولت إلى علاقة خصومة وأن الإدارة الأميركية الحالية هي الأولى التي تفهم حالة التباين في

المصالح وتتصرف بناء على ذلك(١٢). وغالبًا كان يتم تفسير سبب ذلك فضلًا عن الملفات الخلافية بأن أهمية تركيا بالنسبة للولايات المتحدة أصبحت في تراجع وأنه لا يوجد تهديد مشترك يمكن العمل عليه.

وفي سياق التغيير المحتمل من الطرفين، فإن كل طرف يقوم بدراسة ما ينبغي عليه القيام به، وعلى الجانب الأميركي إزاء الانزعاج من شراء تركيا لمنظومة الدفاع التركية إس ٤٠٠ والشعور بإضعاف السياسة الأميركية تجاه إيران والخلاف حول مستقبل شمال سوريا، كان هناك توصيات تدعو إلى:

– العمل على إدارة التغيير في العلاقة بدلًا من العمل على بناء الثقة من خلال إدراك التحول الحادث في العلاقة واستخدام الضغط بدلًا من الدبلوماسية.

– تطوير بدائل عن قاعدة أنجرليك الجوية في ظل عدم وجود ضمانات بتجاوب القيادة التركية مع المصالح الأمنية الأميركية.

– رفض مطالب تركيا بأن تُنهي واشنطن علاقاتها مع وحدات حماية الشعب.

– إنهاء التعاون مع تركيا حول برنامج طائرات إف ٣٥(١٣).

وبالفعل، لو أجرينا فحصًا للممارسات الأميركية إزاء هذه التوصيات سنجد أن واشنطن طبقتها جميعًا؛ حيث استخدمت العقوبات على تركيا في قضية القس برانسون مما عمَّق أزمة الليرة التركية، كما بدأت واشنطن في توسيع قواعدها العسكرية مثل قاعدة "الحرير" في شمال العراق لاستخدامها في حال حصلت مشكلة بخصوص أنجرليك، فيما عارض مجلس الشيوخ الأميركي تسليم طائرات إف ٣٥ لتركيا، أما دعمها لوحدات الحماية فقد استمر بالرغم من اعتراضات تركيا حيث بدأت دوريات مشتركة معها وتشرع حاليًّا في إنشاء نقاط مراقبة من أجل حماية الوحدات من أي عمليات تركية(١٤).

وقد لخص الباحث الأميركي، ستيفن كوك، شيئًا من ملامح ما قد يبدو أنه خط تعامل واشنطن مع أنقرة، وهو "يمكن لواشنطن العمل مع أنقرة حيث لا يزال ذلك ممكنًا، والعمل حول الأتراك حيث يكون ذلك ضروريًّا، والعمل ضدهم حيثما يجب"(١٥).

المصدر: صورة أقمار صناعية تظهر جانبًا من التوسيعات في قاعدة الحرير في أربيل، المصدر وكالة الأناضول.

وبالرغم من انتهاء أزمة برانسون بتداعياتها وعودة اللقاءات بين الطرفين إلا أن استمرار واشنطن في العمل بما يخيف تركيا شمال سوريا ما زال عامل توتر؛ فقد انتقد وزير الخارجية التركي تصريحات المبعوث الأميركي، جيمس جيفري، الداعية لإنهاء مسار آستانة، ووجهت تركيا رسالتين واضحتين له في لقاءاته في أنقرة، أولها: لا تُحبطوا مسار آستانة واتفاق إدلب، وثانيها: توقفوا عن دعم وحدات الحماية وعن إنشاء نقاط مراقبة شرق الفرات.

تدرك أنقرة أن حديث واشنطن عن آستانة وإدلب ليس فقط تعبيرًا عن استيائها من أن أنقرة وموسكو وطهران أصبحوا الفاعلين الأكثر أهمية في سوريا وليس أيضًا تعبيرًا عن غضبها من سحب ألمانيا وفرنسا (من مسار جنيف) للجلوس في إسطنبول مع روسيا وتركيا فحسب ولكنها تريد إبعاد الأنظار عن تحركاتها شرق الفرات أو تريد ممارسة نوعًا من المقايضة بمعنى "لا تتدخلوا شرق الفرات وأنا لا أتدخل في إدلب".

لا تريد تركيا أن تدخل في تحد مع الولايات المتحدة وهي تحاول أن توصل رسالة من خلال توفير ما يلزمها من منظومات دفاعية أو تنسيق مع روسيا في سوريا بأنها قادرة على توفير احتياجاتها الأمنية بطرق أخرى في حال

تعذر الحصول عليها من حلفائها لكنها لا تقطع الحبال مع واشنطن أو الاتحاد الأوروبي وتسعى دائمًا إلى إرسال رسائل التوازن في معظم القضايا تقريبًا ما عدا موضوع الدعم الأميركي لإنشاء كيان كردي شمال العراق؛ فلا يبدو أن أنقرة سوف تتساهل مع السلوك الأميركي إزاء هذا الملف.

تريد تركيا حتى على مستوى احتياجاتها الأمنية أن تعطي رسالة بأنها لم تتحول إلى روسيا، وقد جاء هذا كما ذُكر أعلاه في حديث تركيا عن نيتها دراسة أي عرض أميركي لنظام باتريوت بجدية، لكن هذا لا يعني التخلي عن صفقة إس ٤٠٠ فلدى تركيا –وفقًا لخبراء أتراك– احتياجان رئيسيان لتوفير أمنها: الأول: منظومة دفاع جوي والآخر منظومة دفاع صاروخي. وفيما تغطي منظومة إس ٤٠٠ احتياج الدفاع الجوي المتعلق بإسقاط الطائرات التي تنتهك المجال الجوي أما استخدامها كمنظومة دفاع صاروخي فهو غير ممكن لأنها غير متوافقة مع البنية التحية للناتو. ولتغطية الاحتياج في هذا الجانب، قررت تركيا شراء منظومة يوروسام الفرنسية–الإيطالية، فهي تتوافق مع أنظمة الناتو وتعتبر منظومة دفاعية أكثر فعالية، لكن "الاتفاق مع يوروسام طويل الأمد، ولأنه سيكون هناك إنتاج مشترك سيمتد الأمر ١٠ سنين أما باتريوت فيمكن الحصول عليها خلال مدة أقصر بكثير"(١٦). ومع هذا، فإن أنقرة لا تريد الحصول على منظومة باتريوت فحسب بل تريد المشاركة في الإنتاج والحصول على التكنولوجيا وهو ما يزيد من صعوبة المسألة (١٧).

الورقة الكردية في جوهر التوازن الدولي والإقليمي

ما زالت المباحثات بين أنقرة وواشنطن مستمرة حول شمال سوريا وبالرغم من التوصل لاتفاق بينهما حول منبج إلا أن الخطة لم تُطبَّق في البداية وتأخرت لعدة أشهر بسبب عوائق تقنية تذرَّعت بها واشنطن، وبعد ذلك سيَّرت الأخيرة دوريات مع وحدات الحماية الكردية على الحدود الشمالية الشرقية لسوريا وحاليًّا يتم الحديث عن إنشاء نقاط مراقبة أميركية شرق الفرات وهي الخطوة التي ترفضها أنقرة حيث قال وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار، إنه يجب على واشنطن إنهاء علاقتها بتنظيم "ي ب ك/بي كا كا"، والتخلي عن نقاط المراقبة على الحدود الجنوبية لتركيا(١٨).

وهنا أيضًا تبدو الرواية الروسية للأحداث شرق الفرات منسجمة مع المخاوف التركية؛ فقد صرح رئيس الأركان الروسي، فاليري غيراسيموف، بأن "الولايات المتحدة تعمل على إنشاء كيان كردي مستقل شمالي سوريا، وتحاول المراهنة على الأكراد السوريين لإنشاء كيان شبيه بدولة مستقلة شمالي البلاد، ويقومون بتشكيل حكومة ما يسمى بفيدرالية شمال سوريا الديمقراطية"(١٩).

وفي هذا السياق، فإن تركيا ترى في إصرار واشنطن على استخدام "الورقة الكردية" إصرارًا على العمل ضد مصالحها ومصالح دول المنطقة عدا اسرائيل، وترى تركيا أنه يتوجب وفق هذا المخطط إضعاف تركيا وإيران وحتى السعودية بعد ذلك. وإزاء هذا التهديد المشترك لكل من تركيا وإيران بالورقة الكردية فإن البلدين يتضامنا معًا في هذه النقطة، وقد ظهر هذا الأمر في تصريحات الرئيس حسن روحاني ورئيس البرلمان التركي بن علي يلدرم. وفيما يتعلق بالعقوبات على إيران، فقد جاء استثناء تركيا مع ٧ دول أخرى ولو مؤقتًا من قرار حظر شراء النفط الإيراني كعامل جيد في تقليل احتمالات التوتر مع واشنطن.

وفي سياق الورقة الكردية أيضًا، هناك استياء تركي ليس فقط من توجيه الولايات المتحدة لدول الخليج للتعاون مع إسرائيل والتنازل عن القضية الفلسطينية بحجة العمل ضد التهديد المشترك من إيران فحسب بل أيضًا في دفعهم

لتمويل وحدات الحماية الكردية ضد العشائر العربية في شمال سوريا وهو ما يهدد تركيا بشكل مباشر. ويزيد ذلك بالطبع من الاحتقان الموجود أصلًا بسبب تداعيات قضية خاشقجي.

وقد زادت التوترات بين تركيا والسعودية بعد التطور المتمثل في طلب وزارة الخارجية التركية من السعودية تسليم ٢٠ متهمًا في قضية خاشقجي، وتأكيدها الاستعداد لتقديم الملف إلى المستويات الدولية، وتؤذن هذه الخطوة بتوتر أكبر في العلاقات التركية–السعودية وبتوتر مع إدارة ترامب الذي يصر على دعم موقف ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. ولكن تركيا تريد متابعة هذه القضية عبر جعل الضغط يأتي من العواصم الغربية دون الإضرار بالعلاقة مع واشنطن وفي محاولة لإرسال رسالة السخط من المحور الذي تشكِّله واشنطن في الشرق الأوسط والذي يعتمد من وجهة نظرها على حلفاء ضعفاء ومفتقدين للشرعية، وأن واشنطن تخطئ بالعمل مع هذا المحور المناوئ لتركيا، وبهذا يمكن أن تُفسَّر زيارة رئيس المخابرات التركية، هاكان فيدان، والتقاؤه مع مديرة السي آي إيه وأعضاء في مجلس الشيوخ لإطلاعهم على تفاصيل معينة وللتنسيق في جوانب عملية اغتيال خاشقجي. ويبدو أن أنقرة تهدف لوضع المزيد من الضغط المدروس على الإدارة الأميركية للتخلي عن موقفها وبالتالي تحدث تحركًا دوليًّا على أمل أن تغير شيئًا من المعادلة الإقليمية الجديدة التي ترى أنها تستهدفها.

خلاصة

تعمل تركيا على نسج خيوط معادلة توازن صعبة بين تلبية احتياجاتها في مجال الأمن والطاقة من خلال العمل مع روسيا التي تُبدي تفهمًا لمخاوف تركيا الأمنية أكثر مما تبديه واشنطن، وتقوم أنقرة بنفس الوقت بإرسال رسائل لواشنطن والعواصم الأوروبية بخسائر الزهد في أهميتها الاستراتيجية وفي قدرتها على إيجاد البدائل، مع العمل على عدم اندلاع أي أزمة في ظل الحاجة إلى الاستقرار السياسي والاقتصادي من أجل تطبيق الخطط المتعلقة بالمكانة الدولية والاقتصاد والطاقة وهو ما يحتم الحفاظ على التوازن وتحسين العلاقات مع دول المنطقة والاتحاد الأوروبي بالدرجة الأولى. وتحرص تركيا على الحفاظ على الإنجاز المتمثل بالتوافق الذي حققته في إدلب وتبدو أكثر مرونة في التعاطي مع مختلف القضايا عدا قضية إنشاء كيان كردي شمال سوريا وحاليًّا يعد ملف التواجد الأميركي شرق الفرات وحماية وحدات الاتحاد الديمقراطي الكردية عامل توتر مرشح للتصاعد بين أنقرة وواشنطن والدول الإقليمية الداعمة لهذا المسار. يوجد إدراك تركي للحاجة إلى التوازن وتنويع العلاقات في المرحلة الحالية وفيما تصل علاقاتها مع واشنطن إلى درجة متردية من الثقة هي أبعد ما تكون عن التحالف تاريخيًّا فإن شراكتها مع موسكو تعد في درجة جيدة في الوقت الحالي، ولهذا، فإن أنقرة ستحرص على تطوير علاقاتها مع واشنطن عبر التأكيد ولو بالخطاب على معاني "التحالف الاستراتيجي" منعًا لأي آثار سلبية عليها ابتداء ولإرسال رسالة لواشنطن بأنها أخطأت في خياراتها الحالية للحلفاء "الجدد" في شمال سوريا والمنطقة كما ستعمل أنقرة على الحفاظ على شراكتها مع موسكو في حدود التوازن.

---

*محمود سمير الرنتيسي– باحث متخصص في الشأن التركي.

مراجع

(١) "أردوغان يقترح على الرئيس بوتين عقد قمة ثانية حول إدلب السورية"، سبوتنيك، ١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://goo.gl/6XXUCA

(٢) Erdo?an calls Russia 'reliable' partner for Turkey", Yeni Safak, (Accessed 11 December 2018): " https://www.yenisafak.com/en/news/erdogan-putin-attend-completion-ceremony-of-turkstream-gas-pipeline-3466784

(٣) Turkey a reliable partner for Russia", AA, (Accessed 11 December " 2018)https://www.aa.com.tr/en/economy/turkey-a-reliable-partner-for-russia/90573

(٤) Ozer, Verda, "Stratejik ayar", Milliyet, (Accessed 11 December /2018):http://www.milliyet.com.tr/yazarlar/verda-ozer/stratejik-ayar-2785685

(٥) الناطق باسم الرئاسة التركية يلوح بإمكانية شراء بلاده منظومة "باتريوت"، يني شفق، ٢٣ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://www.yenisafak.com/ar/news/3410811

(٦) Kravchenko, Stepan and Arkhipov, Ilya, "Turkey Crisis Tests Putin's Powers in Global Game With U.S.", Bloomberg, (Accessed 11 December 2018): https://www.bloomberg.com/news/articles/2018-08-14/turkey-crisis-tests-putin-s-power-to-tilt-global-game-with-u-s

(٧) "النص الكامل لمقال الرئيس التركي أردوغان في "نيويورك تايمز"، عربي ٢١، ١١ أغسطس/آب ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://goo.gl/d5axvL

(٨) المرجع السابق.

(٩) المرجع السابق.

(١٠) "تركيا تتسلم طائرة إف-٣٥ رغم معارضة مجلس الشيوخ"، الجزيرة نت، ٢٢ يونيو/حزيران ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://goo.gl/pqFBTe

(١١) ريتشارد هاس هو رئيس مجلس العلاقات الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية، وقد شغل هذا المنصب منذ يوليو/تموز ٢٠٠٣. وكان ريتشارد هاس مدير تخطيط السياسات في وزارة الخارجية حتى حزيران/يونيو ٢٠٠٣.

(١٢) "فورين بوليسي: لماذا لم تعد تركيا حليفًا للولايات المتحدة؟"، عربي٢١، ٤ أغسطس/آب ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://goo.gl/czpUCz

(١٣) Cook, Steven A. Neither Friend nor Foe The Future of U.S.-Turkey Relations,CFR, (Accessed 11 December 2018):https://www.cfr.org/report/future-u.s.-turkey

(١٤) Duran, Burhanettin, ABD'nin Kurt Kartinin Hedefi, Sabah, (Accessed 11 December 2018): https://www.sabah.com.tr/yazarlar/duran/2018/12/07/abdnin-kurt-kartinin-hedefi

(١٥) Cook, Steven A. Neither Friend nor Foe The Future of U.S.-Turkey Relations,CFR, (Accessed 11 December 2018): https://www.cfr.org/report/future-u.s.-turkey

(١٦) Ozer, Verda, Rota ABDye mi, Milliyet, (Accessed 11 December /2018):http://www.milliyet.com.tr/yazarlar/verda-ozer/rota-abd-ye-mi--2783401

(١٧) شراكة تركية فرنسية إيطالية لإنتاج منظومة دفاع جوي وصاروخي، ترك برس، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://www.turkpress.co/node/43970

(١٨) "أكار: على واشنطن التخلي عن نقاط المراقبة في الحدود الجنوبية لتركيا"، أخبار تركيا، ٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، (تاريخ الدخول: ١١ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨): https://goo.gl/tZrMdo

(١٩) Duran, Burhanettin, ABD'nin Kurt Kartinin Hedefi, op, cit.

القارة المضطربة... انتهاء نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا؟

د. دينا شحاتة ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ـ ٢٠١٨/١٢/١٦

(رئيس وحدة الدراسات الاجتماعية ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية)

هل تشهد القارة الأوروبية نهاية نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي دعم السلام والازدهار في أوروبا منذ عام ١٩٤٥؟

تشير الأحداث الأخيرة في كافة أنحاء أوروبا إلى أن هذا هو الحال بالفعل؛ حيث تُعد الاحتجاجات الأخيرة في فرنسا من قبل حركة "السترات الصفراء" هي الأحدث في سلسلة من الأزمات التي عصفت بالقارة الأوروبية، والتى تضمنت أيضامعضلة خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) Brexit، وزيادة الاستقطاب والتشظي السياسي في ألمانيا، وصعود الأحزاب الشعبوية اليمينية المتطرفة ووصولها إلى السلطة في إيطاليا وبولندا والمجر.

استند نظام ما بعد الحرب في أوروبا إلى عدد من المرتكزات الأساسية التيأصبحت جميعها محل هجوم شديد. أول هذه المرتكزات هو الاتحاد الأوروبي الذي تأسس عقب الحرب العالمية الثانية لتأسيس شبكة كثيفة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول أوروبا الغربية لضمان عدم نشوب الصراع بينهما مرة أخرى. المرتكز الثاني لهذا النظام، تمثل في التحالف عبر الأطلسي الذي تم تأسيسه بتشكيل حلف "ناتو" الذي كفل التعاون العسكري بين دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة لمواجهة التهديدات العسكرية للاتحاد السوفيتي والكتلة الشيوعية. ومثل حلف "ناتو"، بالإضافة للاتحاد الأوروبي، سمة مميزة لحقبة الحرب الباردة، وشكلا معًا الدعائم الرئيسية لما يُعرف باسم "الكتلة الغربية" التي واجهت الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي.

وبالإضافة إلى دور هذه المؤسسات في تعزيز التحالف الغربي، فقد عُرف هذا التحالف نفسه بالتزامه بعدد من القيم المشتركة، شملت الليبرالية، والديمقراطية، والأسواق المفتوحة، وحقوق الإنسان التيتصارعت على المستوى الأيديولوجي مع القيم الخاصة بالكتلة الشرقية المناصرة للتخطيط المركزي، وملكية الدولة لوسائل الإنتاج، والحكم السلطوي.

وعلى مستوى السياسات الداخلية، احتضنت الدول الأوروبية الغربية الوسطية السياسية، وذلك من خلال تداول السلطة بين تحالفات وأحزاب على يمين الوسط ويسار الوسط في معظم مرحلة ما بعد الحرب، وظلت الأحزاب المتطرفة على اليسار واليمين هامشية في معظم البلدان الأوروبية حتى وقت قريب.

وعلى المستوى الاقتصادي، تبنت الدول الأوروبية السياسات الرأسمالية المناصرة للأسواق والحدود المفتوحة أمام البضائع والعمالة، كما تبنت معظم هذه الدول نموذج دولة الرفاهية، معتمدة في ذلك على فرض ضرائب تصاعدية وعالية لتوفير مزايا اجتماعية لمواطنيها تشمل التعليم المجاني والرعاية الصحية وإعانات البطالة، فضلاً عن أن قوانين العمل في كافة أنحاء أوروبا دافعت عن حقوق العمال وكفلت حمايتهم من تقلبات السوق.

لقد كانت نهاية الحرب الباردة في أواخر الثمانينيات، وإعادة توحيد ألمانيا، وانهيار الاتحاد السوفييتي بمثابة لحظة انتصار للاتحاد الأوروبي والتحالف الغربي؛ حيث أعلن الكثيرون نهاية التاريخ والانتصار النهائي للغرب. وللاستفادة من هذا الانتصار، شرع الناتو والاتحاد الأوروبي في تطبيق مشاريع توسعية طموحة لدمج بلدان أوروبا الشرقية والوسطى وتوسيع التحالف الغربي، على نحو جعل روسيا تشعر بالضعف والعزلة بشكل متزايد.

لكن التاريخ لم يتوقف عند هذه الأحداث كما ظن البعض، فقد نشأت تحديات أخرى مهمة لنظام ما بعد الحرب في أوروبا وخارجها خلال العقد الماضي. على المستوى الدولي، أدى صعود الرئيس دونالد ترامب في الولايات المتحدة، والرئيس فلاديمير بوتين في روسيا إلى تقويض التحالف عبر الأطلسي والمؤسسات التي دعمته بوسائل عدة. فمن ناحية، تخلى ترامب، عقب توليه المنصب، عن أحد المبادئ الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكيةألا وهي الالتزام بالتكامل والأمن الأوروبيين والتحالف عبر الأطلسي. ففي يوليو الماضي (٢٠١٨)، ذهب ترامب إلى حد القول بأن الاتحاد الأوروبي "عدو" للولايات المتحدة، وقام بفرض رسومً جمركية جديدة على السلع الأوروبية. كما أظهر دعمًا للبريكست وإجراءات أخرى مناهضة لمصالح الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، هدد ترامب في عدة مناسبات بالانسحاب من الناتو، واتهم الدول الأوروبية بالتواكل وطالبهم بسداد الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة لضمان أمن أوروبا.

من ناحية أخرى، مارست روسيا في عهد بوتين تأثيرا متناميا في القارة الأوروبية في اتجاه مناهض للتكامل الأوروبي، خاصةً في دول أوروبا الشرقية والوسطى. فقد أثبتت روسيا في عهد بوتين مهارتها في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لدعم الرؤى والجماعات المناهضة لمشروع الاتحاد الأوروبي في جميع أنحاء أوروبا؛ فهناك تقارير تتحدث عن أن روسيا قد تلاعبت بوسائل التواصل الاجتماعي للدفع بالتصويت لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبالمثل، دعمت روسيا وبشكل نشط ظهور الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة في كافة أنحاء أوروبا بهدف تقويض الاتحاد الأوروبي الذي تعارضه إلى حد كبير هذه الجماعات.

وعلى المستوى الاقتصادي، دفعت ضغوط العولمة والأزمة الاقتصادية لعام ٢٠٠٨ الحكومات في كافة أنحاء أوروبا إلى تبني سياسات اقتصادية ليبرالية جديدة وإجراءات تقشفية. وكثيرًا ما تم دفع هذه السياسات بضغط مباشر من الاتحاد الأوروبي، وفي ظل المعارضة الشعبية واسعة النطاق، كما حدث في اليونان، ما أدى إلى تراجع دولة الرفاه الاجتماعي في كافة أنحاء أوروبا، وتنامي انعدام الأمن الاقتصادي بين شرائح مهمة من الطبقات العاملة والمتوسطة الأوروبية التي تدهورت دخولها بشكل مطرد. كما ارتفع التفاوت في الدخل في كافة أنحاء أوروبا، مع تركيز الثروة والسلطة بشكل متزايد. وعلى الرغم مما سبق، فقد فشلت هذه التدابير في تحقيق الانتعاش الاقتصادي الموعود، ولا تزال العديد من الاقتصادات الأوروبية تعاني من الركود أو النمو بمعدل منخفض للغاية.

تطور مهم آخر أضعف المشروع الأوروبي هو الضغط المتزايد بسبب الهجرة، فلقد أدى توسع الاتحاد الأوروبي لأول مرة ليشمل دول جنوب أوروبا، ثم دول أوروبا الشرقية والوسطى، إلى تدفق المهاجرين من هذه الدول إلى

الدول الأكثر ثراء في أوروبا الغربية. فمعظم الوظائف اليدوية ذات الأجور المنخفضة في غرب القارة يتم تنفيذها الآن من قبل مواطني هذه الدول.

وبالإضافة إلى كل ذلك، دفعت الأزمات السياسية والاقتصادية في أفريقيا والشرق الأوسط ملايين الأفراد لعبور البحر بوسائل قانونية وغير قانونية للبحث عن ملجأ في أوروبا، فأصبحت الدول الأوروبية تضم بشكل متزايد أقليات كبيرة ومتنامية من أصول أفريقية وشرق أوسطية. وقد أدى هذا التدفق لعدد كبير من اللاجئين والمهاجرين إلى خلق رد فعل عنيف من الكثيرين في أوروبا، لاسيما بين الطبقات العاملة التي قد تضع اللوم –نظرًا لمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية– على وجود هؤلاء المهاجرين والأقليات. وبالإضافة إلى ما سبق، أدى التنوع الثقافي والديني المتنامي في أوروبا نتيجة لتدفق المهاجرين إلى زيادة التوترات بين الأغلبيات المسيطرة والأقليات الثقافية، حول أشكال التعبير المشروع عن الدين والهوية في المجتمع الأوروبي.

هناك متغير أخير –لا يقل أهمية– أسهم في تقويض المشروع الأوروبي خلال العقد الماضي، هو انخفاض الثقة في النخب السياسية والصعود السريع للشخصيات والتيارات المناهضة لهذه النخب؛ حيث أدى تناوب السلطة بين مجموعة صغيرة من النخب والأحزاب على يمين الوسط ووسط اليسار في أوروبا إلى تضييق المشهد السياسي ودفع العديد من هذه النخب لتكوين مصالح خاصة وعلاقات وثيقة مع مجتمع المال والأعمال، والدفع بأجندة سياسية واقتصادية داعمة له، وهو ما أدى إلى إحساس متنامٍ بأن النخب السياسية في جميع أنحاء أوروبا فاسدة ومهتمة بمصالحها الضيقة، مما دفع عددًا متزايدًا من الناخبين للتصويت لصالح الشخصيات المناهضة لهذه النخب.

لقد أدى تضافر هذه التحديات والمتغيرات خلال السنوات الأخيرة إلى تصاعد قوى اجتماعية وسياسية جديدة نجحت في استقطاب قطاعات متنامية من الأوروبيين؛ حيث فقدت أحزاب يسار الوسط ويمين الوسط بشكل متزايد قدرتها على الفوز بأغلبية أو أكثرية انتخابية حاسمة تمكنها من الحكم بفعالية وتشكيل تحالفات قادرة على البقاء، حيث اتجهت أعداد متزايدة من الناخبين في أوروبا للتصويت لصالح الأحزاب اليمينية المتطرفة الشعبوية التي تبنت أجندة مناهضة للاتحاد الأوروبي وللنخب السياسية وللمهاجرين.هذه الأحزاب الشعبوية نجحت حتى الآن في الوصول إلى السلطة في إيطاليا وبولندا والمجر، بينما نجحت الأحزاب اليمينية المتطرفة في دول مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا والسويد في تحقيق مكاسب انتخابية مهمة، من المرجح أن تتزايد في الانتخابات القادمة.

ففي المملكة المتحدة، نجح "حزباستقلال المملكة المتحدة" UK Independence Party (UKIP) اليميني المتطرف، وبالتحالف مع شخصيات داخل حزب المحافظين مثل وزير الخارجية السابق "بوريس جونسون"، في الضغط لصالح التصويت للبريكست والذي يهدد بتقويض الاتحاد الأوروبي. وحتى الاحتجاجات الأخيرة في فرنسا، على الرغم من أنها في الغالب بلا قيادة، ينظر الكثيرون إليها على أنها قامت بسبب نفس المظالم التي دفعت الحركة الشعبية اليمينية المتطرفة إلى الأمام. ويعتقد الكثير من المتابعين أن زعيمة اليمين المتطرف "مارين لوبين" هي أكثر من سيستفيد من هذه الاحتجاجات خلال الانتخابات القادمة.

وهكذا يبدو مستقبل أوروبا على المحك، مع صعود الأحزاب والحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة والتي تزيد من احتمالات تزايد الاضطرابات السياسية في هذه المنطقة من العالم التي طالما اتسمت بالسلم والرخاء.

القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله: ثنائية عسكرية في لبنان ما بعد الحرب

آرام نركيزيان(*) . المعهد الإيطالي للدراسات السياسية الدولية (ISPI) . ٢٠١٨/١٢/١٤

صاغت الأحزاب الطائفية اللبنانية المتنافسة نظاماً سياسياً قائماً على توازن دقيق، أصبحت هي بموجبه أقوى من مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من هيمنة هذا النظام، أصبحت القوات المسلحة اللبنانية مؤسسة عسكرية وطنية أكثر قدرةً ومهنية عقب انسحاب القوات السورية من لبنان في العام ٢٠٠٥. لكنها، على الرغم من فشلها في الحدّ من استقلالية الأطراف السياسية اللبنانية، تمكنت من إبقاء القطاع العسكري في منأى عن التسيّس.

أسفرت هذه المفارقة، ومعها القوى الجيوسياسية التي رسمت معالم النظام السياسي اللبناني في مرحلة مابعد الحرب، عن تهجين الحوكمة الأمنية، حيث حافظت الجهات العسكرية غير الحكومية والموازية على كلٍّ من استقلاليتها التنفيذية وشرعيتها على مستوى الأمن الوطني.١ وتتجلّى هذه الظاهرة بأوضح صورها في قدرات حزب الله العسكرية المتفاوتة، وهو حركة سياسية شيعية مسلحة مُمثَّلة في البرلمان على نحو متواصل منذ العام ١٩٩٢، وفي الحكومة أيضاً منذ العام ٢٠٠٥,٢

لاتزال هذه الثنائية العسكرية قائمة منذ حوالى ثلاثين عاماً، تمتعت خلالها القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله بقدرٍ من الشرعية، وتعايشا على الرغم من التباين في علّة وجودهما ومسارهما. لكن هذه الثنائية باتت هشّة باطّراد مع تطوّرهما واتّساع الدور الأمني الوطني الذي يلعبانه والصلاحيات التي يتمتعان بها في لبنان بعد الانسحاب السوري، وتحوّلت خطوط الصدع الجديدة بين القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله إلى سمات راسخة في المشهد الأمني الوطني في لبنان.

صعود الثنائية العسكرية في لبنان ما بعد الحرب الأهلية

تُعتبر الحوكمة الأمنية الهجينة سمة شاذّة في لبنان ما بعد الحرب. فبعد نيل البلاد استقلالها في العام ١٩٤٣، اضطلعت القوات المسلحة اللبنانية بدور الحَكَم بين التحالفات السياسية الطائفية المتنافسة في العام ١٩٥٨، عندما تدخّلت بشكلٍ مباشر لإنهاء الاضطراب السياسي الناجم عن حرب أهلية قصيرة الأجل.٣ تلا ذلك هجوم مضادّ شنّته النخب الطائفية لاستعادة شبكات المحسوبيات التابعة لها، بلغ أوجه مع هزيمة النظام السياسي المدعوم من الجيش في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في العام ١٩٧٠، وتفكيك المكتب الثاني، وهو جهاز الاستخبارات العسكرية التابع للجيش اللبناني.٤ ثم أدّت الحرب الأهلية بين عامَي ١٩٧٥ و١٩٩٠ إلى شرذمة القوات المسلحة اللبنانية وفق الانقسامات الطائفية، مشرّعةً بذلك الأبواب أمام نظام الميليشيات الذي ساد طيلة سنوات الحرب الأهلية.٥

في إطار التسوية السياسية التي نصّ عليها اتفاق الطائف بعد الحرب اللبنانية، خضعت الميليشيات بنجاح إلى عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج جزئياً.٦ وقد قلبت الحقبة السورية القوات المسلحة اللبنانية رأساً على عقب. إذ سعت أجهزة الأمن والاستخبارات السورية العاملة في لبنان إلى إعادة تشكيلها لتصبح مؤسسة حصينة موالية لسورية، وغير خاضعة إلى إشراف الحكومة اللبنانية ورقابتها. وقد حقّقت أجهزة الأمن والاستخبارات

السورية ذلك من خلال إقحام نفسها بين الجيش اللبناني وبين النظام السياسي الحاكم في البلاد، لتنخرط سريعاً في الشؤون المدنية–العسكرية اللبنانية وتنظّمها.٧

بموازاة ذلك، يشكّل حزب الله استثناءً بارزاً لعملية حلّ الميليشيات في لبنان ما بعد الحرب، إذ إنه حظي بدعم سوري، وبرعاية سياسية من داعمه الأول على المستوى الدولي: إيران.٨ كذلك، وعلى الرغم من نهاية الحرب الأهلية، جاء اتفاق الطائف ليعزّز شرعية حزب الله، مُعتبراً إياه جزءاً من "المقاومة" اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي، إذ كانت إسرائيل تسيطر آنذاك على ١٠ في المئة من أراضي لبنان.٩ وهكذا، كرّس الطائف نظام الحوكمة الأمنية الهجينة التي لا تزال تشكّل إحدى السمات الخلافية في المشهد الأمني اللبناني.

قوّض خروج الأجهزة العسكرية والاستخباراتية السورية من لبنان في العام ٢٠٠٥ احتكار سورية لعملية صنع القرار اللبناني حول السياسة الخارجية والعسكرية. كذلك، أنبأ خروجها بعودة السياسات الطائفية الاستقطابية، في ظل تآكل الهيكلية التنفيذية في لبنان مابعد الحرب، والجهود المتنافسة لاختراق القوات المسلحة اللبنانية وتوجيه دفّتها في أعقاب الانسحاب السوري.١٠

السياسات الأمنية في لبنان بعد الانسحاب السوري

اتّسمت الفترة بين عامَي ٢٠٠٥ و٢٠١٧ بتوجّهين متنافسَين في مسار الحوكمة الأمنية الهجينة في لبنان بعد الحرب. من جهة، حاولت القوات المسلحة اللبنانية الحفاظ على مصداقيتها واستقلاليتها العسكرية وتعزيزهما. ومن جهة أخرى، سارعت الفصائل السياسية المتنافسة لفرض نفسها مجدّداً على الساحة اللبنانية بعد انسحاب الأجهزة الأمنية والاستخباراتية السورية، وكانت تطمح لاختراق القوات المسلحة اللبنانية وتنظيمها.

أولاً، بين عامَي ٢٠٠٥ و٢٠٠٨، سعى تحالف ١٤ آذار الموالي للغرب إلى تهميش الضباط الذين إما تلقّوا تدريبهم في سورية أو كانوا مرتبطين بقوى سياسية موالية لها.١١ أما تحالف ٨ آذار الموالي لسورية وإيران فسعى بدوره إلى استبعاد الضباط الذين تلقّوا تعليمهم العسكري في الولايات المتحدة، أو الذين اشتُبه بأنهم يدعمون السياسات الأميركية في المنطقة. إذن، سعى كلا المعسكرين إلى جذب ضباط متناغمين إيديولوجياً معهما، وتعزيز آفاق ترقيتهم المهنية.١٢

فيما عانت القوات المسلحة اللبنانية صعوبة في تحديد هويتها والحفاظ على ذاتها وسط حالة الاستقطاب التي شهدها لبنان بعد الانسحاب السوري، سعى حزب الله إلى التكيّف مع رياح التقلّبات الإقليمية. وفي معظم فترة ما بعد الحرب، بقي نفوذ حزب الله واستقلاليته محدودَين وفقاً لمشيئة نظام الأسد في دمشق. لكن حزب الله سُرعان ما نال هامشاً أكبر للتصرّف على المستوى المحلّي، في وجه الضغوط الغربية المتنامية لعزله في لبنان، ولعزل سورية إقليمياً.١٣ في غضون ذلك، ونظراً إلى منافستها الاستراتيجية مع حليفَي أميركا الإقليميين السعودية وإسرائيل، سعت إيران إلى تطوير قدرات الردع غير المتكافئة لحزب الله.١٤

غالباً ما تعارضت أولويات كلٍّ من القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله في الفترة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٠. لقد أظهرت حرب ٢٠٠٦ بين إسرائيل وحزب الله أن بإمكان سورية وإيران تزويد حزب الله بأسلحة أكثر تطوراً باطّراد لتعزيز مصداقيته المحلية والإقليمية.١٥ في المقابل، وقفت القوات المسلحة اللبنانية في الغالب في صف المتفرّج

خلال حرب ٢٠٠٦ التي امتدّت ٣٣ يوماً، إذ لم تتخذ سوى إجراءات رمزية ضد القوات الإسرائيلية.١٦ لكن معركتها ضد مسلّحي فتح الإسلام في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين أثبتت أنها قادرة على فرض نفسها ولعب دور بارز في الحفاظ على الأمن الداخلي، على الرغم من امتناع الحكومة اللبنانية وتحالفَي ٨ و١٤ آذار المتنافسَين عن حذو حذوها.١٧

فيما كان العام ٢٠٠٧ محدوداً من ناحية الحوكمة الأمنية، شهد العام ٢٠٠٨ تبدّلاً مؤلماً في الأحوال حين تجنّبت القوات المسلحة اللبنانية الدخول في مواجهة مباشرة مع حزب الله خلال الاشتباكات التي عمّت شوارع بيروت بين هذه المجموعة الشيعية المسلحة من جهة وميليشيا سنيّة تنتمي إلى تيار المستقبل السنّي بمعظمه والموالي لتحالف ١٤ آذار من جهة أخرى. وفي حين أن البعض في القوات المسلحة اللبنانية رأوا أن أحداث أيار/مايو ٢٠٠٨ مثالٌ عن الحياد العسكري، اعتبر آخرون أنها "فرصة ضائعة" كان بإمكان الجيش قطفها لإبداء رفضه لأي إجراءات عسكرية تتّخذها القوى السياسية/الطائفية المتنافسة في البلاد.١٨

زادت الحرب الجيوسياسية التي اندلعت في أواخر العام ٢٠١٠ في سورية من تعقيد هذه التيارات المتنافسة. ونتيجةً للمساعدات الأميركية الخارجية، والتهديد المتمثّل في تمدّد رقعة انتشار الجماعات الجهادية المنبثقة من الحرب الأهلية السورية (مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام)، انخرطت القوات المسلحة اللبنانية في المعارك في العامين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وشنّت، للمرة الأولى في مرحلة ما بعد الحرب، عمليات عسكرية دفاعية وهجومية واسعة النطاق ضد تهديد عسكري خارجي في العامين ٢٠١٤ و٢٠١٧ تباعاً.١٩ في غضون ذلك، تمكّن حزب الله من تعزيز سرديته حول الأمن الوطني في لبنان والمنطقة، بفضل الدور العسكري النشط الذي اضطلع به في سورية إلى جانب القوات التابعة لنظام الأسد، وأيضاً نتيجة النزعة الطائفية التي هيمنت باطّراد على الحرب الأهلية السورية.٢٠

في البداية، بدا أن الموقف الذي تتبنّاه القوات المسلحة اللبنانية في المشهد الأمني الوطني بعد العام ٢٠١٠ قد يقوّض الأساس المنطقي الكامن وراء الترتيبات الأمنية الهجينة في لبنان ما بعد الحرب. مع ذلك، شهدت جهود القوات المسلحة اللبنانية نحو تأكيد تفوّقها على مجموعات مثل حزب الله على مستوى الأمن الوطني تراجعاً تدريجياً. ويُشار إلى أن الأزمة غير المسبوقة التي شهدتها القيادة العسكرية بين آب/أغسطس ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧ أفرزت تداعيات كبيرة في هذا الصدد: فنظراً إلى الجمود الذي طال أمده في النظام السياسي الطائفي في لبنان، تقاعد عدد من كبار الضباط، وحدثت تعيينات فاشلة في مناصب قيادية رئيسة، وتمت ترقية ضباط كانوا إما غير راغبين أو غير قادرين على مواكبة زخم التحوّل العسكري الذي شهدته القوات المسلحة اللبنانية في فترة ٢٠١٠-٢٠١٦,٢١

حدود الاستقلالية العسكرية في لبنان ما بعد الحرب

تشكّل حملة "فجر الجرود" التي أطلقتها القوات المسلحة اللبنانية في العام ٢٠١٧ ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، خير دليل على أن الثنائية العسكرية لا تزال قائمة في لبنان ما بعد الحرب. وقد فاجأت هذه العملية التي نُفِّذت بدقة عالية حزب الله ومعظم القوى السياسية الطائفية في لبنان. لكن، بدلاً من أن يؤدي ذلك

إلى تحدّي الطابع الهجين لسياسات الأمن الوطني بشكل حاسم، تعرّضت مصداقية القوات المسلحة اللبنانية على مستوى الأمن الوطني إلى التشكيك مجدّداً عندما أبرم حزب الله اتفاقاً أُحادياً قضى بانسحاب مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية من لبنان، ونسب لنفسه النجاح الذي حققته القوات المسلحة اللبنانية، وروّج سردية التعاون السرّي بين كوادره والقوات المسلحة اللبنانية وقوات الأسد.٢٢

في المقابل، يفيد حزب الله من الدور البارز الذي اضطلع به في النظام السياسي اللبناني في مرحلة ما بعد الحرب. فمؤسسات الدولة – ومن ضمنها القوات المسلحة اللبنانية – لن تتحدّى على نحو صريح المصداقية التي يتمتّع بها حزب الله محلياً في صفوف قاعدته الشيعية. كذلك، عزّزت عمليات المقاومة التي شنّها حزب الله وحملات التدخّل السريع في سورية الشرعية المحلية لحزب الله. لكن، على خلاف القوات المسلحة اللبنانية لا يتمتّع حزب الله بالشرعية والمصداقية اللتين يتمتع بها أحد الجيوش القليلة المقاتلة في الشرق الأوسط، كما أن تفضيله للترتيبات الأمنية الهجينة لم يعد يحظى بالدعم الذي حظيت به هذه المجموعة نتيجة حرب العام ٢٠٠٦ بينه وبين إسرائيل.

ظاهرياً، يشي عزم القوات المسلحة اللبنانية وحزب الله على لعب دورٍ أكبر في رسم معالم سياسات الأمن الوطني بأن المشهد اللبناني بعد الحرب لم يعد يتّسع ربما لمؤسستين عسكريتين بارزتين – إنما مختلفتين بالكامل. لكن دور حزب الله كلاعب أساسي في ظل النظام السياسي الطائفي في لبنان، والجهود التي تبذلها القوات المسلحة اللبنانية لتحقيق استقلالها الذاتي في مرحلة ما بعد الحرب، حالا حتى الآن دون حدوث مواجهة مفتوحة بينهما. والآن، فإن استمرار هذا الاختلال في التوازن مرهونٌ بمسار السياسات الطائفية المتقلّبة في لبنان، وحجم التنافس الإقليمي والاستراتيجي في المشرق العربي، والورقة الجامحة القائمة على الدوام والمتمثّلة في احتمال اندلاع حرب أخرى بين حزب الله وإسرائيل.

هوامش

(*) هو مدير مشارك لبرنامج العلاقات المدنية–العسكرية في الدول العربية في مركز كارنيغي للشرق الأوسط. يركّز عمله على قطاع الأمن اللبناني، والتحوّل في القوة العسكرية في دول المشرق على المدى البعيد، والجهود الرامية إلى تطوير مؤسسات أمن وطني في المجتمعات المُنقَسِمة في مرحلة مابعد النزاع.

١ للاطّلاع على تعريف الحوكمة الأمنية الهجينة، انظر: Niagale Bagayoko et al, "Hybrid security governance in Africa: rethinking the foundations of security, justice and legitimate public authority," Conflict Security & Development, Volume 16, Issue 1, 2016.

٢ انظر: Augustus Richard Norton, "The Role of Hezbollah in Lebanese Domestic Politics," The International Spectator, 42:4, 2007, p. 481; "Hezbollah joins Lebanon Cabinet for first time," Agence France Press, July 20, 2005.

٣ انظر: Adel Beshara, Lebanon: The Politics of Frustration – the Failed Coup of 1961 (New York NY: Routledge Curzon, 2005) p. 70-97, and Sami Rihana, Histoire de l'Armee Libanaise Contemporaine, 2 (Volumes (Beirut: Imprimerie Rahbani, 1984, 1988) ؛

وأيضاً:

Aram Nerguizian, "Between Sectarianism and Military Development: The Paradox of the Lebanese Armed Forces," in eds., Bassel F. Salloukh et al, The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon (London: Pluto Press, 2015), pp. 125-126.

٤ انظر: Adel A. Freiha, L'Armee et l'Etat au Liban, 1945-1980 (Paris: Librairie Generale de Droit et Jurisprudence, 1980), p. 163.

٥ انظر: Salim Nasr, "Anatomie d'un Systeme de Guerre Interne: le Cas du Liban," Cultures & Conflits 1, 1990, pp. 85-99.

٦ انظر: Salloukh, "Remaking Lebanon after Syria" in Contentious Politics in the Middle East: Political Opposition under Authoritarianism, ed., Holger Albrecht, (Florida: University Press of Florida, 2010), pp. 206-207.

٧ انظر: Salloukh, "Remaking Lebanon after Syria" in Contentious Politics in the Middle East: Political Opposition under Authoritarianism, ed., Holger Albrecht, (Florida: University Press of Florida, 2010), pp. 206-207.

٨ انظر: Jubin M. Goodarzi, Syria and Iran: Diplomatic Alliance and Power Politics in the Middle East, (New York: I.B.Tauris, 2006) pp. 255-258؛ وأيضاً: Aram Nerguizian, The Struggle for the Levant: Geopolitical Battles and the Quest for Stability, Burke Chair in Strategy Report, Center for Strategic and International Studies, September 14, 2014, pp 234-235.

٩ انظر: " The Role of Hezbollah in Post-Conflict Lebanon," (PDF) Directorate-General for External Policies, European Parliament, 2013, pp. 7-8

١٠ انظر: Aram Nerguizian, "Between Sectarianism and Military Development: The Paradox of the Lebanese Armed Forces," in eds., Bassel F. Salloukh et al (London: Pluto Press, 2015), pp. 127-128.

١١ انظر آرام نركيزيان، "هل ستجتاز العلاقات المدنية–العسكرية في لبنان العاصفة الإقليمية؟"، صدى، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١.

١٢ المصدر السابق.

١٣ انظر: Bassel F. Salloukh et al The Politics of Sectarianism in Postwar Lebanon (London: Pluto Press, 2015), pp. 165-166.

١٤ انظر: Aram Nerguizian, The Military Balance in a Shattered Levant: Conventional Forces, Asymmetric Warfare & the Struggle for Syria, Burke Chair in Strategy Report, Center for Strategic and International Studies, June 15, 2015, pp 75-76

١٥ المصدر السابق، ص.ص. ٧٥–٧٦.

١٦ انظر: Aram Nerguizian, The Lebanese Armed Forces: Challenges and Opportunities in Post-Syria Lebanon, Burke Chair in Strategy Report, Center for Strategic and International Studies, February 10, 2009 p. 12

١٧ المصدر السابق، ص. ٢٤.

١٨ مقابلة أجراها المؤلّف مع ضابط بارز في القوات المسلحة اللبنانية، بيروت، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ مقابلة أجراها المؤلّف مع ضابط بارز في القوات المسلحة اللبنانية، بيروت، ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٩ مقابلات أجراها المؤلّف مع ضباط بارزين في القوات المسلحة اللبنانية، بيروت، ١–٢ تموز/يوليو ٢٠١٣، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ و٢–٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛ انظر: Aram Nerguizian, The Lebanese Armed Forces, Hezbollah, and Military Legitimacy, Burke Chair in Strategy Report, Center for Strategic and International Studies, October 4, 2017

٢٠ انظر: Aram Nerguizian, "Assessing the Consequences of Hezbollah's Necessary War of Choice in Syria," Commentary, Center for Strategic and International Studies, June 17, 2013

٢١ انظر: " Addressing the Civil-Military Relations Crisis in Lebanon," Lebanese Center for Policy Studies, March 2017

٢٢ انظر: Aram Nerguizian, The Lebanese Armed Forces, Hezbollah, and Military Legitimacy, Burke Chair in Strategy Report, Center for Strategic and International Studies, October 4, 2017